العراق

التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة

2019

(انتصار إرادة وطن)

العراق

التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة

2019

(انتصار إرادة وطن)

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	2
قائمة الجداول	4
قائمة الاشكال	4
قائمة الأطر	5
1: المقدمة	6
1-1: السياق الوطني	7
1-2: العراق والتقرير الطوعي الاول	8
1-3: هيكل التقرير	9
2: عملية إعداد التقرير الطوعي الاول	10
2-1: مبادئ التقرير	10
2-2: المشاركة في الاعداد	11
2-3: التحديات والدروس المستفادة	13
3: توفير سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية ملائمة	15
3-1: الدستور وأهداف التنمية المستدامة	15
3-2: رؤية العراق 2030	16
3-3: خطة التنمية الوطنية 2018-2022 واهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030	19
3-4: المنهاج الوزاري 2018-2022 واهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030	21
3-5: حزمة تكييف الاهداف	23
3-6: الإطار المؤسسي	24
4: تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	26
4-1: التحديات الاستراتيجية	26
4-1-1: السكان	27
4-1-2: طبيعة الاقتصاد الريعية	27
4-1-3: عدم الاستقرار السياسي	27
4-1-4: ضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد	27
4-1-5: إعادة الاعمار	28
4-2: تحديات أخرى	30
4-2-1: التغير المناخي	30

الموضوع	الصفحة
4-2-2: التغير العالمي والإقليمي	30
4-2-3: فجوة النوع	30
4-2-4: تحدي البيانات	31
4-2-5: التحدي التنفيذي للخطط	33
5: التقدم في الأهداف	34
5-1: بناء الانسان	35
الهدف 1: القضاء على الفقر	35
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	38
الهدف 4: التعليم الجيد	40
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	45
الهدف 10: الحد من عدم المساواة	46
5-2: الحكم الرشيد والمجتمع الآمن	50
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	50
5-3: تنويع الاقتصاد	55
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	56
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى الأساسية	59
5-4: بيئة مستدامة	61
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	62
الهدف 13: العمل المناخي	63
6: وسائل التنفيذ	68
6-1: بناء القدرات	69
6-2: الشراكة الثلاثية	69
6-3: التعاون الدولي	70
7: التطلع إلى الأمام	73
الهوامش والمراجع	76

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
(1): تكييف اولوياتنا الوطنية في رؤية العراق 2030 بحسب ركائز واجندة التنمية المستدامة الدولية 2030	17
(2): تكييف اهداف خطة التنمية الوطنية 2018 بحسب اهداف التنمية الدولية 2018-2022	21
(3): تكييف محاور المنهاج الوزاري بحسب ركائز واهداف التنمية المستدامة الدولية	22
(4): معدلات الفقر بحسب المناطق 2014 و2018	35
(5): توقع الحياة عند الولادة 2014-2018 (سنة)	39
(6): قيمة معامل جيني في جميع مناطق العراق 2012 و 2018	47
(7): عدد ضحايا القتل من الاناث العمد وضحايا الاتجار بالبشر (عدا إقليم كردستان)	50
(8): معدلات البطالة 2007-2017	56
(9): خطوات عمل اللجنة الوطنية للمدة 2019-2022	74

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
(1): بعض النقاشات التشاورية حول موضوعات البطالة والفساد	14
(2): اهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق 2030 باستخدام منهجية RIA	19
(3): اهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية في العراق باستخدام منهجية RIA	20
(4) الهيكل المؤسسي الخاص بالمتابعة	25
(5): الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة (مليار دينار عراقي أسعار 2018)	29
(6): الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة بعد استبعاد قطاعي الكهرباء والنفط من محافظة صلاح الدين والشركة العامة للفوسفات من محافظة الانبار (مليار دينار عراقي أسعار 2018)	29
(7): تقويم توفر بيانات اهداف التنمية المستدامة في العراق لآخر خمسة أعوام	32
(8): الأداء الإجمالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (2018)	34
(9): نسبة الفقر بحسب المحافظة لعام 2018 (%)	36
(10): الفقر متعدد الابعاد بحسب الجنس (2018)	37
(11): الفقر متعدد الابعاد بحسب بيئة السكن (2018)	37
(12): الفقر متعدد الابعاد بحسب المحافظة (2018)	37

(13): النسبة المئوية للولادات التي تجري بدون اشراف كادر صحي متخصص (2011-2017)	39
(14): توزيع المعاقين بحسب الجنس والمحافظة لعام 2016 (%)	42
(15): اهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق	43
(16) نسبة النساء في مجلس النواب 2019	45
(17): معدل البطالة بحسب الجنس والمحافظة لعام 2016	48
(18): النمو الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الحقيقي غير لنفطي للمدة 2013-2022	54
(19): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2009-2017	56
(20): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق 2006-2017 (ألف دولار)	57
(21): اسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2017)	58
(22): استعمالات المياه في العراق 2018	60
(23): الشمول بالخدمات العامة (2018)	61
(24): صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات الرسمية الواردة للعراق (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) (مليار دولار)	70

قائمة الأطر

الاطار	الصفحة
(1): فعاليات دعمت اعداد التقرير	11
(2): التشاورات الالكترونية من اجل التنمية المستدامة	14
(3): التضخم الحضري	33
(4): التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة في العراق دوليا	34
(5): الفقر متعدد الابعاد في العراق 2018	36
(6): وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل تعزيز البيئة الوطنية لحماية الطفل في العراق	38
(7): لن نترك أحدا في الخلف: قانون رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة رقم 38 لسنة 2013	42
(8): اصلاح نظام الحماية الاجتماعية	43
(9): الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة والتي صادق عليها العراق بعد عام 2003	46
(10): ناديا مراد: من السبي الى الدفاع عن حقوق ضحايا الاتجار بالبشر	50
(11): استبيان حول مؤشرات هدف التنمية المستدامة (16)	51
(12): مشاريع استراتيجية تدعم تحقيق الأهداف: ميناء الفاو الكبير	58
(13): اعمال تطوعية: مشروع زراعة مليون شجرة	63
(14): قصة نجاح: الواحة الخضراء في صحراء كربلاء	64

1 : المقدمة

ترسم أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها السبعة عشر والتي نالت اجماعا اماميا في أيلول (سبتمبر) 2015 خارطة طريق ذات رؤية استراتيجية للدول والأطراف الفاعلة من أجل تكريس الجهود لخلق عالم ينعم فيه الجميع بالمساواة والازدهار المستدام، مع الحفاظ على موارد كوكبنا من الاستنزاف غير الكفوء وغير المنصف بالنسبة للأجيال القادمة.

لقد تزامن اعلان هذه الخطة وأهدافها ومقاصدها مع انشغال العراق في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وتداعيات انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. مع ذلك فإنَّ العراقيين لم يتركوا يوما التطلع نحو مستقبل أفضل، فقد تواصل مع أهداف الالفية، وهو منغمس اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

وتأتي هذه المراجعة الوطنية ضمن التقرير الطوعي الأول بوصفها جهدا وطنيا وخطوة ضرورية لمتابعة جدول اعمال التنمية المستدامة، معتمدا على نهج تشاركي، ساعدت التشاورات الوطنية (ورش العمل والندوات) التي عقدت في مناطق البلاد المختلفة على مناقشة التحديات التنموية التي تواجه العراق في المرحلة القادمة.

وتُعدُّ التقارير الوطنية الطوعية (VNRs) اداةً مهمةً في رصد التقدم المحرز على طريق تحقيق خطة التنمية الوطنية والترويج لها محلياً، فضلاً عن انها تسهم في عرض خبرة البلد والدروس التي يمكن ان يقدمها للعالم انطلاقاً من تجربته الذاتية وأنْ توفر هذه الخبرات فرصاً ودروساً للتعلم من الاخرين والافادة من تجاربه.

تعمل اجندة التنمية المستدامة 2030 واهدافها على ضبط مسارات خارطة الطريق للدول كافة، والتي استشعرت بانها امام مسؤولية تضامنية واخلاقية ازاء تحقيق هذه الاهداف ورفع نسب انجازها من اجل ارساء اسس لعالم ينعم فيه الجميع بالعدالة والمساواة والازدهار المستدامة، مع الحفاظ على موارد الكوكب من الاستنزاف غير الكفوء وغير المنصف، بما يضمن حقوق الجيل الحالي والاجيال القادمة في العيش بجودة نوعية حياة عالية. لذا فإنَّ هذه الاهداف عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكاملة ومترابطة تتوخى الموازنة بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

يمثل هذا التقرير اعلاناً عن استمرار المحاولة للعودة بالعراق الى الساحة الدولية قويا معافى ينعم بالأمن والسلام، ويتطلع لتحقيق التنمية التي تتوزع ثمارها على نحو عادل بين الفئات والمناطق من دون تهميش أو إقصاء. لذا سينطلق التقرير من الرؤية الوطنية 2030 التي تشكل منطلق الجهد التنموي فيه.

لقد تطوع العراق من بين 49 دولة[1] ستقدم استعراض المنتدى السياسي رفيع المستوى في تموز (يوليو) 2019، لعرض تجربته الفريدة في التنمية من عمق الحرب والنزاع، والتشبث بالحياة والتقدم.

لذا فإنَّ هذا التقرير الذي يُعرض في المنتدى السياسي رفيع المستوى إنما يمثل عرضا لتجربة أمة قوية أبت الا أن تختار الحياة والتنمية، وتراهن على الانسان

برغم الظروف التي مرّت بها؛ وخرجت للتو من صراع ضارٍ مع الإرهاب، أمة لم تنفك تفكر في التنمية حتى في ظل الحرب وضجيجها؛ وتظهر العزم والطموح على تحقيقها برغم ما تتطلبه من جهود استثنائية لتحقيق ذلك، وحماية حقوق الجميع في حاضرهم ومستقبل اجيالهم، وتؤكد الالتزام "بعدم ترك أحد في الخلف".

1-1: السياق الوطني

العراق دولة عربية ذات اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على النفط، وهو يمتلك احتياطي يقدر بحوالي 148.8 مليار برميل (2016) الامر الذي يجعله يقف بالمرتبة الخامسة عالمياً. فيما يبلغ معدل احتياطي العراق من الإنتاج السنوي 93.6 عاماً، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي البالغ 50.6 عاماً.

داهمت التحديات الكبيرة خلال العقود الأربعة الأخيرة من تاريخ العراق البنى والموارد والمؤسسات مخلفةً إرثاً من العنف والحروب والفقر وانعدام الاستقرار وضعفاً شديداً للحكم والهشاشة المزمنة وفقدان للكثير من أسس السلام المجتمعي. وتفاقمت أوضاع البلد مع تفاقم الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية وفقدان التوجه الاستراتيجي في عملية التنمية وجهود إعادة الاعمار. ومع ذلك، يمتلك العراق فرص ضمان رفاه جميع مواطنيه، وتحسين أوضاعه الاقتصادية لما يمتلكه من الثروات الطبيعية والبشرية والثقافية. وبدلاً من أن تسهم موارد النفط الضخمة في تنمية المجتمع والاقتصاد، أدت إلى تفاقم النزاع حول السيطرة على موارد الدولة وسلطتها ونفوذها، واسهمت في ايجاد الانقسامات داخل المجتمع، وعرضت الاقتصاد الكلي لمزيد من عدم الاستقرار. وقد أدى كل هذا إلى تدهور في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية، فقد توفي عشرات الالاف من الضحايا المدنيين منذ عام 2003، ونزوح أكثر من 5 ملايين شخص، وان حوالي 20% من السكان يحتاجون الى المساعدة. كما يحتاج الأطفال الى عناية خاصة نتيجة للظروف الاستثنائية التي مروا بها لا سيما في مجتمع النازحين وسكان الريف، إذ يحصل جزء كبير منهم على التعليم والصحة بجودة متدنية. وتعاني النساء من ظروف فقدان الامن، وتراجع المكاسب اللاتي حصلن عليها خلال عمر الدولة الحديثة، إذ عانين مثلما عانى الرجال من فرص أقل في ميدان العمل وكسب الدخل. ويمكن توقع المزيد من المشكلات في ظل النمو السكاني المرتفع، الذي يوفر فرصة تتأتى من الهبة الديموغرافية على الرغم من تهديدها بالضياع في حال استمرار السياسات السابقة.

في عام 2015، حقق العراق المرتبة 121 من أصل 188 دولة في مؤشر التنمية البشرية، وسجل أقل من دول أخرى في المنطقة (لبنان 76، الأردن 86، وتونس 97). فقد اثرت عقود من الحروب والعقوبات الدولية والعنف وعدم الاستقرار السياسي والضغوط المالية بشدة في قدرة قطاعات الصحة والتعليم على تقديم الخدمات للناس. ولم تحقق مؤشرات صحة الأمهات والأطفال والتعليم في العراق الأهداف الإنمائية للألفية[2].

مع حلول الموعد المحدد للانتهاء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015 كان العراق منشغلا في مواجهة التنظيمات الإرهابية وتداعيات انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، وقد تم تشخيص الحصيلة النهائية للإنجاز التنموي المتحقق في اطارها، والتحديات التي تواجه البلد في المرحلة الجديدة والفرص التي توفرها اجندة التنمية 2030 بوصفها إطار عملٍ ينبغي أن يستمر لعقد ونصف قادم. وعليه فقد اعدت

الحكومة من خلال وزارة التخطيط العدّة للتواصل مع الأهداف وإيجاد السبل لتحقيقها عبر صياغة الخطط والاستراتيجيات المستجيبة لها، فضلاً عن العمل على اعداد رؤية العراق 2030.

هناك حاجة ماسة لتصحيح مسارات التنمية للعراق بعد خروجه من هذه الأزمات الاقتصادية والإنسانية. ويمكن للانتصار على التنظيمات الإرهابية أن يوفر فرصة تاريخية لتغيير مسار التنمية في البلاد نحو الاستدامة ووضع الانسان في محورها. الا أن عودة السلام والأمن، وجهود إعادة الإعمار وتعزيز سلطة الدولة، وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي كلها تتطلب مزيدا من الانفاق العام والخاص، واستثمارا في المشروعات التنموية التي يحتاجها البلد، مع التركيز على المناطق المحررة والأكثر فقراً، لضمان ترسيخ أسس السلام الدائم في تلك المناطق.

2-1: العراق والتقرير الطوعي الاول

يسعى هذا التقرير الى تحقيق جملة من الأهداف الوطنية منها:

- توكيد اعلان الحكومة عن استمرار الخطى نحو عودة العراق الى الساحة الدولية ويتطلع لتحقيق التنمية التي تتوزع ثمارها على نحو عادل بين الفئات والمناطق من دون تهميش أو إقصاء.
- تشخيص التحديات التي تواجه تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبخاصة تلك التي ترتبط بخطة التنمية المستدامة، والتنافس المحتمل بينها وبين متطلبات الانفاق والاعمار الملحة وطنيا، في ظل بيئة غير مستقرة.
- تقديم وصف موجز لعملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها على المستوى الوطني، والخطوات التي ستتبعها الحكومة وشركاؤها في هذا الطريق.
- تعزيز سياسات ومؤسسات المشاركة وترجمة الاهداف الدولية الى رؤية اهداف وطنية، تساعد على اتخاذ الاجراءات الكفيلة والقادرة على احداث التحول المنشود في إطار اهداف التنمية المستدامة 2030.
- الترويج لخطة التنمية المستدامة وطنيا، واستثارة الرأي العام والحكومة وكسب دعمهم، ودعم المانحين والمنظمات الدولية التي يمكن أن تسهم في مساعدة العراق لتجاوز الصعوبات التي يواجهها.
- توفير قاعدة بيانات موجزة لأهداف التنمية المستدامة، وتشخيص فجوة البيانات الموجودة من اجل توجيه الجهد الاحصائي المستقبلي لردمها بالبيانات المناسبة.
- تقديم رصد رقمي للتقدم المحرز على طريق التنمية المستدامة وطنيا؛ وتشخيص الفجوات التي تعترض تحقيق أهدافها ومقاصدها، انطلاقا من الأولويات الوطنية. مع الأخذ بنظر الاعتبار المجهودات التنموية التي تقدمها خطة التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية التي تخدم تحقيق الكثير من الأهداف التي صيغت من أجلها والتي تتوافق مع رؤية العراق 2030.

- مشاركة تجربة العراق مع تجارب البلدان الأخرى لتبادل الخبرات والتجارب إثراءً للخبرات الدولية.

3-1: هيكل التقرير

يتضمن التقرير سبعة فصول، تناول الفصل الأول مقدمة التقرير عرض السياق الوطني والظروف العامة التي يمر بها العراق، واستعداده لإنجاز التقرير الطوعي الأول، وهيكلية هذا التقرير. وعرض الفصل الثاني للإجراءات المتخذة وطنيا بشأن اعداد التقرير، ومبادئه وعمليات المشاركة وادماج أصحاب المصلحة وأهم التحديات والدروس المستفادة منه. وسلَّط الفصل الثالث الضوء على الوثائق التي تدعم عملية استدامة التنمية وفي مقدمتها الدستور ورؤية العراق 2030 وخطة التنمية 2018-2022 والمنهاج الوزاري، فضلا عن التعرف على الإطار المؤسسي لعملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وتناول الفصل الرابع التحديات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تشمل: التحديات الاستراتيجية وتشمل: النمو السكاني، طبيعة الاقتصاد الريعية، عدم الاستقرار السياسي، ضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد، وإعادة الاعمار. والتحديات الأخرى التي تشمل: التغير المناخي، التغير العالمي والإقليمي، فجوة النوع، تحدي البيانات، والتحدي التنفيذي للخطط. فيما تناول الفصل الخامس التقدم المحرز وطنيا في مجموعة الأهداف المقابلة للأولويات الوطنية التي حددتها رؤية العراق 2030 والتي تشمل: بناء الانسان، الحكم الرشيد والمجتمع الآمن، تنويع الاقتصاد، والبيئة المستدامة، وتناول التقرير في الفصل السادس وسائل التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة وطنيا وادوار الأطراف الشريكة في تحقيقها. أما الفصل الأخير والذي حمل عنوان (التطلع الى الامام) فقد أشار الى أن عملية اعداد التقرير وثماره ينبغي أن لا تنتهي بمجرد عرضه في المنتدى السياسي رفيع المستوى، وأن تستمر لما بعد ذلك الحدث الاممي عبر أنشطة متكاملة لتأمين استدامة الأهداف التي اعد التقرير الطوعي من أجلها.

2: عملية إعداد التقرير الطوعي الاول

إتبع هذا التقرير نهجاً تشاركياً بين مجموعة واسعة من المسؤولين والخبراء العراقيين تقودهم وزارة التخطيط التي تولت إدارة عملية إعداد التقرير، واشراك الأطراف المحلية والاتحادية، فضلا عن البرلمان والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أثناء تلك العملية. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني الذي كان مفيداً في جميع مراحل إعداد التقرير؛ كما ولدَّ الالتزام الحكومي بأهداف التنمية المستدامة رؤى وتصورات جديدة، رسمية وغير رسمية، اتحادية ومحلية، شجعت على المزيد من الانخراط في الشأن التنموي، وأوجد بدايات الوعي المجتمعي بالأهداف واهمية ادماجها بالسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والمحلية.

2-1: مبادئ التقرير

توافقاً مع منهجية التقرير التي تستند الى وثيقة المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي بشكل متسق وناجح وشامل، والمعدة اساساً كاستجابة للفقرة (90) من خطة التنمية المستدامة 2030، فضلاً عن بعض الوثائق الارشادية المهمة الاخرى، نجد هناك مجموعة من المبادئ يرتكز عليها بناء التقرير واسسه الاتجاهية ومن بين اهمها:

- **الطوعية**: ان الاعلان عن مشاركة البلد في عرض انجازاته ودروسه المستقاة اثناء التطبيق تأخذ شكلاً طوعياً اختيارياً.
- **التشاركية**: اعتماد النهج التشاركي في جميع مراحل الاعداد لتحقيق اهداف التقرير وتوسيع نطاق الملكية الوطنية لمحتواه.
- **التكاملية**: ان تكاملية الاهداف وبتشبيك عالي المستوى سيرفع من جودة الجهود المبذولة في تحقيق الاهداف ككل وليس كجزء.
- **شمول الجميع**: لا نترك احداً في الخلف حيث لابد ان يغطي التقرير الجميع ما دام محوره الناس ويراعي الاعتبارات الجنسانية والمكانية.
- **الجودة**: اعتماد المعايير التي تعتمدها التقارير الدولية والرسائل التي يقدمها التقرير بما يحقق الغايات المرجوة منها هي القاعدة الاساسية في الارتقاء بجودة نوعية المضمون.
- **المسؤولية**: ان اعتماد التقرير على مجموعة الوثائق الوطنية (الدستور، رؤية العراق 2030)، المنهاج الوزاري. خطة التنمية الوطنية كمرجعيات اساسية من شأنه ان يعزز المسؤولية الوطنية اتجاه التنفيذ.
- **المحاكاة**: ان عرض تجربتنا في المحفل الدولي سيمهد لتبادل الخبرات مع تجارب الدول الاخرى وسيزيد من تراكمها ويحسن من رؤيتنا في إطار الاولويات المناسبة لتحقيق الاهداف الوطنية والدولية للتنمية المستدامة.

2-2: المشاركة في الاعداد

ترى الحكومة العراقية أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية يمثل فرصة لتمكين مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة الوطنيين، وتعزيز الحوار الوطني التشاركي وتعزيز فرص التعاون على نطاق أوسع في طريق التنمية. يقودها مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف"، وهو التزام أساس لأهداف التنمية المستدامة. وقد غذَّت النقاشات والحوارات وورش العمل جوانب مختلفة من موضوعات التقرير لاسيما التي جمعت بين الممثلين من مختلف فئات المجتمع (الأوساط الأكاديمية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، النساء، الشباب، البرلمان). وفي الوقت الذي تعمل الحكومة، كمنفذ ومنسق لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، ستمتد مهمتها لتسهيل ودعم مبادرات التنمية المستدامة التي تركز عليها مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والاتحادات المهنية والتجارية والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

لقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتؤكد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عُدَّت وزارة التخطيط وزارة محورية للتنسيق والرصد والإبلاغ حول أهداف التنمية المستدامة في العراق. إذ شكلت لجنة وطنية للتنمية المستدامة للتنسيق مع جميع الوزارات والمؤسسات لضمان تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، وبتعاون قوي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي والدولي.

اطار (1): فعاليات دعمت اعداد التقرير
مبكرا ومنذ عام 2016 تبنت الحكومة العراقية أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، واتخذت خطوات جدية لتعزيز الوعي بأهميتها وأهدافها ومقاصدها. • عقدت أولى ورش العمل بعنوان (الحوكمة الرشيدة واهداف التنمية المستدامة) خلال المدة 31 كانون الثاني (يناير) – 6 شباط (فبراير) 2016 في اسطنبول، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، وبمشاركة وزارات التخطيط، البلديات، الصناعة، التربية، التعليم العالي، والنقل. فضلا عن المركز الوطني للتطوير الاداري وتكنولوجيا المعلومات. وقد استهدفت الورشة تقويم الإنجازات المتحققة من اهداف الالفية على المستوى العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، وشرح للحكم الرشيد ومؤشراته. وبالاعتماد على مخرجات الورشة اعد المركز الوطني للتطوير الاداري وتكنولوجيا المعلومات دورتين تدريبة الاولى للوزارات والمحافظات. • انعقاد المؤتمر الأول في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 لإطلاق رؤية العراق 2030 في فندق المنصور ميليا، بحضور مئات الشخصيات العلمية والفكرية، حيث ركز المؤتمر على محاور الرؤية (الحكم الرشيد، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية)، ونوقشت عشرات البحوث والدراسات المتخصصة في مجاميع مختلفة وإصدار كراسات وتقارير أبرزت الجوانب التي تناولها المؤتمر، مع إطلاق المسودة الأولى لرؤية العراق 2030. • وفي عام 2017 مثلت وزارة التخطيط العراق في المشاركات الخارجية في المؤتمرات المعنية بالتنمية المستدامة واستعراض ما تم انجازه من اجندة 2030، وكان للجنة الوطنية دور في التنسيق مع الجهات ذات العلاقة من داخل وخارج الوزارة لحضور تلك المؤتمرات بحسب علاقتها مع مواضيع المؤتمرات. • ورشة العمل حول إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية (بغداد: 4-7 آذار (مارس) 2018 وشاركت فيها ثلاث محافظات هي البصرة والانبار وكربلاء. وقد اثمرت هذه الورشة توجه المحافظات الثلاث الى اعداد تقاريرها المحلية للتنمية المستدامة، ويوقع ان تنجز هذه التقارير خلال العام الحالي. • ورشة العمل اهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات رؤية العراق 2030 ليومي 3-4 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 في وزارة التخطيط بمشاركة أكثر من 60 مختصاً وممثلاً من مختلف الوزارات ومنظمات المجتمع المدني لتقويم ومناقشة مواءمة خطة التنمية ورؤية العراق 2030 مع اهداف ومقاصد التنمية المستدامة، من خلال استخدام اسلوب RIA

اطار (1): فعاليات دعمت اعداد التقرير
" Rapid Integration Assessment" وهو اسلوب مطور من البرنامج الانمائي لتحليل مؤشرات الخطة الوطنية بالعلاقة مع اهداف التنمية المستدامة SDGs بغية استخدامه في التقرير الطوعي الوطني VNR؛ اذ تعد هذه الاداة نقطة انطلاق لتحديد الاولوية في اختيار مقاصد اهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تقويم مستوى الموائمة بين اهداف الخطة الوطنية وبين رؤية العراق 2030 من جهة اخرى. • ورشة أربيل 7-8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 بمشاركة 20 ممثلا عن وزارات الإقليم ناقشوا خلالها مواءمة (رؤية إقليم كردستان العراق: رؤية من أجل المستقبل) وخارطة طريق الإصلاح الاقتصادي الجديدة التي وضعتها حكومة الإقليم. • ورشة أولويات أهداف التنمية المستدامة البيئية في رؤية العراق 2030 في مقر وزارة التخطيط يومي 24-25 تشرين الأول (أكتوبر) 2018، بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة هدفت بصورة اساس الى تحديد مقاصد ومؤشرات اهداف التنمية المستدامة البيئية ذات الاولوية بالنسبة للعراق وترابط أهدافها الاخرى استناداً الى المعايير الاساسية الحالية والتطورات والمخاطر البيئية وقد حضرها اعضاء فريق استدامة البيئة من الوزارات والجهات المعنية. • ورشتان بالتنسيق مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة خلال المدة 26 -29 تشرين الثاني (نوفمبر) ببغداد في مقر وزارة التخطيط، الاولى حملت عنوان نحو خارطة طريق لإعداد التقرير الطوعي العراقي الأول، والورشة الثانية كانت بعنوان (العمل حول استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق) لبحث سبل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التكامل في تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر، وخطة التنمية الوطنية والسياسة المتعلقة بالإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. • وفي الوقت نفسه عقدت ورشة تطوير قدرات رصد اهداف التنمية المستدامة 2030 وتنفيذها بالتنسيق بين وزارة التخطيط ودائرة الممثل المقيم والمنسق الإنساني للأمم المتحدة في العراق في فندق الرشيد للمدة من 28-29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018. • مشاركة بعض أعضاء البرلمان في الورشة التي أقيمت في بيروت 24 كانون الثاني 2019، عن دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. • ورشة العمل "توطين أهداف التنمية المستدامة والهدف 16" في أربيل 12-13 شباط (فبراير) 2019، وبمشاركة ممثلين عن محافظات الانبار والبصرة وكربلاء وإقليم كردستان. • الجلسة التشاورية في بغداد مع أعضاء مجلس النواب، وحضرها النائب الأول لرئيس البرلمان في 6 نيسان (ابريل) 2019. وقد اقرت الجلسة الاليات الكفيلة بانخراط أعضاء مجلس النواب ورؤساء اللجان البرلمانية في الجهود الوطنية للتنمية المستدامة والالتزام الوطني لتحقيق اجندة 2030 والترويج لها بين أعضاء المجلس وتحديد أدوار أصحاب المصلحة في عملية التنمية. • المشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة في بيروت 9-11 نيسان (ابريل) 2019 بوفد ترأسه وزير التخطيط. • المؤتمر الوطني في 2 أيار (مايو) 2019 حول استعداد العراق لعرض تقريره الطوعي الخاص بما تحقق من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى، وشارك فيها ممثلون عن الوزارات والمحافظات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. • الجلسة التشاورية حول رؤية العراق 2030 ومسودة التقرير الطوعي ومناقشة دور القطاع الخاص فيهما، والتي عقدت يوم 16 أيار (مايو) 2019، وفيها تم اخذ ملاحظات القطاع الخاص على التقرير الطوعي تمهيدا لإقرار صيغته النهائية. • الورشة التي نظمتها وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمناقشة الصيغة النهائية للتقرير، وعقدت في وزارة التخطيط للمدة 22-23 أيار (مايو) 2019. وتم خلالها إقرار الصيغة النهائية للتقرير بعد الاخذ بآراء ومقترحات وتطلعات أصحاب المصلحة وبعض الخبراء الدوليين الذين قرأوا المسودة الأولى للتقرير. إنَّ أهمية تلك الورش واللقاءات تكمن في أنها وفرت إمكانية فهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها الوزارات والمحافظات وأصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وادماج آرائهم وتطلعاتهم في الصيغة النهائية للتقرير.

3-2: التحديات والدروس المستفادة

يمثل التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة تجربة وطنية فريدة بالنسبة للعراق، وقد قدمت عددا من الدروس منها:

- مثلت عملية اعداده فرصة مهمة لتبادل الآراء والخبرات حول كيفية تحقيق التنمية، وادماج خطة التنمية المستدامة بالرؤية والخطط الوطنية ضمن إطار استراتيجي للعمل التنموي الوطني.
- جاء اعداد التقرير في خضم مرحلة خاصة من تاريخ البلد ومجتمعه، اذ كشف عن عمق الالتزام المجتمعي بالتنمية والرغبة في التطور ومواصلة مسيرة التقدم بخطى واثقة.
- من الدروس المهمة التي تم الوصول اليها هي أهمية ادماج المستويات المحلية في عملية التقرير؛ لما لهم من دور في الوصول الى الفئات التي لا ينبغي تركها في الخلف.

على ان عملية اعداد التقرير تضمنت تحديات أيضا منها:

- ضمان استيعاب جميع أصحاب المصلحة وادماج رؤاهم وتصوراتهم التي تخص التنمية المستدامة وخطتها؛ لذا كان لابد من ابداع آليات جديدة للاستماع لمختلف الأصوات والسماح لها بالتعبير عن رؤاها، ومنها التشاورات الالكترونية التي أجريت لأغراض التقرير. (ينظر: إطار 2)
- ما يزال تحدي البيانات وشمولها وتصنيفها بحسب مقاربة النوع الاجتماعي والبيئة (ريف /حضر) والمحافظة ماثلا على الرغم من الجهود المبذولة لتوفيرها، إذ ان فجوة البيانات ربما تكون قد منعت التقرير من اضاءة جوانب مختلفة من أوضاع الناس والإجراءات الحكومية التي اتبعت لتحسينها[*].

[*] ينظر الفقرة: 4-4: تحدي البيانات

اطار (2): التشاورات الالكترونية من اجل التنمية المستدامة

التشاورات الالكترونية وتوسيع افاق الحوار المجتمعي حول اهداف التنمية المستدامة، والقضايا التي تثيرها مسيرة التنمية في العراق، وقد طرحت مجموعة من القضايا للنقاش، شارك فيها عشرات الأشخاص في محافظات العراق المختلفة، ولاسيما من الشباب انارت جوانب مختلفة من تطلعاتهم وهمومهم، وما يريدونه من عملية التنمية والتطور في البلد.

شكل (1): بعض النقاشات التشاورية حول موضوعات البطالة والفساد

3: توفير سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية ملائمة

3-1: الدستور وأهداف التنمية المستدامة

الدستور هو اعلى تشريع يحدد الأسس التي تنظم المجتمع، وطبيعة العلاقة بين مكوناته، ويؤثر الدستور في الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، ويقوم على أساسه عقد اجتماعي محدد، والحقوق والواجبات التي ينص عليها. لذا فإنَّ التنمية والعدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العمل والضمان الاجتماعي قيم دستورية نص عليها دستور العراق لعام 2005، أي قبل الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في أيلول (سبتمبر) 2015 بعقد من الزمن؛ عليه فإنَّ الدستور ينسجم إلى حدٍّ كبير مع روح أهداف التنمية المستدامة 2030، ويتضمن مواداً نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الانسان وعدم استبعاد اية فئة أو قومية. وتمثل النصوص الدستورية تقدما في مجالات حقوق الانسان في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والحق في التنمية، ويتضمن نصوصا تعنى بتعزيز الحكم والمساواة وفصل السلطات. ويمكن القول أنَّ الدستور يراعي حقوق الجميع وعدم ترك أحد أو فئة اجتماعية في الخلف.

- تكافؤ الفرص: فقد نصت المادة (16) على أن "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك".
- حق العمل: "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة" (المادة 22/ أولا) "ينظم القانون، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية" (المادة 22/ ثانيا).
- حرية تأسيس النقابات: "تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها" (المادة 22/ ثالثا).
- توزيع عادل للضريبة: فقد نص الدستور على انه "يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة" (المادة 28/ ثانيا).
- التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة، وتطوير مهارات الناس. وتقع على عاتق الدولة مهام الصحة العامة (المادة 31)، وكفالة التعليم بوصفه حقا، وتشجيع الدولة البحث العلمي ورعاية التفوق والإبداع (المادة 34).
- اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي، تتضمن قيام الدولة بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي الضرورية، بالتلازم مع تمكين الناس وتقوية قدراتهم. "تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم" (المادة 30/ ثانيا).
- حماية البيئة والتنوع الاحيائي: اذ تضمنت المادة 33 "لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة" (أولا)، وأن "تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما".

2-3: رؤية العراق 2030

تنطلق رؤية العراق **"انسان ممكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد"** من ابعاد التنمية والتي تستجيب لأولوياتنا واهدافنا في الوصول الى انسان ممكن في بلد آمن وموحد ومجتمع قائم على منهج الحق للجميع، ونظام اقتصادي ذي توجه لسوق اجتماعي متنوع يتسم بدرجة استقرار عالية لمؤشرات اقتصاده الكلي مع توفير بيئة امنة مستدامة للجيل الحالي والاجيال المستقبلية بما يحقق تحسناً مستداماً في جودة نوعية حياة الناس ويضمن الاستدامة في انماط الانتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية ويعزز حماية التنوع البيولوجي، من خلال مؤسسات حكومية تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية للمواطنين للوصول الى المسارات المطلوبة بما يحقق المساواة لجميع المواطنين.

وعليه حددت رؤية العراق 2030 في مضمونها عقداً اجتماعياً جديداً بين الدولة والمواطن من شأنه ان يعزز ثقته بالحكومة فتتوافر له فرص تطوير الذات والعمل وكسب الدخل وتعمل الدولة على تطوير الانشطة الاقتصادية ورسم مسارات الاصلاح التي تعالج اثر تحديات الماضي مع توفير الاستراتيجيات والخطط التي ستستجيب اهدافها والياتها لإدارة مشاكل الماضي والحاضر وتوقعات مخاطر المستقبل في ضوء الامكانات الوطنية مع ضمان قوة اليات التفاعلات التنموية ذات الاثر التساقطي الايجابي على نسب انجاز اهداف التنمية المستدامة الدولية السبعة عشر.

إنَّ قصة النجاح الواعدة للعراق ستترجم فصولها واحداثها على ارض الواقع خلال العقد العشري القادم مدعومة بعناصر القوة التي اثرتها مفردات الصمود والعزيمة والارادة والحياة.

عناصر قوتنا
• رغبة مجتمعية تعززها منظومة القيم المتجذرة بعمقها الحضاري بالتغيير والاصلاح. • ارادة وطنية للنهوض مرتكزها مبدأ المواطنة. • الالتزام المؤسسي بالتنمية، على الرغم من حالة اللامن وعدم الاستقرار والعنف. • الاعلان عن مجموعة وثائق وطنية مستجيبة لمسار التنمية المستدامة ويحدوها الامل بمستقبل أفضل. • وفرة عناصر الانتاج والموارد وبخاصة الموارد البشرية ذات الطاقات والقدرات العالية. • فرص استثمارية ذات ميزات نسبية للتنمية القطاعية والمكانية.
المصدر: رؤية العراق 2030

جدول (1): تكييف اولوياتنا الوطنية في رؤية العراق 2030 بحسب ركائز واجندة التنمية المستدامة الدولية 2030

الرؤية الوطنية والركائز الدولية	الاهداف الوطنية والدولية
 بناء الانسان الناس – بناء الروح والعقل والجسد من اجل ايجاد اجيال قادرة على الابتكار والابداع والانجاز	– التخفيف من الفقر – توفير فرص العمل اللائق والمحمي لجميع العاملين – قطاع تعليمي ذو جودة وشمول – نظام صحي ذو كفاءة وتغطية – توفير سكن لائق وانهاء مشكلة العشوائيات
 بيئة مستدامة الكوكب – توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للجيل الحالي والاجيال المستقبلية من خلال تكييف عنصر البيئة في الخطط والسياسات التنموية بما يحقق تحسن مستدام في جودة نوعية الحياة ويضمن استدامة في انماط الانتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية.	– الحد من التلوث البيئي والتغيرات المناخية – الاستخدام الكفوء للموارد المائية – المحافظة على البيئة – تطوير انماط الاستهلاك والانتاج نحو الاستدامة البيئية – حماية التنوع البايولوجي واحياء الاهوار

اقتصاد متنوع ازدهار شراكة – **اقتصاد سوق اجتماعي متنوع مولد لفرص العمل اللائقة يوفر مستوى الرفاه الاقتصادي بإدارة تشاركية ما بين القطاع العام والخاص بما يعزز من امكانات الاقتصاد العراقي .**	– معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام – زيادة كفاءة قطاع النفط – قطاع خاص قوي وتنموي – تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي – البنية التحتية المطورة – قطاع مالي نشط ذو حوكمة جيدة
الحكم الرشيد الحكم والعدل والسلام **مؤسسات ادارية فاعلة تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين.**	– تحقيق سيادة القانون والنفاذ الى العدالة وارساء قواعد الحكم الرشيد – تحسن اللامركزية الادارية والمشاركة العامة في آلية صناعة القرار – النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد – إصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية
السلام **مجتمع آمن** **– مجتمع آمن ينعم افراده بالسلام**	– تعزيز ثقافة التسامح والسلم المجتمعي – بناء رصين للأسرة والمرأة والطفولة والفئات الهشة – تعزيز قيم المواطنة والحد من اوجه عدم المساواة – ترسيخ قيم الانجاز والمساعدة والعمل الطوعي – حلول مستدامة للهجرة الداخلية والنزوح والهجرة للخارج

إنَّ هذه التطلعات في الرؤية والاولويات الوطنية ذات الأهداف المستجيبة لخطة التنمية المستدامة الدولية 2030، تتطلب جهداً وطنياً مستمراً بما يعزز المساءلة وفعالية القدرات على جميع مستويات الدولة ومؤسساتها وفي عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها، وكان هذا شرطاً ضرورياً لتعزيز ثقة المواطن في الدولة والحد من مخاطر دورة العنف المتجددة، ووضع الاسس لديمقراطية تعمل بشكل جيد، وباقتصاد يقوده القطاع الخاص؛ وبذلك تم الاعلان رسمياً على الالتزام الاخلاقي والتضامني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2015-2030. وعند مقارنة أهداف التنمية المستدامة مع الرؤية نجد أن 74% من الأهداف الستة عشر تم تغطيتها في الرؤية. لذا فإنَّ نقطة البداية كانت مع خطة التنمية الوطنية الثالثة للمدة 2018-2022.

شكل (2): اهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق 2030 باستخدام منهجية RIA

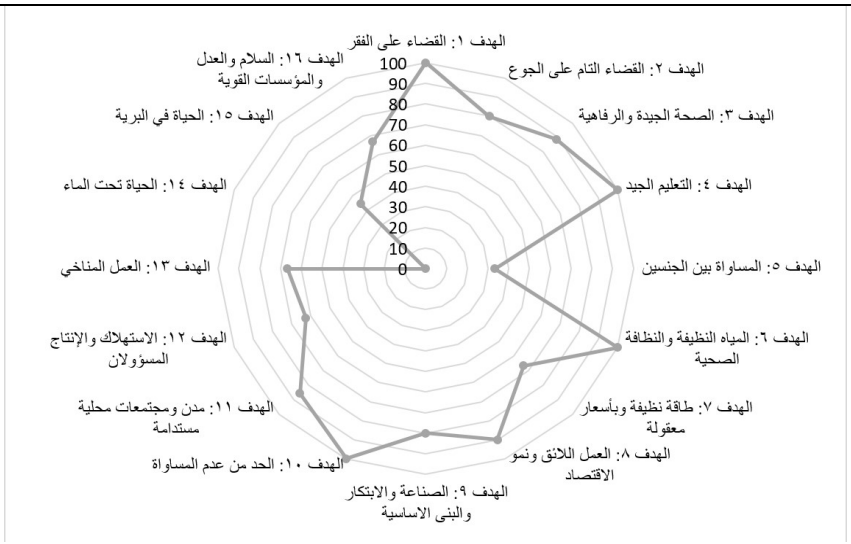

وبالنسبة لإقليم كردستان، فإنَّ رؤية الإقليم 2020 تتوافق بحوالي 71% مع أهداف التنمية المستدامة، والتي تنطوي على برنامج طموح لتنويع اقتصاد الإقليم وتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص، ودعم الإنتاج الصناعي والزراعي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وزيادة نطاق الشمول المالي، ودعم المشاريع الصغيرة، وتقليل حجم العمالة في القطاع العام، والتأكيد على حاجة الإقليم لتطوير نظام الحماية الاجتماعية، ومكافحة الفساد. من جهة أخرى، فإنَّ نتائج التقويم تشير الى وجود انسجام كبير بين الأولويات الاستراتيجية بين رؤيتي وخطط وأهداف التنمية بين العراق والاقليم، بما في ذلك التركيز على الناس وقضايا الرفاهية والحكم الرشيد (الهدف 16)، مع وجود بعض الفجوات في قضايا المشاركة والاستدامة البيئية، فضلا عن نقص توفر البيانات الملائمة للرصد والتقويم.

3-3: خطة التنمية الوطنية 2018-2022 واهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030

يعدُّ قرار مجلس الوزراء 209 لعام 2016 بمثابة الإطار التنفيذي لخطة التنمية الوطنية 2018-2022؛ بهدف الحدِّ من تداعيات الازمة المزدوجة التي انتجها احتلال التنظيمات الإرهابية لبعض المحافظات وانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ومن ثم انخفاض عوائد العراق المالية بشكل حاد. وقد تبنت الخطة شعار "إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية" من خلال اعتماد النمو المتوازن للقطاعات الإنتاجية المستند الى سياسات تحسين الأصول المعززة لأنشطة البنى التحتية وتوجيه الاستثمارات قطاعيا ومكانيا على وفق معيار الميزة النسبية، والتوظيف الأمثل للعوائد النفطية نحو تنويع الاقتصاد. ووضعت الخطة أحد عشر هدفا هي: الحكم الرشيد، الإصلاح الاقتصادي، تعافي المجتمعات المتضررة، توسيع الاستثمار ودور القطاع الخاص، رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، خفض معدلات

البطالة، تمكين الفئات المستضعفة "الهشة"، تحسين أوضاع التنمية البشرية المستدامة، اللامركزية، والتنمية المكانية[3].

وبالنسبة لخطة التنمية الوطنية 2018-2022 فإنَّ حوالي 77% من اهداف التنمية المستدامة قد تم تضمينها فيها، بما يؤكد أن الخطة يمكن أن تكون أداة فاعلة في تحقيق الأهداف في المدى المتوسط.

شكل (3): اهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية في العراق باستخدام منهجية RIA

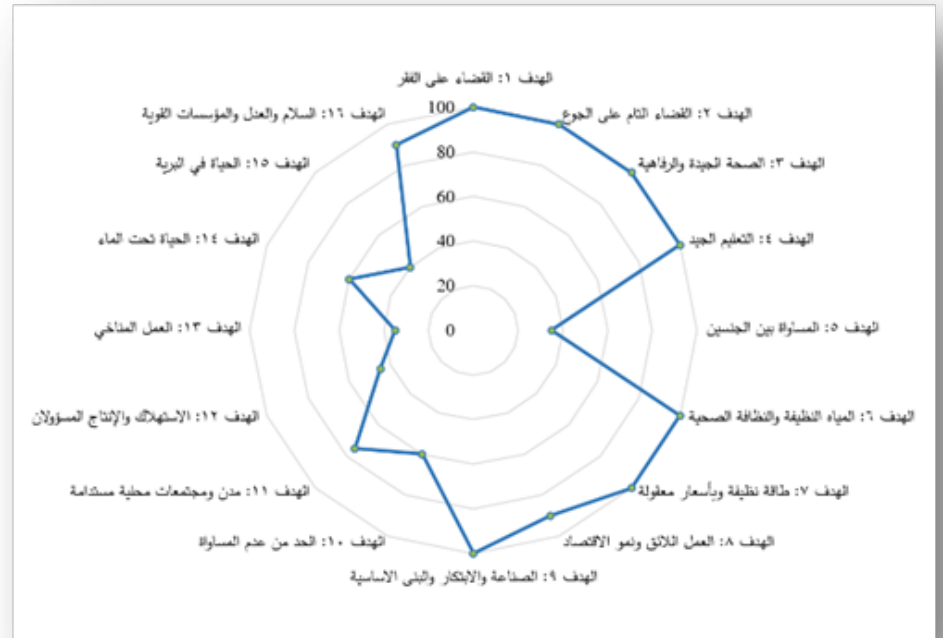

جدول (2): تكييف اهداف خطة التنمية الوطنية 2018 بحسب اهداف التنمية الدولية 2018-2022

تكييف الاهداف	تكييف الاهداف
الحكم الرشيد ○ حكم القانون والنفاذ الى العدالة ○ اللامركزية والحكم المحلي ○ النزاهة والشفافية والمساءلة. ○ المشاركة الفاعلة. ○ الحوكمة الالكترونية	**التخفيف من الفقر** ○ دخل اعلى ومستدام. ○ تحسين الوضع الصحي. ○ تحسين تعليم الفقراء. ○ سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات. ○ حماية اجتماعية شاملة. ○ تعزيز وتمكين الاندماج الاجتماعي للنازحين ○
القطاع الخاص والنمو ○ زيادة اسهام القطاع الخاص في مؤشرات التنمية. ○ تحسين بيئة الاعمال والاستثمار. ○ تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ○ اعادة هيكلة الشركات العامة. ○ حوكمة القطاع الخاص.	**التنمية البشرية والاجتماعية** ○ التعليم. ○ الصحة. ○ المرأة. ○ الشباب. ○ تنمية اجتماعية. ○ الفئات الهشة.
اعمار المحافظات ○ اعتماد نظام اداري مالي كفوء. ○ تأهيل البنية التحتية تغطية كاملة. ○ احياء الانشطة الاقتصادية. ○ تقوية المنعة البشرية.	**الاستدامة البيئية** ○ حماية نوعية الهواء وتحسينه. ○ حماية نوعية المياه وتحسينها. ○ الحد من تدهور الاراضي ومكافحة التصحر. ○ تطوير منظومة ادارة المخلفات وتحسينها. ○ الحد من التلوث الاشعاعي.
التنمية القطاعية والمكانية ○ تقليل التباين المكاني بين المحافظات. ○ تقليل التفاوت الحضاري بين الريف والمدينة. ○ تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التنمية. ○ معالجة مشكلة العشوائيات. ○ تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن. ○ رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. ○ رفع نسبة اسهام الزراعة والصناعة في توليد الناتج المحلي الاجمالي.	

3-4: المنهاج الوزاري 2018-2022 واهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030

بحسب المادة 76/ رابعا من الدستور فإنَّ على كل رئيس لمجلس الوزراء ان يعرض على مجلس النواب أسماء أعضاء حكومته والمنهاج الوزاري لها. وفي 12 أيار (مايو) 2018 اجريت الانتخابات التشريعية وفي تشرين الاول (اكتوبر) تشكلت الحكومة الجديدة التي اعلنت عن برنامج طموح صيغ في شكل منهاج وزاري يغطي المدة الدستورية للحكومة ويتوافق بوضوح مع اهداف التنمية الوطنية والدولية، لا بل نص على ان خارطة الطريق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة هي واحدة من منطلقات اعداده وتحديد محاوره وتشخيص أولوياته، فضلاً عن أنَّه استلهم من الوثائق الوطنية التنموية الأساسية وبخاصة خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ورؤية العراق 2030 واستراتيجية التخفيف من الفقر، كما ان المنهاج الوزاري قد عَدّ اجندة التنمية المستدامة 2030 من بين الوثائق التي اعتمدها والتزاما وطنيا.

وتضمن المنهاج الوزاري خمسة محاور هي:

- المحول الاول: استكمال اسس بناء الدولة الاتحادية الواحدة ونظامها الجمهوري النيابي الديمقراطي.
- المحور الثاني: سيادة النظام والقانون وتعزيز الامن الداخلي والخارجي.
- المحور الثالث: الاستثمار الامثل للطاقة والموارد المائية.
- المحور الرابع: تقوية الاقتصاد.
- المحور الخامس: الخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية.

إنَّ المحاور الخمسة للمنهاج الوزاري تستجيب لركائز التنمية المستدامة الخمسة ولأهدافها الدولية 2030 بما يعزز الالتزام الحكومي مع مسيرة خطة التنمية الدولية في مواجهة تحديات التنمية والارتقاء بنسب انجاز اهدافها. ويؤكد المنهاج على المضي قدما في مجالات التخطيط المستقبلية مع مراعاة عدم ترك أحد وتعزيز الجهود الرامية الى تمكين المرأة والشباب وتحقيق المساواة وتحسين النظم البيئية ومواجهة التغيرات المناخية.

جدول (3): تكييف محاور المنهاج الوزاري بحسب ركائز واهداف التنمية المستدامة الدولية

توطين المحاور	توطين المحاور
السلام الناس **المحور الاول: استكمال اسس بناء الدولة الاتحادية الواحدة** ○ تفعيل الدستور نصاً وروحاً. ○ تفعيل قوانين الوزارات. ○ تطوير انظمة الحوكمة. ○ تقوية اللحمة الوطنية. ○ التصدي بقوة لمنع سوء استخدام الحريات والاضرار بالحق العام.	السلام **المحور الثاني: سيادة النظام والقانون وتعزيز الامن الداخلي والخارجي** ○ محاربة الارهاب. ○ فرض القانون. ○ مكافحة الفساد والهدر العام. ○ تعزيز الاعتماد على الانظمة الذكية والالكترونية
الكوكب **المحور الثالث: الاستثمار الامثل للطاقة والموارد المائية** ○ الاستمرار من تطوير الطاقات الانتاجية للنفط الخام. ○ التعجيل في تطوير وتوسيع طاقة منظمة الخزن والنقل والتحميل. ○ دور فاعل في منظمة الدول المصدرة للنفط الخام (اوبك) ○ اعادة النظر بالسياسة المائية للعراق. ○ البدء بمشروع تبطين القنوات المائية الفرعية. ○ كري الانهر والحد من التلوث المائي.	الازدهار الشراكة **المحور الرابع: تقوية الاقتصاد** ○ تعزيز مبدأ صنع في العراق ○ سياسات بدائل الاستيراد ○ تشجيع الصادرات ○ الحد من درجة الانكشاف للخارج. ○ توسيع تجربة القرى العصرية. ○ تشجيع الاستثمار الزراعي. ○ تشجيع الزراعة الحديثة. ○ شمول الفقراء بالرعاية الاجتماعية.
الناس الشراكة الكوكب **المحور الخامس: الخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية.** ○ تحقيق التنمية الشاملة. ○ تشجيع القطاع الخاص لبناء المدارس. ○ دخول الجامعات العراقية في التصنيفات العالمية هدف ومؤشر لجودة التعليم العالي. ○ تعزيز النظام الصحي في العراق. ○ الاهتمام بالشباب العراقي. ○ الاهتمام بالطفل العراقي. ○ تعزيز قدرات القطاع الصحي وتقييم سياساته ورصد وتقييم ادائه. ○ بناء مصانع تدوير النفايات. ○ اكمال وبناء مشاريع معززة للبنى التحتية المادية والبشرية. ○ عودة النازحين.	

5-3: حزمة تكييف الاهداف

إنَّ ما تم تكييفه في الرؤية والخطط والبرامج والاستراتيجيات ذات الاهداف المحددة والمرتبطة بقوة تحقيق اهداف التنمية لا يمكن ان تعكس القدرة على تحقيق الاتساق العالي في ظل البيئة التخطيطية الحالية؛ وذلك لعدم وجود آليات إلزام الوزارات والحكومات المحلية بالربط المنشود بين تلك الخطط والاهداف، وأيضا في ظل عدم توافر مؤشرات لقياس تحقيق الأهداف السياسات الاقتصادية ومدى ما حققته بالفعل من أهداف التنمية التي قصدتها. ولا بد من توفير تشكيلة من مؤشرات الرصد الوطنية التي يمكنها ان تلتقط التوافق/ الانحراف مع اهداف التنمية، للوصول الى رصد واقعي وفعال لتقويم تنفيذ أي من الأهداف الوطنية واهداف التنمية المستدامة.

يعد تكييف اهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي مرحلة رائدة في العديد من الدول، وفي العراق تم الشروع بالتكييف في ثلاث محافظات هي البصرة وكربلاء والانبار. والتي قطعت شوطا متقدما في دمج الأهداف في الخطط والبرامج المحلية، وهي تعد العدة لإصدار تقاريرها المحلية الأولى حول اهداف التنمية المستدامة، والتي من المؤمل أن تنجز خلال العام الجاري (2019)، على ان تتبعها المحافظات الاخرى تواليا خلال العامين القادمين. على ان تتبعها المحافظات الاخرى وفق الخطوات الاتية:

- تشكيل فريق محلي في المحافظة.
- عقد الاجتماعات التشاورية وجلسات الحوار مع أصحاب المصلحة.
- جمع البيانات والإحصاءات المطلوبة لإنجاز الرصد والتقويم.

تكييف اهداف التنمية المستدامة بحسب
رؤية العراق 2030

6-3: الإطار المؤسسي

من الصعب تصور كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون تنسيق حكومي كفوء، واضفاء طابع مؤسسي على الجهد التنموي لدعم آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وهنا تبرز أهمية اعتماد سياسة عامة تضمن إيجاد الطريق القويم لتحقيق الأهداف، وتأخذ بنظر الاعتبار التحديات التي تواجه البلد وكيفية حشد الموارد الوطنية لتحقيق التقدم المطلوب. ويجب أن يضمن هذا التنسيق اشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية تحت قيادة الدولة؛ وتحقيق التوليفة المناسبة من أهداف التنمية المستدامة مع خطط التنمية الوطنية وسياساتها.

وتُعد وزارة التخطيط المسؤولة عن الأطر الاستراتيجية في الاقتصاد العراقي وتهيئة المقدمات الكفيلة بتطوير الاقتصاد ووضع السياسات والخطط المستقبلية، لذا سعت الوزارة لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الاتحادي والمحلي، ليتم ترجمة مخرجات تقارير المتابعة والرصد والتقويم في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية والسياسات التنفيذية في مؤسسات الدولة كافة، وبذلك ستكون رؤية العراق بمثابة مظلة وخارطة طريق لمسار التنمية المستدامة. وتعمل الوزارة على متابعة أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها، من خلال اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي يرأسها وزير التخطيط. ويضم الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة المكونات الاتية:

- **خلية المتابعة:** المشكلة بموجب الأمر الديواني 19 لسنة 2016، والتي يترأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها وكلاء وزارات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء من الجامعات، والتي يكون دورها توجيه البرامج والسياسات لتحقيق الاهداف وتقديمها الى مجلس الوزراء لإقرارها وإلزام الوزارات والحكومات المحلية بتنفيذها. وتعمل الخلية بمثابة "هيأة" استشارية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لانضاج الرؤى والتصورات بشأن التطور المستقبلي التي تلبي الاحتياجات المستقبلية للعراق، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وفتح آفاق التعاون والتواصل بين هذه الجهات وتقديم المشورة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
- **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة:** ويترأسها السيد وزير التخطيط أيضاً وممثلة بكل الوزارات ذات العلاقة، ممن هم بدرجة مدير عام او خبير وعدد أعضائها 27 عضوا، ومهمتها رصد اهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير وطني حول الإنجاز المتحقق عن طريق الفرق التخصصية التابعة لها، اذ كل فريق يعني بمجموعة محددة من الاهداف وترفع اللجنة الوطنية تقاريرها الى خلية متابعة الأهداف.
- **لجان التنمية المستدامة في المحافظات:** وهي لجان محلية يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ الفني نائبا له، وتضم في عضويتها كل من مدير البيئة في المحافظة، وممثل الزراعة وممثل الموارد المائية وممثل البلديات والأشغال ومديرية تخطيط المحافظة التابع لوزارة التخطيط ورئيس الجامعة في المحافظة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني مع مقررية وسكرتارية اللجنة. ولرئيس اللجنة الحق بإضافة أعضاء عن الجهات ذات العلاقة بحسب خصوصية كل محافظة. وتنحصر مهمتها في رصد الإنجاز المتحقق في اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة ورفع تقريرها الى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

شكل (4) الهيكل المؤسسي الخاص بالمتابعة

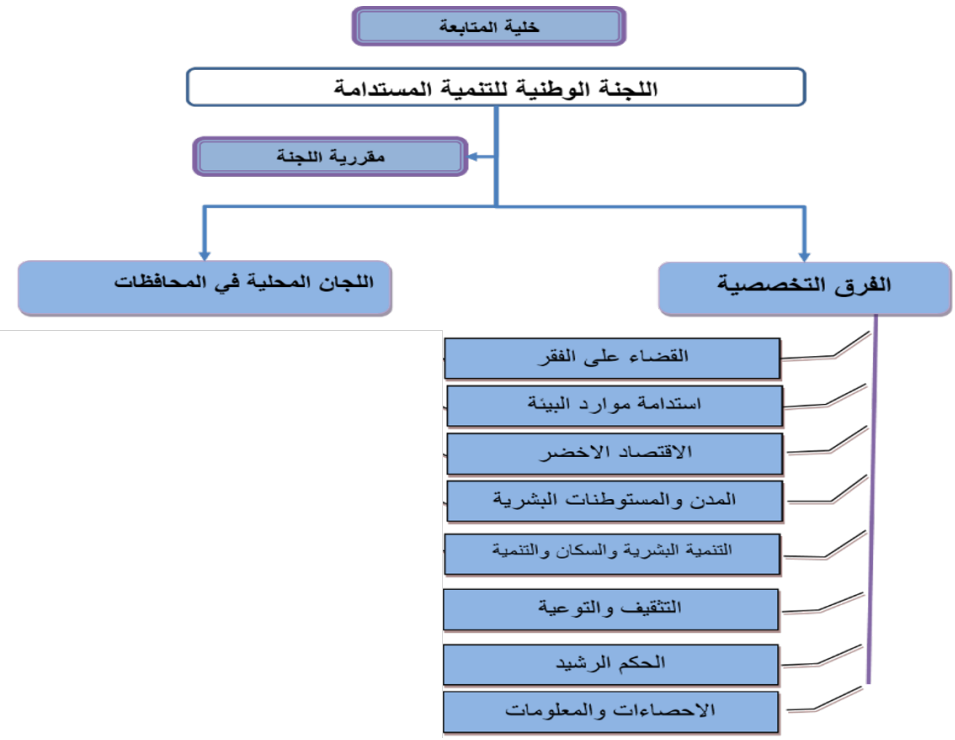

من التحديات المهمة التي تتعلق بالإطار المؤسسي هي التفاوت في قدرة المحافظات على تفعيل هذا الإطار، وتوفير الزخم المطلوب لإبقاء عملية التنمية على الطريق المرسوم في كل محافظة، وتحقيق التنسيق المحلي وبما يتوافق مع الأولويات الوطنية.

وتعمل الهيكلية المؤسسية أعلاه على:

- تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق الالتزام بشأن الأهداف.
- استعراض التقدم المحرز عند أعلى المستويات القيادية بما يمكن من توفير الية مستدامة لمتابعة هذا التقدم، وتقويم مدى تلاؤم الخط الوطنية والقطاعية مع الاهداف.
- تكييف الأهداف ودمجها في الوثائق الوطنية التنموية.
- إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات التي تطرأ أثناء عملية تنفيذ الأهداف.
- تعزيز فرص النشر والتوعية بأهداف وأجندة التنمية المستدامة.

ويُمكن أن يمارس الجهاز المركزي للإحصاء دوراً فاعلاً في جمع بيانات الأهداف وتبويبها ومشاركتها مع أصحاب المصلحة، فضلا عن دوره في جمع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مع التركيز على المؤشرات النوعية والمؤشرات التي شخصتها فجوة البيانات الوطنية الخاصة برصد الأهداف.

ومن أجل تحسين التنسيق المؤسسي نطمح لرفع مستوى التنسيق الى مستوى لجنة وطنية للتنمية المستدامة يترأسها رئيس مجلس الوزراء وتضم الوزراء المعنيين بعملية التنمية (التخطيط، المالية، التعليم العالي، التربية، الصحة....).

4: تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تتزامن جهود التنمية مع جهود إعادة الاعمار ومعالجة أوضاع ما بعد الحرب مع التنظيمات الإرهابية التي قوضت السلم الأهلي، ودمرت البنى التحتية، ونالت من مؤسسات الدولة والحكم، وفرضت عليه العودة الى اقتصاد الحرب. وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد ينطوي على فرصة تاريخية يُمكن استثمارها لأحداث التغيير الإيجابي بعد الانتصار على تلك التنظيمات، الا أنّها حملت واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً جديداً، ومستوى جديدا من الصراع السياسي الذي أصبح يتمحور حول شكل الحكم والياته، وإعادة النظر في أسس النظام السياسي التي بُني عليها الحكم منذ عام 2003.

لقد أصبح العراق يعيش واقعا فريدا، فقد تعرض منذ عام 2003 الى تغيرات دراماتيكية، اثرت في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصلت التوقعات في بعضها حدَّ الظن بتلاشي الدولة ومؤسساتها، وانفراط عقد الدولة –الامة، والتي بلغت أوجها منتصف عام 2014، عندما احتلت الجماعات الإرهابية حوالي ثلث مساحة البلد، وهددت نسيجه الاجتماعي وبناه المؤسسية ومستقبله التنموي. مع ذلك فقد تنادى العراقيون من جميع مكوناتهم لتحرير بلدهم، من دون أن ينسوا أهمية التنمية والتغيير نحو مستقبل أفضل.

4-1: التحديات الاستراتيجية

4-1-1: السكان

يعد النمو السكاني المرتفع أهمها، اذ يزيد السكان بأكثر من مليون نسمة، ويبلغ على وفق تقديرات عام 2018 حوالي 38.141 مليون نسمة[4]، ويتوقع أن يتجاوز عددهم 53 مليون نسمة عام 2030 نتيجة معدل النمو السكاني المرتفع الذي يبلغ 2.4%. لذا فان هذا النمو السكاني يمثل تحديا جديا في وجه التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وخفض البطالة لا سيما بين الشباب، فضلا عن الضغط على الموارد والخدمات العامة والتحضر المفرط وتفاقم مشكلة السكن العشوائي.

وسيكون لديناميكيات السكان في المستقبل تأثير حاسم في النتائج الإنمائية المستقبلية. ويتمتع العراق بأحد أكثر المجموعات السكانية شبابا في العالم، إذ يُقدَّر عدد السكان الذين تقلُّ أعمارهم عن 19 سنة بحوالي 50٪. وينطوي المشهد الديموغرافي على زيادة في عدد السكان البالغين من 20-32 مليون بحلول عام 2030. وسيزيد هذا الأمر من الضغط على الموارد الاقتصادية التي هي نفسها أكثرُ ندرةً من أيِّ وقت مضى، بما في ذلك الغذاء والماء والبنية التحتية الحضرية والخدمات العامة. ومن المتوقع أيضا أن يزيد الطلب على العمل إلى ما بين 5-7 ملايين فرصة عمل إضافية. ويمكن أن يكون هذا العدد أعلى بكثير إذا ارتفعت معدلات المشاركة في قوة العمل، وبخاصّة بالنسبة للنساء.

إنَّ تسخير التحوّل الديموغرافي بنجاح يتطلب المزيد من الاستثمار في التعليم، والمهارات والتحسينات في بيئة الأعمال التجارية، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل، (بما في ذلك الأراضي الزراعية والمياه)، ويمكن أن يوفر ذلك قوة فاعلة لتحفيز

النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن أنَّ تعزيز الطبقة الوسطى من شأنه أن يدعم الانسجام الاجتماعي والسياسي الأوسع.

4-1-2: طبيعة الاقتصاد الريعية

وشدة اعتماده على النفط جعلته غير قادر على توليد فرص العمل؛ في ظل محدودية الارتباطات الامامية والخلفية للقطاع المهيمن (النفط)، لذا تتفاقم معدلات البطالة ويعجز الاقتصاد عن توليد فرص العمل، وأصبحت القطاعات الأخرى المستوعبة للعمالة تابعة لقدرة الاقتصاد النفطي على توفير موارد مالية فائضة عن حاجته. ويكفي الإشارة الى التناقضات التي يثيرها هذا التحدي اذ ان قطاع النفط يولد حوالي 53% من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2016، وأكثر من 90% من اجمالي الصادرات، الا انه يشغل حوالي 3% من قوة العمل، وهو أمر يصعّب ادماج النساء والفقراء في الاقتصاد الريعي.

4-1-3: عدم الاستقرار السياسي

ان العراق يواجه تحديا استراتيجيا مهما يتمحور حول ضمان استقرار نظامه السياسي وضمان التداول السلمي للسلطة مع كل عملية انتخابية، وتأمين اليات دستورية لإدارة التنافس السياسي بين الكتل السياسية، فضلا عن ضمان الاستقرار الأمني وتجنب عودة التنظيمات الإرهابية للنشاط في البلد مرة أخرى، وذلك عبر بناء السلام المستدام، والذي يمنع وقوع الفئات الهشة والنساء والاطفال تحت تأثير انعدام الامن والاستقرار.

4-1-4: ضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد

تزامن اعداد التقرير الطوعي مع اشتداد الجدل حول تشكيل الحكومة الاتحادية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية لا سيما في مدن جنوب البلاد، اذ يتطلع الشباب العراقي نحو مزيد من الفرص والحرية والمشاركة، والتي يمكن أن توفر فرصة لتعزيز الديمقراطية ومحاربة الفساد وسيادة القانون التي ينبغي ان تضعها النخب الحاكمة ضمن أولويات الحكم، والتي يمكن ان تنعكس في تنفيذ اهداف التنمية. وهنا يبرز تحدٍّ مهم هو رفع شأن الحوار حول أهداف التنمية المستدامة الى مستوى حوار وطني يمثل حاجة للتغيير، يتضمن كيفية دمج هذه الأهداف في الخطط والسياسات الوطنية، واسماع صوت الشباب والنساء والفقراء. ومن ثم تحويل هذا الحوار الى إرادة سياسية حقيقية تقدم التزاما قويا بأهداف التنمية المستدامة، لذا جرى العمل على انشاء منصة تعنى بالحوار المجتمعي حول اهداف التنمية ومقاصدها.

ومن أجل ضمان ملكية وطنية واسعة للأهداف، فقد دعا معالي وزير التخطيط في 3 كانون الثاني (يناير) 2019 الى تأسيس منتدى عراقي للتنمية المستدامة والذي سيتولى توسيع الحوار حول القضايا التنموية والتخطيطية وسبل معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه العراق، فضلا عن تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة واسماع صوتهم لمتخذي القرار.

إنَّ ترجمة اهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتكييفها في خطط التنمية المحلية يتطلب تكييف الإطار العام لتلك الاهداف ومقاصدها ومؤشراتها مع الظروف والاوضاع المحلية ومستويات تنميتها فتفكك عمليات التخطيط وتجاهل

مستويات الادارات المحلية سيجعل من مستوى الانجاز غير مستجيب للنسب الدولية معلناً انفكاك الادارة التنموية المحلية عن مقاصد الاهداف المؤشرة وبنتائجها.

- **الفساد**

يبرز أكثر التحديات قوة ما يرتبط بالفساد المالي والإداري، اذ ما يزال العراق يحتل مراكز متدنية جدا في مؤشرات الشفافية، وكشف مؤشر مدركات الفساد 2018 تعثر جهود مكافحة الفساد وتفاقم أزمة الديمقراطية اذ حقق العراق 18 درجة في المقياس الذي يضم 100 درجة، وجاء بالمرتبة 168 من بين 180 دولة شملها المقياس[5].

- **الارتباك المؤسسي**

إنَّ التحول الذي شهده العراق منذ عام 2003 قد أوجد ارتباكا مؤسسيا، وتنافسا بين المؤسسات الاتحادية من جهة، والمحلية وفي الإقليم من جهة أخرى. وعلى الرغم من الاتجاه نحو مزيد من اللامركزية الإدارية، إلا أن الإمكانات المحلية والإقليمية لا توفر اطرا فعالة للتنسيق وجمع البيانات وتحليل السياسات، برغم محاولة الحكومة الاتحادية اشراك المحافظات في جهود التنمية الشاملة، إلا أن العمل التنموي ما زال مدفوعا بالجهود الاتحادية أكثر من كونه التزاما محليا بتحقيق الأهداف ومناصرة عملية تحقيقها وتوكيد الالتزام بها محلياً وعلى مستوى إقليم كردستان أيضاً.

- **ضعف التنسيق**

ما تزال آليات التنسيق المؤسسي على المستويين المحلي والاتحادي وفيما بينهما ضعيفة، وما تزال الموازنة الاتحادية تمارس دورا غير واضح الاتجاه في الاقتصاد، وعدم وضوح ادماج أهداف التنمية المستدامة في عملية اعداد الموازنة وجعلها من أولوياتها. وعلى الرغم من نقل بعض الصلاحيات في مجالات التعليم والصحة الى المستويات المحلية، إلا أنها لم تحدث اثراً إيجابياً وملموساً في جهود تلك المؤسسات ومستوى الخدمات التي تقدمها، والتغطية السليمة لخدماتها لعموم أبناء المحافظات.

4-1-5: إعادة الاعمار

قدرت الاضرار المادية الناتجة عن الحرب ضد التنظيمات الارهابية في المحافظات السبع (نينوى، الانبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد، وبابل) بحوالي 55461 تريليون دينار بأسعار عام 2014 (46.9 مليار دولار أمريكي). وإذا ما أضيفت اضرار المباني السكنية التي ملكها القطاع الخاص البالغة 18.7 تريليون دينار عراقي، فان قيمة الاضرار الاجمالية ستصل الى 75.306 تريليون دينار عراقي (63.7 مليار دولار أمريكي). وعلى مستوى المحافظات كانت محافظة صلاح الدين الأكثر تضررا بين المحافظات السبع، اذ بلغت قيمة الاضرار المادية 13.821 تريليون دينار عراقي (11.7 مليار دولار أمريكي)، تليها نينوى التي بلغت قيمة الاضرار فيها 10.484 تريليون دينار (8.9 مليار دولار أمريكي)، ثم الانبار التي بلغت قيمة اضرارها المادية حوالي 8.003 تريليون دينار عراقي (6.7 مليار دولار)[6]. (الشكل 7). وفي حالة استبعاد قيمة الاضرار التي لحقت بقطاع الطاقة في محافظة صلاح الدين بوصفه قطاعا سياديا، واستبعاد الاضرار السيادية الأخرى مثل اضرار شركة الفوسفات في محافظة الانبار فان نينوى تكون الأكثر تضررا تليها الانبار فصلاح الدين وبغداد وديالى وكركوك وبابل (الشكل 8)

شكل (5): الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة (مليار دينار عراقي أسعار 2018)

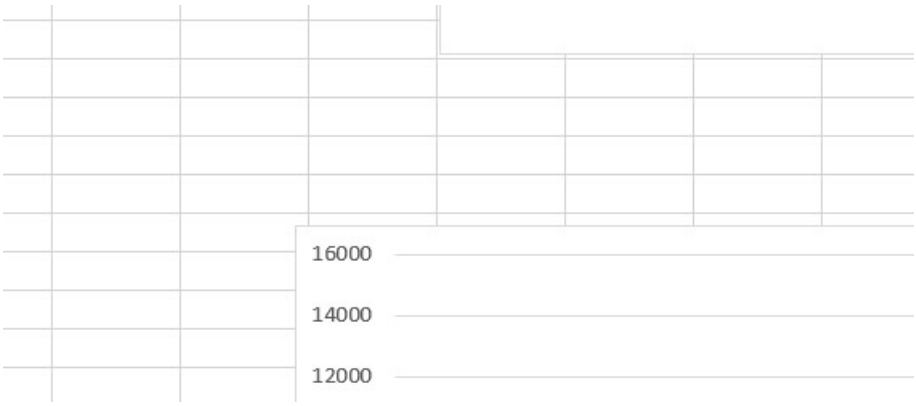

المصدر: جمهورية العراق، مسح حصر وتقييم الاضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الاعمال الإرهابية ومحاربة داعش (البنى التحتية والمباني الحكومية والسكنية)، تقرير الجداول، شكل 3، ص 15

شكل (6): الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة بعد استبعاد قطاعي الكهرباء والنفط من محافظة صلاح الدين والشركة العامة للفوسفات من محافظة الانبار (مليار دينار عراقي أسعار 2018)

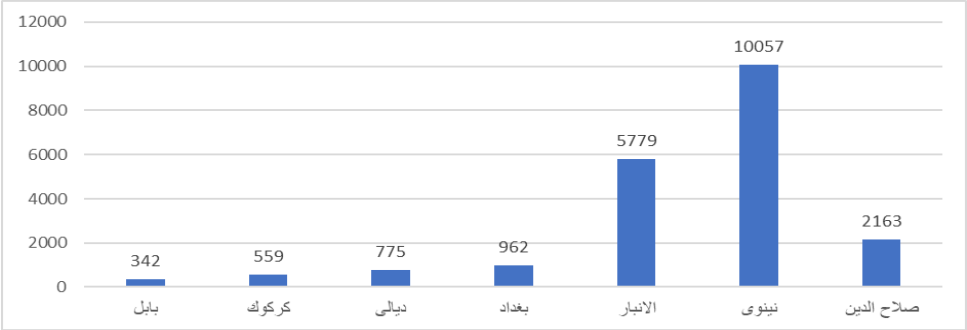

المصدر: جمهورية العراق، مسح حصر وتقييم الاضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الاعمال الإرهابية ومحاربة داعش (البنى التحتية والمباني الحكومية والسكنية)، تقرير الجداول، شكل 4، ص 16

وبحسب وزارة التخطيط فقد بلغ عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة في القطاع العام حوالي 8373 وحدة اقتصادية، منها 2142 بناية حكومية، و2041 وحدة في قطاع النقل، و1679 وحدة في قطاع التربية والتعليم. ومن بين هذه الوحدات تضررت 6429 وحدة اقتصادية بشكل كلي، وبنسبة 76.7% من مجموع الوحدات المتضررة. فيما تضررت 1944 وحدة بشكل جزئي. من جهة أخرى، فإنَّ قيمة الاضرار المقدرة في المحافظات السبع التي شملها المسح بلغت حوالي 18.7 تريليون دينار عراقي (حوالي 15.8 مليار دولار أمريكي)، 53% منها في المناطق الحضرية (10 تريليون دينار عراقي). وكانت المباني السكنية للقطاع الخاص في محافظة نينوى الأكثر تضررا من بين المحافظات بحوالي 8 تريليونات دينار عراقي، تليها محافظة صلاح الدين (3.8 تريليون دينار عراقي)، فالأنبار (3.6 تريليون)، اذ بلغت نسبة الاضرار في هذه المحافظات 82% من مجموع الاضرار الاجمالية[7].

2-4: تحديات أخرى

1-2-4: التغير المناخي

لقد أصبح التغير المناخي حقيقة واضحة النتائج بالنسبة للعراق، فقد شهدت السنوات الماضية تذبذبا في معدلات سقوط الامطار، وعدم انتظامها، الامر الذي أدى الى تذبذب كميات المياه التي يتلقاها وبخاصة من انهاره، وقد اثرت على أوضاع السكان في الريف، وعلى قدرة البلد على تأمين متطلبات الامن الغذائي للسكان، لذا فان التحدي الذي يفرضه التغير المناخي هو ضمان التكيف الإيجابي مع هذا التغير، وبداع أساليب جديدة للإنتاج الزراعي وتحسين أساليب الري وإدارة المياه والاراضي.

2-2-4: التغير العالمي والإقليمي

العراق جزء من هذا العالم المتعدد والمتنوع يرتبط عالمياً واقليمياً عبر جسور اقتصادية وسياسية ونقدية واجتماعية وبيئية ذات أثر مزدوج فتجعله متلقياً لآثار الصدمات الايجابية والسلبية ساعياً الى تعزيز ايجابياتها والحد من قوة أثرها السلبي بما يؤمن مصدات داخلية قادرة على احتضان الاثر الايجابي وصد الاثر السلبي، ولكن تبقى الامكانات والقدرات وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والمصالح الوطنية قيودا للحد من قوة الاثر على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن بين أكثر الازمات العالمية والاقليمية ذات الخطر الخارجي التي عاشها العراق وسيعيشها بأثر تساقط مزدوج هي ازمة تغير اسعار النفط الخام عالمياً وازمة المياه وحصصه المائية وصعوبة الوصول الى امن مائي مستدام في ظل بيئة إقليمية مضطربة، فضلا عن ازمة التغيرات المناخية وانعكاساتها البيئية، وازمة الهجرة الخارجية، وازمة بدائل الطاقة غير المتجددة. فضلا عن الازمة السورية الي جاوز عمرها الثمان سنوات وانعكاس تجاذبات أطرافها على الواقع الوطني

من جهة أخرى. هناك التغير التكنولوجي الذي يحدث باتجاه ظهور تكنولوجيات جديدة تتبعها تبدلات في أنماط الإنتاج والعمل والاستهلاك، لذا فان التحدي الذي يفرض في هذا الصدد هو القدرة على مواكبة تلك التطورات والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة ومنتجاتها، والتفكير في الطرق التي تمكن من الاستفادة منها، وسبل ادماج النساء والشباب في الاقتصاد الجديد.

3-2-4: فجوة النوع

على الرغم من تأسيس وزارة معنية بشؤون المرأة في الحكومات السابقة، الا ان الحكومتين الأخيرتين منذ عام 2014 لم تتضمنا حقيبة وزارية للمرأة، وتم إحلال دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتشكيل لجنة ممثلة من مختلف الوزارات والقطاعات إضافة الى تأسيس وحدات للنوع الاجتماعي في كل وزارة والتي تبقى قاصرة عن ضمان التمثيل الحقيقي والتمكين على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المعنية، والمدعومة بالجهود الدولية لتضمين السلطة التنفيذية آلية وطنية للمرأة.

4-2-4: تحدي البيانات

شهد العمل الاحصائي تحسنا ملموسا خلال المدة التي أعقبت عام 2003 في توفر البيانات نتيجة الجهود المشتركة التي بذلت بين الجهاز المركزي للإحصاء وبعض الوزارات والوكالات الدولية، وتم توفير قواعد بيانات مهمة. إلا أنَّ تبدُّل الظروف عام 2014 واحتلال ثلاث محافظات من قبل التنظيمات الإرهابية قد عوَّق الجهود الإحصائية نتيجة عدم القدرة على انجاز الإحصاءات الشاملة لعموم البلد، فضلا عن أن التجاذبات السياسية قد منعت من انجاز التعداد العام للسكان الذي يمكن أن يوفر أساسا احصائيا مهما ومرشدا عمليا للمعاينة.

من جهة أخرى، فان التغيير السياسي أوجد ارتباكا وغموضا بشأن النظام الاحصائي الوطني، وبخاصة بين المركز والاقليم، اذ يوجد ضعف في الاليات المؤسسية لربط الجهود بين الجهاز المركزي للإحصاء وهيأة إحصاء كردستان، على الرغم من التعاون المثمر في عدد من المجالات، لكن ليس واضحا شكل النظام الاحصائي المستقبلي، وتأثيره في عملية اعداد بيانات أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها وتقويمها[8]. اذ ما تزال البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي والهيأة تتضمن فجوات بيانات في عدد من المجالات يمكن ردمها بمزيد من التنسيق والتعاون.

من جهة أخرى فان الوزارات لا تقدم بيانات إدارية شاملة يمكن الاعتماد عليها، فعلى سبيل المثال يشير تقدير حديث لوزارة الصحة الى "أن البيانات والمعلومات التي يتم جمعها لا تستخدم بشكل منتظم في رسم السياسات الصحية واتخاذ القرارات اللازمة، [...] ولا يوجد برنامج فعال للأنظمة الصحية الالكترونية وتقنية المعلومات الصحية"[9].

ان توفر البيانات الشاملة لقياس التقدم المحرز نحو تحيق أهداف التنمية وتجميعها مصنفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر وبيئة السكن مثَّل تحديا؛ وهو ما يمثل في كثير من الأحيان قيدا على نطاق التحليل وعمقه والاستنتاجات المأخوذة عنه. وكشف التقويم الذي اجري لتوفر البيانات وجود نقص كبير في بيانات تقويم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، اذ تبلغ فجوة البيانات الاجمالية 69.9% من المؤشرات البالغة 230 مؤشرا موزعة على الأهداف السبعة عشر، اذ لا يتوفر منها سوى 67 مؤشرا. وتصل فجوة البيانات الى أقصاها بالنسبة للهدف 13 اذ لا تتوفر أي من مؤشراته. فيما يعد الهدف الثالث أكثر الأهداف توافرا للمؤشرات.

شكل (7): تقويم توفر بيانات اهداف التنمية المستدامة في العراق لآخر خمسة أعوام

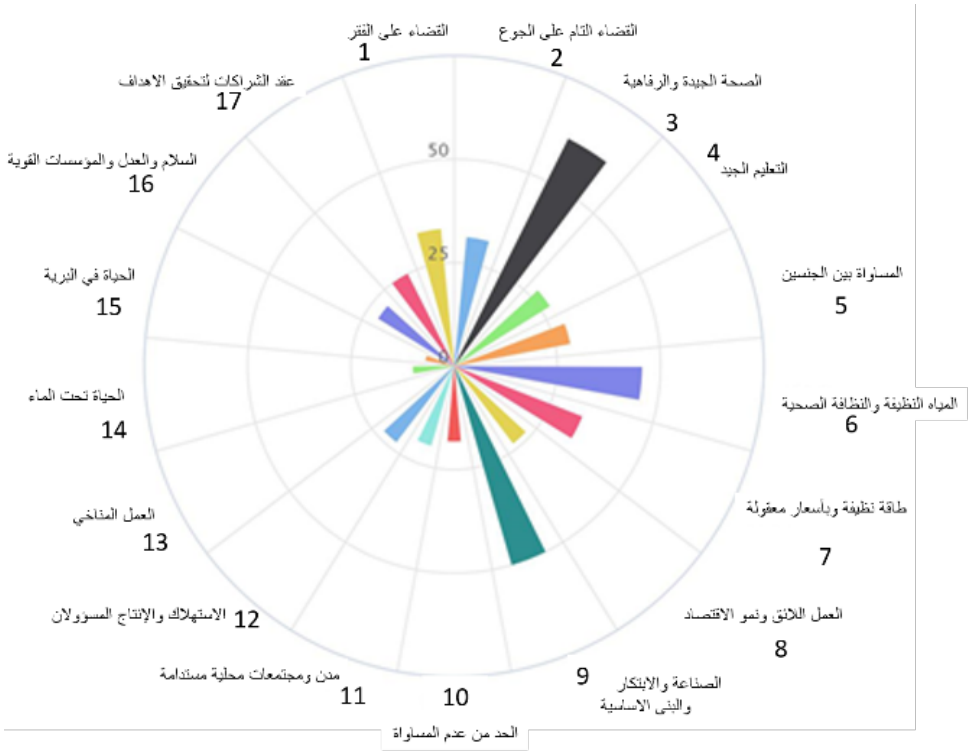

ان كل ذلك يستدعي تظافر الجهود لدعم عملية توفير البيانات والمؤشرات الخاصة بالأهداف، ونشرها وتوثيقها وجعلها قابلة للمقارنة دوليا. ويتطلب ذلك تطوير نظم البيانات الإدارية التي توفر بيانات موثوقة عن البطالة والعمل والتعليم والصحة وغيرها.

ان توفير البيانات الملائمة مهم جدا في الحصول على المعلومات الكمية تجاه التقدم المحرز ونوعية هذا التقدم، فضلا عن أنها تقدم فهما أفضل للمشكلات ذات الصلة بالأهداف.

وتوفر المنظمات الدولية بيانات مهمة، فضلا عن إمكانية رصد التقدم المحرز، إذ أنها أداة تقويم مقبولة للمقارنة بجودة البيانات الوطنية، ولاسيما وأن العراق يمتلك سجلا حافلا من التعاون مع المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الغذاء والزراعة وغيرها.

مع ذلك فإنَّ هناك ضرورة لإعادة تقويم الجهود الإحصائية وانشاء قاعدة بيانات تفاعلية لرصد أهداف التنمية المستدامة، وتضمين المسوح الجديدة المؤشرات التي لم يتم توفيرها، وبخاصة الاستجابة للنوع الاجتماعي وأوضاع التنمية في مناطق البلاد المختلفة.

إطار (3): التضخم الحضري

ظل العراق حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي يحمل في تركيبه جميع عناصر المجتمع "التقليدي"، شكل سكان الريف آنذاك حوالي 75٪ مقابل 25٪ في المناطق الحضرية. أما اليوم، يختلف المشهد الحضري تماماً عما كان عليه في السابق. إذ أدت الحروب، والنقص الحاد في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والنمو السكاني المتسارع إلى ارتفاع مستويات التضخم الحضري. وتشير المسوح الإحصائية ان نسبة سكان الحضر تبلغ اليوم في العراق حوالي (69.8%) مقابل (30.2%) للسكان الريف. كما تشير التقديرات إلى أن التحضر استمر بمعدل نمو مرتفعة سنويا. كما تشهد نمواً غير مسبوق لعدد من المراكز الحضرية وفي مقدمتها العاصمة بغداد حيث يبلغ عدد سكانها حوالي (8) ملايين نسمة.

كما يواجه العراق عجزا متناميا في عدد المساكن بعد عقود من العقوبات والصراعات ونقص فرص الاستثمار في بناء المساكن الجديدة التي تفاقمت بسبب النمو السكاني السريع والتحضر المستمر والتدفقات الكبيرة من النازحين وهجرة سكان الارياف. ويقدر العجز في المساكن بما لا يقل عن مليوني وحدة. كما تتدهور نوعية المساكن القائمة نتيجة لانتشار المستوطنات العشوائية دون المستوى المطلوب.

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

4-2-5: التحدي التنفيذي للخطط

ان عملية التخطيط التنموي أصبحت تواجه ضعفا مؤسسيا ناتجا بالأساس عن عدم الالزام القانوني بخططها واستراتيجياتها، الامر الذي يتركها لمدى الالتزام الذاتي الذي تظهره مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية تجاه تلك الخطط والاستراتيجيات، بما أضعف من قدرة المؤسسات المعنية بالتخطيط في تحقيق الأهداف التي رسمتها، وهو أمر يهدد رؤية العراق 2030 أيضا، والى حد كبير، القدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

إنّ شمولية اهداف التنمية المستدامة واتساع نطاقها يتطلب اضطلاع شركاء التنمية (قطاع عام، قطاع خاص، منظمات مجتمع مدني، حكومات محلية، مؤسسات دولية، مجتمع معرفة، بدور فاعل وحيوي ومستجيب لتلك الاهداف وترجمتها على ارض الواقع بما يسمح بإدارة تنفيذها بكفاءة ويضمن المساءلة والمحاسبة بشأن تقويم التقدم المحرز في تحقيقها وهذا يتطلب من الاطراف كافة تبني منهج موحد وشامل يستجيب لمتطلبات تنفيذها، ايماناً بأن مسؤولية تحقيقها هي مسؤولية الجميع فيتطلب ذلك تنسيقاً عالي المستوى بين الاطراف المشاركة بما يضمن تظافر الجهود وعدم ازدواجها لان عدم التنسيق او صعوبة تكامله سيبعثر الجهود ويبدد الموارد مما يستوجب استحضار آليات التنسيق الفاعلة ومواءمتها مع متطلبات تحقيق الاهداف.

5: التقدم في الأهداف

يعرض التقرير الطوعي الأول للعراق لعام 2019 التقدم المحرز وطنيا نحو تحقيق اهداف مختارة من الأهداف السبعة عشر ضمن خطة التنمية المستدامة 2030. ويعتمد على أحدث البيانات المتوافرة من المراجع الوطنية والدولية. ويهدف هذا الفصل الى تسليط الضوء على المكاسب المتحققة والفجوات الموجودة والتي تعترض طريق تنفيذ الأهداف، وتشخيص التحديات التي تواجه تحقيق اهداف التنمية المستدامة في إطار الأولويات الوطنية.

إطار (4): التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة في العراق دوليا

هناك عدد من المقارنات الدولية المتاحة[*] لِتَبيُّن واقع الإنجاز المتحقق من أهداف التنمية المستدامة، اذ تبين احداها أن السويد جاءت بالمرتبة الأولى عالميا من بين 156 دولة شملها التقويم[**]. أما العراق فقد حقق مرتبة متدنية في هذا الإنجاز اذ كان ترتيبه 127 عالميا، وبالمرتبة 14 عربيا. وكان أداءه فوق المتوسط (أكثر من 50%) في سبعة أهداف هي: 1 و13 و6 و12 و3 و12 و16.

شكل (8): الأداء الإجمالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (2018)

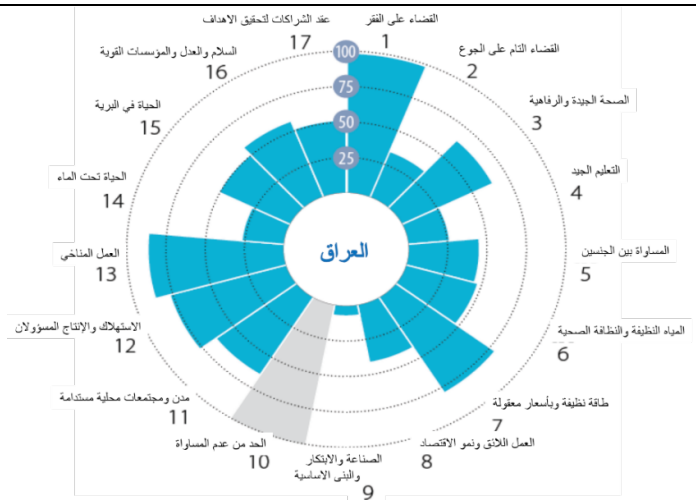

https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sustainabledevelopmentgoals

[*] من هذه المحاولات التقويم الذي أعدته شبكة التنمية المستدامة ومؤسسة برتلسمان عام 2016 وجاء ترتيب العراق بالمرتبة 105 من بين 149 دولة شملها التقرير.
(http://sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf)

[**] اعتمد هذا التقويم على مؤشرات بديلة وأقل عددا من تلك التي تضمنتها أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.
(https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sustainabledevelopmentgoals)

1-5: بناء الانسان

تبرز أولوية بناء الانسان وطنيا من خلال خمسة أهدف رئيسة هي: 1 و 2 و 3 و 4 و5، 10 والتي تعمل في مضمونها على تخليص الناس من التهميش وتمكينهم من عيش حياة أفضل ينعمون فيها بدخل مستدام، وتغذية سليمة، وصحة أفضل وتعليم جيد ومنصف. وفيما يأتي عرض لهذه الأهداف:

الهدف 1: القضاء على الفقر

تتوافق رؤيتنا مع فلسفة التنمية المستدامة في تحرير الناس من الفقر بأشكاله وابعاده كافة من خلال سياسات مترابطة ومتكاملة، تتضمن حزمة متنوعة تشمل الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل المدرة للدخل وتمكين الفقراء من الصمود في وجه التحديات.

بلغت نسبة الفقر في العراق 22.9 عام 2007، خفضت بفضل جهود الحكومة والشركاء الى 18.9 عام 2012، وكان يبدو أن هدف استراتيجية التخفيف من الفقر الأولى سيتحقق، الا ان الازمة المزدوجة قد أدت الى ارتفاع نسبة الفقر في عام 2014 الى حوالي 22.5%، بسبب تداعيات الازمة المزدوجة[10]، وفي عام 2018 انخفضت نسبة الفقر لتبلغ حوالي 20.5% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والامنية[11]. وعلى المستوى المناطقي[*] نجد تباينا مكانيا واضحا في معدلات الفقر بين أقل المحافظات فقرا (السليمانية 4.5%) وأكثرها فقرا (المثنى 52.1%) وما يزال الفقر أكبر في جنوب العراق بسبب المشكلات التاريخية المتوارثة الناتجة أساسا عن التباين المكاني في التنمية وتركيزها خلال الحقب الماضية على المحافظات الأكبر (بغداد والبصرة والموصل)، وطبيعة اقتصاد المحافظات الجنوبية المعتمد على الزراعة والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع بسبب التغير المناخي الذي أثر سلبا في هذا القطاع في تلك المحافظات. من جهة أخرى، فان معدلات الفقر ارتفعت في محافظات الشمال المحررة (نينوى كركوك وديالى والانبار وصلاح الدين) بسبب ما عانته اثناء الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، لذا فإن نينوى وحدها تضم حوالي خمس عدد الفقراء في العراق، بينما تضم بغداد حوالي 11% منهم.

جدول (4): معدلات الفقر بحسب المناطق 2014 و2018

المنطقة	المحافظات	2014	2018	التغير 2018-2014
الإجمالي	جميع المحافظات	22.5	20.5	-2
المركز	بغداد، بابل، واسط، النجف، كربلاء	18.6	11.5	-7.1
الشمال	نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، صلاح الدين	17.7	27.5	9.8

[*] لم يتم احتساب المؤشر على مستوى الريف والحضر بسبب الأوضاع الأمنية التي لم تمكن الجهاز المركزي من تغطية المناطق الريفية في المناطق التي تعرضت للإرهاب.

الجنوب	القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة.	31.5	31.1	-0.4
كردستان	دهوك، السليمانية، اربيل	12.5	5.5	-7

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر.

شكل (9): نسبة الفقر بحسب المحافظة لعام 2018 (%)

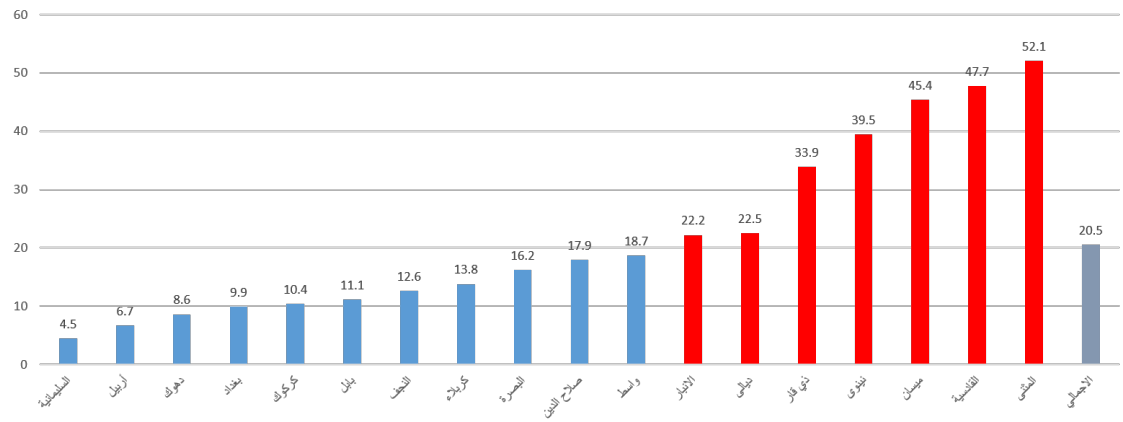

يبلغ متوسط إنفاق الاسرة في العراق حوالي 1.262 مليون دينار شهريا عام 2017 بحسب نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لعام 2018. وتشير البيانات الى انخفاض طفيف فجوة الفقر من 4.5 عام 2017 الى 4.1 عام 2018، الامر الذي يعني أن حجم الفجوة بين خط الفقر ومتوسط إنفاق الفقراء أصبحت أقل، فيما تشير شدة الفقر الى ثبات نسبتها عند 1.4 للسنوات نفسها، وهو ما يُشير الى بقاء الاختلال في الانفاق بين الفقراء عند المستوى المنخفض نفسه.

اطار (5): الفقر متعدد الابعاد في العراق 2018

عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ومبادرة أوكسفورد OPHI على تطوير منهجية الفقر متعدد الابعاد الإقليمي في البلدان العربية لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها ملائمة أوضاع الفقر في المنطقة، وإمكانية المقارنة بين الدول العربية، مع الاحتفاظ بالأساس المرجعي لاحتساب الفقر متعدد الابعاد، واستمرار اعتبار الفرد هو وحدة التحليل. وقد تم احتساب هذا الدليل للعراق على وفق المنهجية نفسها، والابعاد الثلاثة التي تضمنها الدليلين العالمي والعربي وهي: التعليم والصحة ومستويات المعيشة، تحتسب بواسطة 12 مؤشرا:

- التعليم: سنوات الدراسة، والالتحاق بالدراسة،
- الصحة: وفيات الأطفال، تغذية الأطفال والبالغين، والحمل البكر (وختان الاناث).
- مستويات المعيشة: توفر الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب المأمونة، توافر أرضية أو سقف منزل مناسبين، وقود الطهي، الاكتظاظ، وامتلاك الأصول.

ولكل من هذه المؤشرات حدين فاصلين بين يطابقان من الحرمان، فقر مدقع وهو مطابق لدليل الفقر متعدد الابعاد العالمي، أما الحد الثاني يطابق دليل الفقر العربي، الذي يقدم صورة أوسع للحرمان مقارنة بالدليل الأول. وجدير بالذكر أن الاختلاف الأساسي بين المؤشرين العربي والعالمي يكمن في استخدام مؤشرين بديلين هما ختان الاناث والاكتظاظ اللذين يستجيبان لواقع المنطقة وخصوصية المشكلات التي يعاني منها الناس.

وبالاعتماد على بيانات المسح متعدد المؤشرات MICS لعام 2018 غطى عينة تضم 238327 شخص، موزعين على محافظات العراق الثماني عشرة، فقد أظهرت النتائج أن 1.4% يعانون من فقر مدقع متعدد الابعاد، وأن 36.9% من العراقيين يعيشون في فقر متعدد الابعاد، وعلى مستوى الجنس نجد الذكور أكثر حرمانا مما هو الحال بالنسبة للإناث. وفي الريف يكون الحرمان أعلى مما في الحضر (47.5% مقابل 32.0%). وعلى مستوى المحافظات نجد أن محافظة ميسان (61.4%) والمثنى (52.2%) والبصرة (44.5%) وكربلاء (44.1%) هي الافقر، أما محافظات إقليم كردستان الثلاث فهي الأقل فقرا.

شكل (10): الفقر متعدد الابعاد بحسب الجنس (2018)

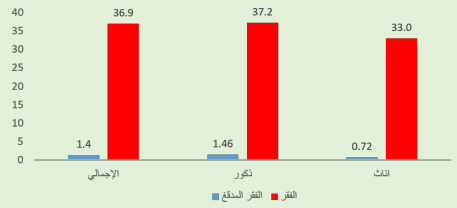

شكل (11): الفقر متعدد الابعاد بحسب بيئة السكن (2018)

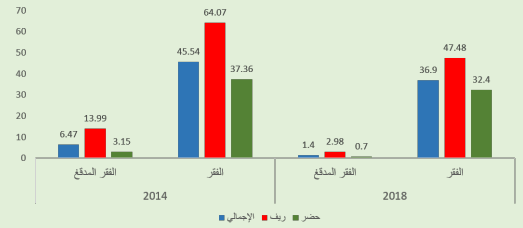

شكل (12): الفقر متعدد الابعاد بحسب المحافظة (2018)

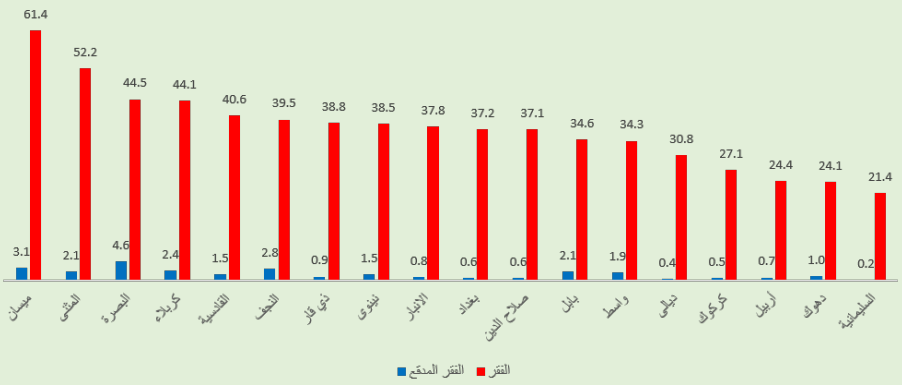

مع الإشارة الى أن الأطفال يمثلون غالبية الفقراء في العراق (57%) مما يجعلهم بحاجة الى برامج حماية اجتماعية خاصة بالأطفال عدا عن تلك المعنية بالأيتام. وفي أيار (مايو) 2018 أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية البرنامج التجريبي للإعانات النقدية المشروطة بالتعليم والصحة في منطقة الصدر/2 الذي جاء بالتعاون مع وزارات الصحة والتربية والتخطيط والبنك الدولي ومنظمة الطفولة العالمية (يونيسيف). على ان يستمر لسنتين ويتضمن برنامجاً الكترونياً حديثاً لمتابعة انتظام اطفال العوائل المتعاقد معهم في الدراسة وكذلك الانتظام في برنامج متابعة الحوامل واللقاحات الدورية من اجل تكوين صورة متكاملة عن مدى تعاونهم في تطبيق البرنامج الذي يهدف اصلا الى مكافحة الامية واعادة الاطفال المتسربين من الدراسة بأعمار (9-14) سنة. اذ يخصص لكل طفل ملتزم بالدراسة مبلغ 15 ألف دينار والام الحامل تحصل على 10 آلاف دينار، وكذلك هو الحال من ناحية التزامهم باللقاحات ومراجعة المراكز الصحية لضمان تحقيق التعافي والاستقرار ومستوى تعليم متواصل لتلك الاسر لكسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال والتخفيف من فقر الاطفال[12].

اطار (6): وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل تعزيز البيئة الوطنية لحماية الطفل في العراق

يجري تطوير السياسة الوطنية لحماية الطفل من أجل تحسين حالة الأطفال وما يواجهونه من عنفٍ وسوءٍ للمعاملة. فقد تم جمع الأدلة التي تشير إلى نطاق واسع من الانتهاكات، تتمثل بقسوة العنف ضد الأطفال والتي تتراوح من العنف النفسي والجسدي في المدارس (إذ يعاني من هذا النوع من العنف ما يقارب نسبة 84% من الطلاب)، وتزايد نسب عمالة الأطفال (التي تصل إلى نسبة 18% في المناطق الريفية)، بالإضافة إلى عدد كبير من الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون (أكثر من 6,000 طفل)، والأيتام أو الأطفال المودعين في المؤسسات (نسبة 5٪).

وبحسب هذه الوثيقة فان الطفل هو الفتى أو الفتاة تحت سنّ الـ18، كما حدّدتها إتفاقية حقوق الطفل. يسترشد هذا النهج بنموذج "بيئة حامية للطفل"، بالإضافة إلى كونه متجذر في المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل، والتي تدعو إلى ضمان جميع الاعتبارات لنمو وبقاء الطفل وضمان المصلحة الفضلى له، والمشاركة وعدم التمييز في جميع السياسات والبرامج والتطبيقات، وهذا يتماشى مع الالتزام الذي قطعته الحكومة العراقية من خلال توقيعها اتفاقية حقوق الطفل عام 1994.

انطلاقاً من نتائج تحليل الوضع وعرض المعضلة الأساسية التي تم ذكرها في القسم أعلاه، فإن الغاية المقترحة لسياسة حماية الطفل في العراق هي الاتية: "حماية جميع الأطفال من العنف والإساءة والاستغلال والإهمال في الظروف كافة، وعلى امتداد سلسلة الحماية من الوقاية إلى إعادة التأهيل وإعادة الدمج بما في ذلك دعم الأطفال ضمن أسرهم ومجتمعاتهم."

بناء على ما تقدَّم، تسعى السياسة إلى تحقيق النتائج الاتية خلال السنوات العشرة القادمة:

1- حماية الأطفال من خلال إطار تشريعي يضمن حقوقهم ويلبي احتياجاتهم بشكل كلي بما ينسجم مع المعايير الدولية.
2- العيش الامن للأطفال ضمن اسر ومجتمعات محلية داعمة تعزز حماية حقوقهم وضمان نموّهم لتحقيق أقصى إمكاناتهم.
3- تعزيز مشاركة الاطفال في طرح قضاياهم ومناقشتها واقتراح حلول لها.
4- حصول الأطفال والعائلات على الدعم الكافي قبل وقوع الخطر لتعزيز سلامتهم والتدخل المبكر، وحمايتهم من عوامل الخطر والإهمال والاستغلال والإساءة.
5- حصول الأطفال الذين تعرضوا للعنف او سوء المعاملة أو الاستغلال على الدعم والرعاية التي يحتاجونها لتعزيز رفاهيتهم وتسهيل إعادة دمجهم في مجتمعاتهم.
6- بيئة عيش آمنة داعمة للأطفال المتضررين او المتأثرين بالنزاع والنزوح القسري، ضمن أسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها.
7- وجود نظام شامل للرصد وجمع البيانات حول قضايا حماية الطفل. تتقاطع هذه النتيجة وتساهم في تحقيق كل النتائج.

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، هيئة رعاية الطفولة، وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل تعزيز البيئة الوطنية لحماية الطفل في العراق
(http://www.molsa.gov.iq/upload/upfile/ar/1151.docx)

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

بحسب السياسة الصحية الوطنية 2014-2023 فان وزارة الصحة تعمل على "اتاحة الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لكافة أفراد المجتمع وبأعلى مستوى من الجودة وباستثمار الموارد المتاحة بكفاءة"[13]. من خلال التوجه نحو مزيد من اللامركزية في إدارة القطاع الصحي وتعزيز الدور الاشرافي للوزارة واشراك أصحاب المصلحة[14].

- تشير البيانات المتاحة الى أن 63% فقط من السكان يحصلون على الرعاية الصحية الأولية عام 2017، مقارنة مع 73% عام 2014، و 62% عام 2016[15].
- يبلغ معدل توقع الحياة عند الولادة 73.6 سنة لكلا الجنسين، عام 2018، ويبلغ المعدل نفسه 75.6 سنة للنساء و71.7 سنة للرجال في العراق[16]، الامر الذي يشير الى تحسن بحوالي 3.6 سنوات مقارنة بحوالي 69.0 سنة عام 2011[17].

جدول (5): توقع الحياة عند الولادة 2014-2018 (سنة)

السنة	ذكور	اناث	الإجمالي
2014	67.7	70.9	69.3
2015	71.0	74.9	73.0
2016	71.3	75.2	73.2
2017	71.5	75.4	73.4
2018	71.7	75.6	73.6

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة

- أجريت في السنوات الأخيرة 17 حملة تطعيم شاملة مكنت العراق من البقاء خاليا من شلل الأطفال على مدى الاعوام الثلاثة الماضية، بعد أن تم توثيق أول حالات من هذا النوع (منذ عقود) في عام 2014. وفي كل هذه الحملات تم الوصول الى 89% من الأطفال الذين ينبغي تطعيمهم ضد هذا المرض في الجولات الثلاث المنفذة عام 2017[18].
- بالاعتماد على مصاد بيانات متنوعة نجد أن العراق قد حقق خفضا ملموسا في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة منذ ارتفاعها في التسعينيات بفعل العقوبات عندما وصل اكثر من 60 طفل لكل 1000 مولود حي[19]، إذ تراوحت المعدلات بين 22-26 طفل لكل 1000 مولود حي للأعوام 2014-2018 مع قياس ظروف الازمة المزدوجة[20]. بينما بلغت وفيات الأطفال حديثي الولادة 14 طفل لكل 1000 مولود حي عام 2018[21].
- مازالت 6.3% من الولادات في العراق تجري بإشراف أيادي غير متخصصة عام 2017، حيث بلغت نسبة وفيات الأمهات 36 وفاة لكل 100,000 ولادة حية[22]، منخفضة بقليل عن نسبة الوفيات عام 2015 والبالغة 36.2 لكل 100.000 ولادة حية، وأعلى بقليل عن معدلها عام 2013 قبل الازمة المزدوجة حين بلغ 30.1% بحسب عام 2014[23].

شكل (13): النسبة المئوية للولادات التي تجري بدون اشراف كادر صحي متخصص (2011-2017)

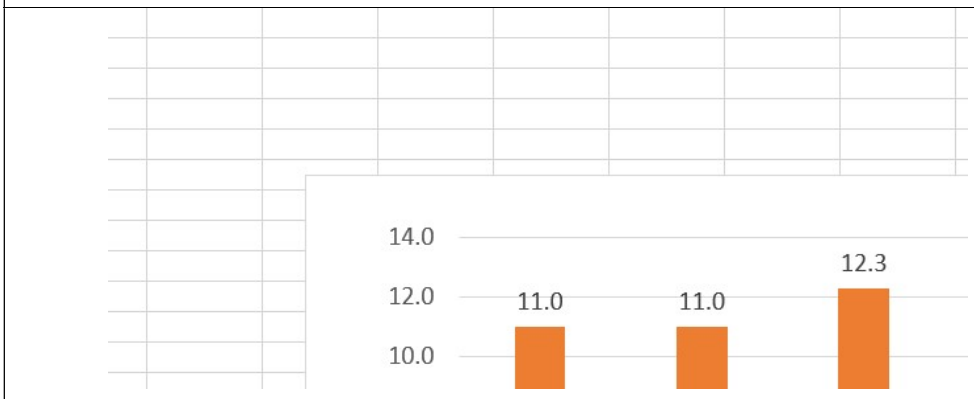

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد، 2018، ص 21

- ولعل السبب الرئيس لوفيات الأمهات في العراق هو النزف ما بعد الولادة بنسبة 20.6%، وعُسر الحمل والولادة بنسبة 6.8% لعدم كفاءة القابلات، لاسيما وان المناطق الفقيرة والنائية تكون أغلب الولادات فيها على أيدي القابلات بسبب التقاليد السائدة لديهم.
- تمثل الامراض المزمنة 43% من مجموع وفيات البالغين، بحسب منظمة الصحة العالمية فان زيادة الوزن والبدانة هي السبب الأول للأمراض المزمنة في العراق. ومن المتوقع أن يزداد انتشار زيادة الوزن بين كل من الرجال والنساء خلال العقد القادم. مع ذلك يمكن منع 80% من حالات الإصابة بأمراض القلب وحوالي 40% من حالات السرطان والسكري من خلال اتباع نظام غذائي صحي ونشاط بدني منتظم وتجنب العادات السيئة مثل التدخين[24].

خلال العقد الماضي كان العنف هو السبب الرئيس للوفاة في العراق اذ فقد حوالي 201876 شخصا حياتهم نتيجة الاعمال الإرهابية[25]. فيما تسببت حوادث المرور بفقدان حياة 21557 شخصا خلال المدة 2007-2016[26]. وفي عام 2017 بلغ معدل الوفيات الناتجة عن الإصابات المميتة بسبب حوادث المرور على الطرق في فترة 30 يوما لكل 000 100 نسمة (بحسب معدلات العمر الموحدة قياسيا) 1.4 شخصا.

الهدف 4: التعليم الجيد

يعد التعليم الجيد والوصول الى التعلم مدى الحياة (Long Life Learning) من أهم المنطلقات الأساسية للتنمية المستدامة؛ ذلك أن هذا المفهوم أوسع من مجرد الالتحاق بالمدارس، ويرتبط بكفاءة التعليم وتوافر المدارس الجيدة القادرة على تحقيق تطلعات التلاميذ وأسرهم.

- تشير المؤشرات الدالة على حالة المدارس الى تدهور نوعية البيئة المدرسية، اذ يوجد نقص كبير في الأبنية المدرسية، وظاهرة الازدواج المدرسي (أي اشغال مدرستين لبناية واحدة)، فضلا عن اكتظاظ الطلبة. اذ يبلغ العجز في الأبنية المدرسية 6484 مدرسة، ويمكن ان يرتفع هذا العدد الى 8147 مدرسة عند إضافة الأبنية المتضررة. فيما تبلغ معدلات طالب/صف 37 و 41 و 37 طالب/ صف في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية[27].
- بحسب نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لعام 2018 فان حوالي 87% من الافراد ممن تزيد أعمارهم عن 10 أعوام يجيدون القراءة والكتابة، وترتفع النسبة بين الذكور الى 91.9% مقابل 82.1% بالنسبة للإناث. فيما قدر المسح متعدد المؤشرات أن نسبة النساء بعمر 15-49 عاما اللاتي يلممن بالقراءة والكتابة يبلغ 69.0%[28].
- يُعد معدل إكمال التعليم الابتدائي والذي يُشير الى عدد الأطفال الناجحين من الصف السادس الابتدائي الى عدد السكان في الفئة العمرية المناسبة لإكمال المرحلة، منخفضا في العراق بالمقارنة مع بقية البلدان النامية اذ يبلغ هذا المعدل 75.7% بحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018[29]. على الرغم من أن هذا المؤشر كان من بين مؤشرات اهداف الالفية، والذي كان بالإمكان تحقيق تقدم أفضل مما هو متحقق.
- يبلغ معدل الالتحاق الصافي في سن التمدرس للمرحلة الابتدائية (6- 11 عاما) حوالي 94.0% في العام الدراسي 2017-2018، وينخفض الى 55.0% للمرحلة المتوسطة التي تقع ضمن الفئة العمرية (12-14 عاما)، والى 28.0% للمرحلة

الإعدادية (الفئة العمرية 15-17 عاما)[30]. فيما تبلغ نسبة الأطفال المسجلين في رياض الأطفال 2.9% فقط. كما تظهر المؤشرات تفاوتا بحسب الجنس، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق في الابتدائية الى 96% للأولاد مقابل 93% للبنات، وفي المتوسطة 56% للأولاد مقابل 54% للبنات. لكن الحال تختلف بالنسبة للمرحلة الإعدادية حيث ترتفع الى 30% للبنات مقابل 26% للأولاد؛ بسبب تسرب الأولاد والالتحاق بسوق العمل مبكرا.

- يوجد في العراق 35 جامعة حكومية تنتشر في عموم محافظاته تضم 382 كلية انتظم فيها 115,147 طالبا وطالبة عام 2016 (باستثناء جامعات الموصل ونينوى والحمدانية وجامعات إقليم كردستان). فضلا عن أن هذه الجامعات فيها دراسات مسائية ينتظم فيها 33,263 طالبا وطالبة، ويوجد أيضا 51 كلية أهلية بحسب بيانات عام 2016، وبإضافة الكليات الاهلية يصبح مجموع الطلبة الإجمالي 608,554 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2015-2016[31].

لن نترك أحدا في الخلف

شكلت المبادئ الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة (الشمولية، وعدم التجزئة، ولن نترك أحداً في الخلف) أركاناً رئيسة في رؤية العراق وتوجهاته، ومن هنا فقد تم تحديد دوائر التركيز لتحقيق هذه المبادئ بالفئات الهشة المتمثلة ب (المعاقون والمسنون والايتام والنساء المعيلات لأسرهن والارامل والنازحون وغيرهم) والفقراء (الفقر متعدد الابعاد)، ووضعت السياسات الاجتماعية المختلفة والخطط والاستراتيجيات والبرامج على مديات كافية لمواجهة التحديات وضمان عدم تخلفهم عن مسار التنمية بالرغم من كل التحديات والمشاكل التي أفرزتها ظروف الازمات، ساعده في ذلك الجهد الدولي الذي كان له أثر واضح في دعم هذا التوجه، مع استثمار أمثل لرأس المال الاجتماعي الذي يميز المجتمع العراقي برصيده الحضاري وعمقه التاريخي.

لقد ركز التقرير على الجوانب الاتية:

- **النازحون:**

لقد أدت الحرب ضد الإرهاب وتداعياتها الى حدوث ازمة إنسانية واقتصادية كبيرة، ومنذ عام 2014 أدت الى نزوح 5.965.860 نسمة بحسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية[32]،بلغ عدد العائدين منهم لغاية شباط (فبراير) 2019 حوالي 4,211,982 نسمة، لكن ما يزال هناك 1,744,980 شخصا موزعين على 290,830 عائلة لم يعودوا الى مناطقهم الاصلية[33]، وما تزال الحكومة ملتزمة بالاختيار الطوعي لعودة النازحين، وتهيئة سبل عودتهم.

لقد كان على الحكومة ان تتعامل مع ملف ضخم ينطوي على تحديات إنسانية عميقة، لذا بادرت الى تشكيل خلية إدارة الازمات المدنية المرتبطة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، والتي عملت منذ الأيام الأولى لتشكيلها على معالجة أوضاع النازحين وتخفيف معاناتهم، فقد عملت على تأمين الاحتياجات العاجلة في مخيمات النازحين، وإصدار الوثائق الرسمية، وتوفير فرص التعليم للأطفال، والوصول الى خدمات الرعاية الصحية، فضلا عن توفير دخل للأسر التي تقطعت بها سبل العيش.

وبعد التحرير بدأت مرحلة إعادة الاستقرار التي تتطلب تأهيل المناطق المحررة في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والانبار لاستقبال العائدين من النازحين،

وأنفقت مبالغ كبيرة لإعادة تأهيل قطاعات أساسية متمثلة بمشاريع الماء والصرف الصحي والكهرباء والصحة والتربية والطرق والجسور.

- **ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة**

اتخذ العراق خطوات باتجاه ادماج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم في المجتمع. وفي كانون الاول (ديسمبر) 2017 كان العراق على موعد مع إطلاق نتائج المسح الوطني الاول للإعاقة لسنة 2016 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط وغطى (13) محافظة من محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب العمليات العسكرية، واهمية هذا المسح تنبع من توفير قاعدة بيانات خاصة بالمعاقين التي ستساعد متخذي القرار رسم السياسات الخاصة لهذه الشريحة.

شكل (14): توزيع المعاقين بحسب الجنس والمحافظة لعام 2016 (%)

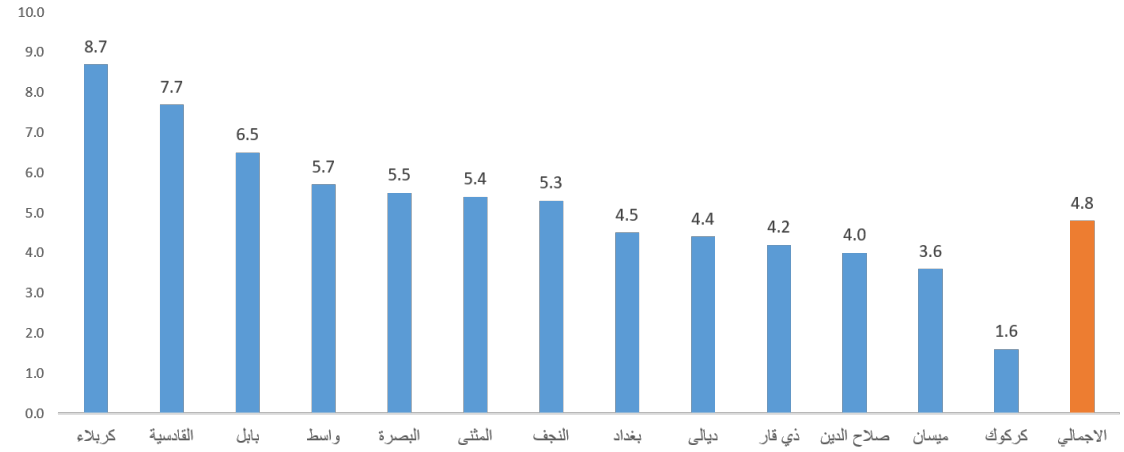

- المسح لم يشمل نينوى والانبار ومحافظات إقليم كردستان.
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2017، ص 82

إطار (7): لن نترك أحدا في الخلف: قانون رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة رقم 38 لسنة 2013

في منتصف تموز (يوليو) 2017 اصدرت هيأة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الطبعة الاولى من قانون رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 38 لسنة 2013 بطريقة برايل؛ لتمكين الشريحة المعنية من معرفة حقوقها على وفق القانون.
ويأتي هذا القانون من اجل دمجهم في المجتمع واتباع الاساليب الحديثة للتواصل مع المجتمع وتضمن القانون جوانب إيجابية منها:

- المادة (4) تأسيس هيأة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
- المادة (15) الخاصة بالتقديم للدراسات العليا وتخفيض تذاكر السفر والضمان الصحي.
- المادة (16) الخاصة بتعيين نسبة (5%) من ذوي الاعاقة في القطاع العام والمختلط و(3%) في القطاع الخاص.
- المادة (17) المتعلقة بإعفاء نسبة (10%) من المدخولات الضريبية والقروض الميسرة.
- المادة (18) الخاصة بالإعفاءات من الضرائب المترتبة على وسائل النقل الفردية والجماعية والرقم المروري.
- المادة (19) المتعلقة بمنح المعين المتفرغ لرعاية المعاق راتباً والموظف اجازة لمدة سنة.

- **الفقراء**

أطلقت الدولة استراتيجية التخفيف من الفقر الثانية والتي تبنت برنامجا يسهم في تحسين الأوضاع المعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا. وقد بنيت محصلاتها من خلال اعتماد نهج الإطار المنطقي لتكوّن بدورها مجموعة النتائج التي تعمل الاستراتيجية على تحقيقها، وبالنتيجة فان هذه الاستراتيجية بمخرجاتها ومخرجات تنفيذ خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات المختلفة تسعى لتحقيق هدف عام متمثل بخفض الفقر بمقدار 25% حتى عام 2022 من خلال تنفيذ أنشطة ترتبط بالمحصلات الست الاتية: دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء، تحسن الوضع الصحي، تحسن تعليم الفقراء، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، الأنشطة المستجيبة للطوارئ.

وعلى نحو الاجمال فان حوالي 43% من أهداف التنمية المستدامة تم تضمينها في استراتيجية التخفيف من الفقر، والتي تشكل 50% من الأهداف المغطاة ضمن خطة التنمية الوطنية وبخاصة الأهداف: 1 و2 و3 و5 و6 و8 و10 و11 و13 و16.

شكل (15): اهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق

اطار (8): اصلاح نظام الحماية الاجتماعية

في عام 2005 أنشئت شبكة الحماية الاجتماعية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتكون آلية لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وتوفير ما يمكنهم من مواصلة حياتهم اعتماداً على المعيار الفئوي للمستهدفين (ارامل، عجزة، عاطلون، مطلقات ....الخ) وكانت الوزارة تطبق قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لعام 1980، مع تعديل التقديمات لتلائم التطور المعيشي الجديد، لتكون 50 ألف دينار للفرد واحد الذي يشكل أسرة مستقلة و 70 ألف دينار للأسرة المتكونة من شخصين ويصل مبلغ الإعانة إلى 120 ألف دينار للأسرة المتكونة من ستة أشخاص وهو الحد الأعلى للإعانة الاجتماعية. وقد تزامن إنشاؤها مع بداية عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي ترتبط برفع الدعم عن بعض السلع وفي مقدمتها المشتقات النفطية. وكانت الأهداف الأساسية من وراء إنشاء الشبكة هي:

- رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة.
- إنشاء منظومة لمعالجة طلبات المستفيدين من الرعاية.
- تأسيس نظام فعال لخزن بيانات المستفيدين ومعالجتها.
- متابعة حالات البطالة ومساعدة الباحثين عن العمل في إيجاد فرص عمل مدرة للدخل.

ويُمكن عدّ قانون الحماية الاجتماعية ذي العدد (11) لسنة 2014 بداية مرحلة جديدة في نظام الحماية

الاجتماعية باتجاه الشمول الأوسع والمزيد من الاستقرار المؤسسي، وقد ألغى هذا القانون العمل بقانون الرعاية الاجتماعية ذي العدد (126) لسنة 1980 وتعديلاته الذي استمر العمل به مدة 35 عاماً، ويعد القانون الجديد قانوناً شاملاً لنظام الحماية، وخطوة على طريق بناء نظام حماية متقدم يستلهم تجارب بعض البلدان المتقدمة ويتجاوز السلبيات التي تضمنتها القوانين السابقة، والذي ربط لأول مرة بين الاستحقاق والفقر من خلال منهجية اختبار الاسر المعيشية بديل الدخل PMT لاستهداف الفقراء. على أن تطبق أحكامه على الأسر والأفراد ممن هم دون خط الفقر من العراقيين ورعايا الدول الأخرى المقيمين في العراق بصورة دائمة ومستمرة وقانونية (المادة 1/ أولا) وتضمن عدداً من البنود المرنة التي تتيح تعديل آليات الاستهداف والفئات المشمولة ومقدار الإعانة من دون الرجوع إلى السلطات التشريعية.

وكان ذلك ثمرة الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي في رسم خارطة طريق استراتيجية (2015 - 2019) تتمثل رؤية الخارطة الاستراتيجية للحماية الاجتماعية في " ايجاد نظام شامل للحماية الاجتماعية في العراق يتضمن: شبكات الامان الاجتماعي، التأمينات الاجتماعية، سياسات سوق العمل.

شبكات الامان الاجتماعي	التأمينات الاجتماعية	سوق العمل
• تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 بعد تفعيل هيئة الحماية الاجتماعية بصورة كاملة (النظام الجديد للاستهداف حسب الفقر) • الاستمرار باستبعاد الاسر والافراد التي لا تنطبق عليها ضوابط الشمول. • تعزيز قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (الباحثون الاجتماعيون، فريق تكنولوجيا المعلومات، التواصل). • اعداد قاعدة بيانات رصينة.	• قانون جديد للتأمينات الاجتماعية يلتزم بمبادئ التصميم الجيد لنظم التقاعد. • دمج نظامي التقاعد في القطاعين العام والخاص • الاثر الايجابي المحتمل على حرية حركة العمالة • التوسع في التغطية والشمول	• برنامج للإقراض متناهي الصغر للمشاريع المدرة للدخل • برامج التدريب المهني لتهيئة الداخلين الى سوق العمل، وتعزيز التنسيق مع هيئة الحماية الاجتماعية • حوار اجتماعي فعال مع اصحاب الشأن (أصحاب العمل ، النقابات العمالية ... الخ)

وقدر تعلق الامر بالمكون الاول من شبكات الامان الاجتماعي فقد تم انشاء هيأه الحماية الاجتماعية ودوائرها، واصدار النظام الداخلي لها وتوفير المستلزمات المالية والبشرية. اي التطبيق الفعلي لقانون الحماية الاجتماعية وادخال القانون حيز التنفيذ وانشاء تشكيلات هيئة الحماية الاجتماعية وبناء منظومة متكاملة للهيئة وتشكيلاتها استنادا الى احكام البند اولا من المادة 5 من قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014. وقد تم شمول أكثر من مليون شخص بنهاية عام 2018. المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، هيأة الحماية الاجتماعية.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

إن المساواة بين الجنسين هي واحدة من عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أكد الدستور العراقي والوثائق الوطنية التنموية على مبدأ القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد أولى العراق اهتماما خاصا بقضايا العنف ضد المرأة، وأقرت الحكومة عام 2013 الاستراتيجية الوطنية الأولى لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي عام 2018 أصدرت الاستراتيجية الوطنية الثانية، كما شرع في عام 2012 قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 38 تنفيذا لالتزامات العراق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود البروتوكول الملحق الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال[34].

شكل (16): نسبة النساء في مجلس النواب 2019

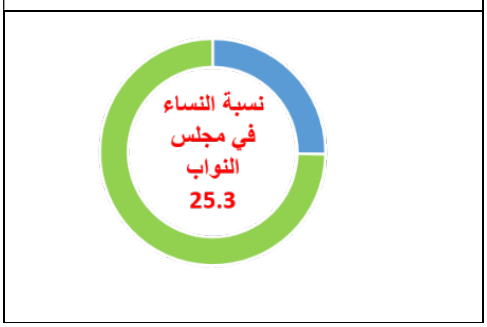

- ما يزال العنف ضد النساء من المشكلات التي تعاني منها المرأة العراقية وقد سجلت لدى وزارة الداخلية عدد من حالات الإبلاغ عن أشكال مختلفة من العنف التي تتعرض لها الفتيات والنساء من داخل الاسرة وخارجها. ويظهر الجدول الاتي ضحايا النساء المقتولات والتي تستلزم وضع حلول عاجلة للحد من هذه الانتهاكات ضد المرأة العراقية في محافظات العراق عدا إقليم كردستان، على الرغم من تأشير انخفاضها. وجدير بالذكر ان الحكومة العراقية اتخذت عدة إجراءات القانونية والمؤسسية لمواجهة هذه الظاهرة، ففي عام شكلت اللجنة العليا لحماية الاسرة والطفل من العنف الاسري بموجب الامر الديواني 80 لسنة 2009 والتي ضمت أعضاء من وزارات مختلفة مثل الداخلية والعدل والصحة والعمل والتعليم العالي وممثلين عن بعض المنظمات غير الحكومية. وكانت اهم توصياتها تأسيس (مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري) التابعة لوزارة الداخلية، والتي تضم ضباط ومنتسبين من كلا الجنسين. وفي العام نفسه[35].
- ما يزال التزويج[*] المبكر منتشرا بين النساء بخاصة، اذ تبلغ نسبة النساء اللاتي تزوجن بعمر 18 سنة فأقل 27.9% امرأة، و7.2% امرأة بعمر 18 سنة فأكبر. وترتفع النسبة مع زيادة فقر الاسرة، اذ تبلغ 30% في الفئتين الخمسيتين الافقر من السكان، بينما تبلغ أدنى معدلاتها في الفئة السكانية الاغنى (19%) بحسب المسح متعدد المؤشرات لعام 2018[36].
- ما تزال هناك عقبات جدية امام فرص مشاركة وتمكين المرأة لاسيما في مجال العمل، والارتقاء الإداري في المؤسسات العامة والخاصة. اذ ما تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة 13.0%، فيما يرتفع معدل البطالة بين النساء الى 31.0% بحسب بيانات عام 2018[37].
- ما تزال نسبة البنات الى الأولاد في مستويات التعليم بعيدة عن المساواة، على الرغم من تحسنها من 94% في التعليم الابتدائي عام 2011 الى 98% عام 2016. ومن 85% في التعليم الثانوي الى 93%، للعامين على التوالي، وفي التعليم الجامعي من 81% الى 92% بين عامي 2011-2015[38].

[*] نفضل استخدام مصطلح تزويج بدلا من زواج، لما يشير اليه من عدم الحرية في الاختيار.

- على الرغم من هيمنة الثقافة الذكورية عل المشهد التنموي للمرأة، الا ان العراق اعتمد مقاربة تقوم على ما يمكن تسميته التمييز الإيجابي لصالح المرأة، عبر سلسلة من التشريعات والقوانين، في مقدمتها نظام الكوتا في مجلس النواب ومجالس المحافظات التي ضمنت تمثيلا نسائيا لا يقل عن 25% في المؤسسات التشريعية. ومنحت القوانين امتيازات للمرأة العاملة منها اجازات الامومة والمصاحبة الزوجية واجازة العدة (ما بعد وفاة الزوج) وجميعها براتب تام.

اطار (9): الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة والتي صادق عليها العراق بعد عام 2003
• **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)** • **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.** • **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.** • **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.** • **اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) 1962.** • **اعلان منهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمي المعني بالمرأة).**

الهدف 10: الحد من عدم المساواة

تُعد اللامساواة من المشكلات التي برزت خلال العقد الماضي على الرغم من تحسن المستوى المعاشي بعد رفع العقوبات الاقتصادية، فقد برزت مؤشرات على عدم المساواة على المستويين السكاني (بين الفئات ومقاربة النوع الاجتماعي) والجغرافي (بين المدن والارياف).

- يظهر التوزيع في الإنفاق بين فئات الدخل الخمسة للأعوام 2007 و2012 و2014 اتجاه نحو عدم العدالة، فقد ارتفعت قيمة معامل جيني المحتسبة من 0.338 عام 2007 إلى 0.366 عام 2012، والى 0.380 عام 2014. ويمكن توقع المزيد من التدهور في العدالة في الإنفاق، نتيجة تقليل المدفوعات التحويلية إلى الفئات الفقيرة وبخاصة ما يرتبط بالبطاقة التموينية، فضلا عن تركيبة النمو في الاستهلاك بين فئات الإنفاق الخمسية[39].
- من جهة أخرى، فإن عدم المساواة قد زادت في البلد، فقد ارتفعت قيمة معامل جيني المحتسبة من 0.338 عام 2007 إلى 0.366 عام 2012، والى 0.380 عام 2014. ويمكن توقع المزيد من التدهور في العدالة في الإنفاق[40] بفعل الازمة المزدوجة. وهناك كثير من الناس قريبين من خط الفقر، كما ترتفع معدلات الفقر في صفوف النازحين وفي الريف. ويرتبط ذلك بقوة بانخفاض دخل العمل في القطاعات التي تشغل حوالي نصف أرباب الاسر الفقيرة (الزراعة والبناء والنقل)، والتي تتسم بانخفاض متوسط الاجر ووجود عمالة كبيرة للنساء، حيث يعمل الفقراء لحسابهم، وكلها مؤشرات سلبية لقدرة الاقتصاد وكفاءة سوق العمل وانخفاض متوسط إنتاجية العمل. وتشير مقارنة بيانات معامل جيني المحتسبة بين عامي 2012-2018 الى مزيد من عدم العدالة بحسب المناطق، فقد زادت قيمة معامل في جميع مناطق العراق باستثناء إقليم كردستان، وكانت اعلى الزيادات في المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية. (ينظر الجدول الاتي)

جدول (6): قيمة معامل جيني في جميع مناطق العراق 2012 و 2018

المنطقة	2012	2018	التغير بين عامي 2012-2018
كردستان	0.275	0.266	-0.009
المحافظات المحررة من الارهاب	0.272	0.309	0.037
الوسط	0.273	0.291	0.018
الجنوب	0.285	0.29	0.005
العراق	0.295	0.296	0.001

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2018.

- هناك تفاوت بين السكان والمناطق من حيث نمو الإنفاق الاستهلاكي خلال المدة 2007-2012، فقد نما الاستهلاك للفئات الخمسية الأعلى بحوالي 2.0% مقارنة بحوالي 0.7% لفئة الـ 20% الأفقر من السكان، ومن جهة أخرى، فقد شهد الاستهلاك نمواً سريعاً في محافظات العراق عدا بغداد وإقليم كردستان بحوالي 2.24% سنوياً، بالمقارنة مع 0.08% في كردستان و 1.83% في بغداد[41]. لكن في عام 2012 كان الخمس الافقر يحصل على 7.0% من الانفاق، بينما الخمس الاغنى يحصل على 45.1%، وفي عام 2018 أصبحت هاتين الفئتين تحصلان على 7.5% و 40.5% على التوالي[42]. وهذا التحسن النسبي يمكن ان يعزى الى تحسن اليات استهداف الفقراء منذ عام 2014.
- ما تزال الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور في غير صالح النساء، اذ يبلغ معدل البطالة بين النساء 22.2% عام 2016 مقابل 8.5% بين الرجال بعمر 15 عاما فاكثر، وترتفع في العام نفسه بين الفئة العمرية الشابة (بعمر 15-24 عاما) الى 38.0% بين الاناث مقابل 20.1% بين الذكور[43] كما نلحظ تباين أوضاع النساء بحسب المحافظات، اذ نجد نساء دهوك والنجف والقادسية وكربلاء اكثر بطالة من غيرهن (ينظر الشكل الاتي). لذا فإنّ من أبرز تحديات المرحلة القادمة يتمثل في تجسير تلك الفجوات بمزيد من التمكين الاقتصادي للنساء، وزيادة مشاركتهن في صنع القرارات وريادة الاعمال النسوية.

شكل (17): معدل البطالة بحسب الجنس والمحافظة لعام 2016

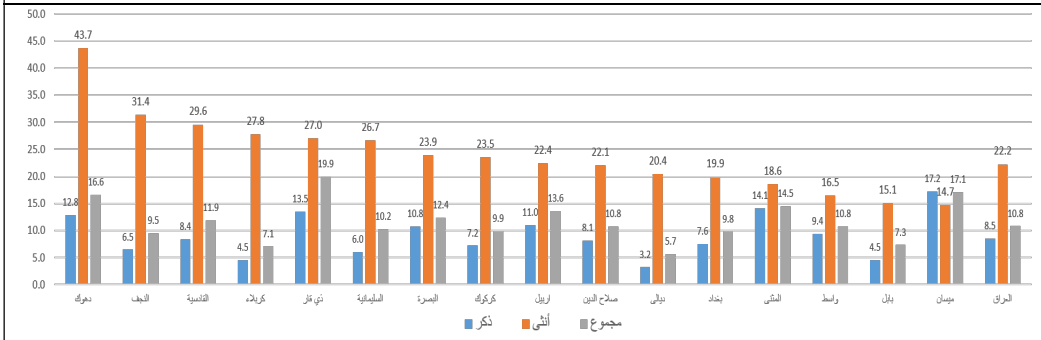

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، 62

- ومن الناحية السياسة ما تزال المكاسب السياسية لم تتجاوز الكوتا التشريعية، اذ لم تشغل أي من النساء منصبا تنفيذيا كبيرا في المحافظات، وتراجعت مكاسبهن في الحصول على مقاعد وزارية.

يسعى العراق ضمن الهدف الأول، ووفق ما تم استعراضه من مؤشرات الى وضع مجموعة من خيارات التدخل التي تهدف في النهاية الى بناء الانسان:

المصدر: رؤية العراق 2030

2-5: الحكم الرشيد والمجتمع الآمن

يُعد بناء السلام في مرحلة ما بعد الحرب واحدا من الضمانات لعدم عودة النزاع والحرب مرة أخرى، وهذا هو مضمون الاستدامة في بناء السلام في العراق في مرحلة ما بعد الحرب ضد التنظيمات الارهابية. وينبني السلام المستدام على أسس متينة تتلاقى مع إطلاق عملية التنمية والنمو الاقتصادي، وبناء الدولة، وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، وتوسيع نطاق اللامركزية الإدارية.

إنَّ وجود حكومة فاعلة، تستطيع العمل بفاعلية، فضلا عن وجود السوق الحرة، والمؤسسات الاجتماعية القادرة على أداء أدوارها بكفاية تعد شروطا مسبقة لاكتساب ثقة الناس ومنع عودة النزاع. فالمؤسسات هي من تحدد قواعد التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتوفر الحوافز، وتضع القيود على هذا التفاعل. وقد أكد تقرير التنمية في العالم لعام 2011 الصادر عن البنك الدولي على دور المؤسسات في بناء السلام المستدام[44]. إذ يدعم التقرير رسالة مفادها "أن لتدعيم المؤسسات الشرعية والحكم الرشيد بغرض توفير الأمن والعدالة وفرص العمل للمواطنين أهمية بالغة لكسر حلقات العنف"[45]. فضلا عن أن نجاح عملية التنمية الاقتصادية والسياسية يعتمد بالدرجة الأساس على تحسين المؤسسات[46]. ولعل الأمر الحاسم، هو استعادة الدولة في العراق وقدرتها على انجاز وظائفها الأساسية، وفي مقدمتها العمل بوصفها دولة للجميع، والمحتكر الأوحد لاستخدام العنف المشروع في المجتمع.

- مضت الحكومة بإجراءات الإدارة اللامركزية عن طريق نقل الصلاحيات المالية والإدارية لمجموعة من الوزارات وبصورة تدريجية (وزارة البلديات والاعمار والإسكان، التربية، الصحة، الزراعة، الشباب، العمل والشؤون الاجتماعية).
- دخلت الحكومة بالتزامات بدعم من البنك الدولي في اصلاح نظام الإدارة المالية وإدارة الاستثمارات العامة فضلاً عن المضي بخطوات للعمل في الحكومة الالكترونية بإجراءات الدفع الالكتروني والبطاقة الوظيفية والتهيئة لأتمته الأنظمة الحكومية مثل نظام الكمارك والضريبة. كما اتخذت خطوات لإدخال المصارف العامة بالتزامات تعاقدية لتحديث بناها التحتية وهياكلها الإدارية والالتزام بالأنظمة المؤتمتة الشاملة، واعتماد نظام التعاقدات العامة على وفق المواصفات القياسية العالمية.
- تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد والمضي بإجراءات إحالة الملفات الى القضاء.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- في عام 2016 قدر عدد ضحايا القتل العمد بحوالي 1983 شخصا، بينهم 1480 من البالغين الذكور، و 86 من الاناث، فيما بلغ عدد الأطفال بينهم 53 ذكرا 48 انثى[47]. فيما قدر موقع (iraqbodycount) عدد الضحايا العراقيين للمدة 2003-2017 بحوالي 200 ألف شخص نتيجة العنف المرتبط بالعمليات الإرهابية والعسكرية[48].

- بعد حزيران (يوليو) 2014 شهد العراق واحدة من أكبر الانتكاسات الإنسانية عندما تعرضت مئات الفتيات الايزيديات والمسيحيات لعمليات اتجار بالبشر من قبل تنظيم داعش الذي أصبح مسؤولا عن أكبر عملية اتجار بالبشر شهدها العراق في تاريخه المعاصر. وفي عام 2016 بلغ عدد ضحايا الاتجار بالبشر حوالي 153 شخصا بحسب وزارة الداخلية العراقية[49]، بينهن 15 فتاة (ينظر الجدول الاتي).

جدول (7): عدد ضحايا القتل من الاناث العمد وضحايا الاتجار بالبشر (عدا إقليم كردستان)

التفصيل		2016	2017
اناث دون سن 18 سنة	القتل العمد	53	42
	القتل العمد غسلا للعار	3	3
	ضحايا الاتجار بالبشر	2	2
اناث بعمر 18 سنة فأكثر	القتل العمد	332	296
	القتل العمد غسلا للعار	33	29
	ضحايا الاتجار بالبشر	13	19

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد، 2018، ص19

وجدير بالذكر أن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عملتا على مواجهة الصدمات الجسدية والنفسية التي تعرضت لهن النساء اللاتي عشن تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، فضلا عن العمل على معالجة الأوضاع القانونية للأطفال المولودين في تلك الاثناء ولم تتوافر لهم وثائق ثبوتية[50].

اطار (10): ناديا مراد: من السبي الى الدفاع عن حقوق ضحايا الاتجار بالبشر

قام تنظيم داعش الإرهابي بسبي النساء والأطفال، وتاجر بهن لأغراض كسب المال، وتعرضت فتيات الايزيديات لأفظع الجرائم ضد الإنسانية، اذ خطفن وقتلن وهجرن، ونفذ التنظيم الإرهابي في الثالث من اب (أغسطس) 2014 إبادة جماعية بحق الايزيديين وقتل الاف الرجال، وسبي النساء والأطفال، وجعل منهن سلعا للمتاجرة، وكان من بين المختطفات ناديا مراد، تلك الفتاة الشجاعة التي هربت بعدما شاهدت مقتل احبتها وأهل قريتها كوجو في سنجار وسبيت وتعرضت للاغتصاب. وكانت من بين 6700 فتاة وامرأة ايزدية اخذن كسجينات في قبضة داعش في الموصل. وتمكنت بعد معاناة دامت ستة أشهر، وبمساعدة عائلة مسلمة من الفرار من قبضة التنظيم الى أحد مخيمات النزوح في دهوك، ومنها الى ألمانيا.

في 16 كانون الأول (ديسمبر) 2015 وقفت أمام مجلس الامن للحديث عن الاتجار بالبشر في النزاعات والحروب، وشرحت معاناتها. وفي 2016 عينتها الأمم المتحدة سفيرة للنوايا الحسنة من أجل كرامة الناجين من الاتجار بالبشر، وفي 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 منحت جائزة نوبل للسلام. وهي اليوم تقف شاهد عيان على انتهاكات حقوق الانسان، وتسهم في المطالبة بحماية حقوق المرأة والطفل في جميع انحاء العالم، وليس في وطنها فقط.

- ما يزال هناك اعتقاد واسع بأولوية استخدام العنف لتأديب الأطفال، بما في ذلك العقاب الجسدي والترهيب اللفظي والعدوان النفسي، وبحسب دراسة أعدتها اليونسيف فإنَّ حوالي 80% من الأطفال اختبروا نوعا من العنف الموجه ضدهم سواء في البيت أو المدرسة[51].
- ما يزال العراق يواجه مشكلات جدية وبحسب تقرير مؤشر شفافية الموازنة المفتوحة الصادرة عن شراكة الموازنة الدولية لعام 2015 فقد حصل العراق على 3 درجات فقط من أصل 100 درجة. وبذلك فهو ما يزال ضمن المجموعة التي لا تلبي متطلبات مؤشر شفافية الموازنة ويقل كثيراً عن المتوسط العالمي والبالغ 45 نقطة، وبحسب المؤشر فإن الدول التي تحظى بمتوسط عام لتقويم شفافية الموازنة اقل من 61 درجة تعد دولاً لا تتسم بالكفاية في عرض موازنتها العامة.
- يحتل العراق مكانة متدنية جدا على وفق مؤشرات مدركات الفساد، فمنذ عام 2005 وهو يحتل المراتب الأخيرة.
- يعد تسجيل المواليد مرتفعا في العراق ويقترب من الشمول الكامل، ففي عام 2011 بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في القيد المدني 99.2%[52]، وهي تفوق المتوسط العالمي البالغ 71%.
- في عام 2015 فقد 29 صحفيا حياتهم في سياق محاولتهم أداء عملهم الصحفي والإعلامي (بينهم 20 صحفيا في الموصل)، انخفض العدد الى 15 صحفيا عام 2016، ثم بلغ 16 صحفيا عام 2017[53]. وحتى عام 2016 لم يكن هناك اليات فاعلة لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. لكن في ذلك تشكلت (اللجنة الوطنية العراقية لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب) برئاسة وزارة العدل، لتأخذ على عاتقها مراقبة حماية الصحفيين والابلاغ عن المخاطر والتهديدات التي تنالهم، فضلا عن تأمين المعلومات والتقارير الرسمية حول الموضوع. وبمبادرة من وزير الداخلية ومديرية العلاقات العامة والإعلام في الوزارة تم تشكيل (وحدة التحقيق الخاصة) في وزارة الداخلية والتي تضم من ثلاث مديريات: مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة، مديرية حقوق الإنسان، مديرية العلاقات والإعلام، لتقوم بمهمة متابعة كل القضايا الخاصة بالصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية والصحفية ويكون مركزها في وزارة الداخلية في بغداد ولها وجود في كل المحافظات عبر قيادات الشرطة[54].
- بحسب مؤشر السلام العالمي الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام وجامعة سيدني فان العراق يقع ضمن الدول ذات التهديد المرتفع للسلام، وبالمرتبة 160 من بين 163 دولة شملها الدليل؛ نتيجة ارتفاع مؤشرات العنف والوفيات الناتجة عنها والنزوح واحتمالات وقوع العمليات الإرهابية وغيرها من المؤشرات التي يعتمد عليها الدليل. وتقدر التكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 51% والذي يتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف[55].

اطار (11): استبيان حول مؤشرات هدف التنمية المستدامة (16)

تمثل النشاط الأول الذي أطلقته شبكة التنمية المستدامة 2030، في أواخر 2018 وكانون الثاني (يناير) 2019، هو جمع البيانات غير الرسمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والهدف 16 على نحو خاص. وبما ان الفيسبوك يعد أحد أكثر منصات التواصل الاجتماعية استخداما في العراق، فإن شبكة المنظمات غير الحكومية قد استخدمتها لجمع البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال نشر استمارة استبيان.

أعد فريق التقرير الوطني الطوعي مجموعة من الأسئلة تكون الإجابة عليها بـ (نعم / كلا) مع العمر والجنس، وقامت شبكة التنمية المستدامة 2030 بتطوير أنموذج الاستبيان من خلال نماذج غوغل، وتم نشره على مختلف صفحات المنظمات غير الحكومية المحلية والشباب والأوساط الأكاديمية (من مختلف مناطق العراق) على منصة الفيسبوك، مع تشجيع الجمهور على مشاركة خبراتهم من خلال الإجابة على الأسئلة. كان هناك

حوالي 1000 استجابة على استمارة الاستبيان في غضون الأسابيع الثلاثة الأولى من كانون الثاني (يناير) 2019. وتم إرسال البيانات التي تم جمعها لجنة التقرير الطوعي الوطني لاستخدامها في التقرير.

وقد تضمن الاستبيان سبعة أسئلة، تتعلق ثلاثة منها بالمعلومات الخاصة بالمستجيبين وترتبط بالجنس والمحافظة التي يسكن فيها المستجيب، وعمره، وأما الأسئلة الاربعة الباقية فهي ترتبط أربع مؤشرات من مؤشرات الهدف 16، والتي لا تتوفر عنها بيانات.

توزيع الأسئلة الأربعة على مؤشرات الهدف 16

السؤال	المؤشر
• هل تشعر بالأمان عند تجوالك في الشارع؟	4-1-16
• هل يمكنك الوصول للقضاء ومراكز الشرطة بسهولة لغرض التبليغ عن حالة سلبية أو لإنصافك؟	1-3-16
• هل مستعد أن تقدم هدية أو تدفع مبلغ اضافي لتمشية معاملتك (تسريع الإجراءات، تقليل تكلفة الإجراءات، تجنب دفع غرامة، للحصول على أمان لك ولعائلتك)؟	1-5-16
• هل لديك رضا عن الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة؟	2-6-16

على الرغم من عدم الترويج للاستبيان باستخدام خدمات الترويج على الفيسبوك، ومن كونه قد اعد باللغة العربية فقط ونشر على صفحة المنظمات غير الحكومية الشريكة، فان عدد المستجيبين له بلغ 1044 شخصا، وهو عدد لا بأس به مع قصر مدة الاستجابة التي بلغت 23 يوما وجرت ما بين 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 وحتى 22 كانون الثاني (يناير) 2019. وقد بلغت نسبة النساء في العينة 40.2% مقابل 59.8% للذكور. موزعين على محافظات العراق الثماني عشرة، وكان حوالي ثلث المستجيبين من بغداد (36.1 %)، تليها ديالى (16.4 %)، واللتان تشكلان وحدهما 52.5% من حجم العينة، تليهما نينوى (6.9 %)، فالنجف (4.8 %)، والقادسية (4.6 %)، وذي قار (4.4 %). بينما تبلغ نسبة الشباب بعمر 20-30 سنة حوالي 29.7% وهي اعلى نسبة من بين الفئات العمرية الخمس المشمولة بالاستبيان، وبنسبة 23.9% للفئة الثانية 31-40 سنة، و 24.9% للفئة العمرية 41-50 سنة، و15.6% للفئة العمرية 51-60 سنة و أخيرا 5.9% للفئة العمرية 61-70 عاما.

وعلى مستوى المحافظات كان هناك تباين في مواقف الافراد:

السؤال الأول: كانت محافظات دهوك واربيل في مقدمة المحافظات من حيث شعور الافراد بالأمان، تليهما ذي قار والمثنى والنجف والسليمانية. فيما كانت البصرة الأقل امانا من منظور افراد العينة.

السؤال الثاني: كانت أعلى النسب في ميسان، من الذين أجابوا بالإيجاب عن إمكانية الوصول الى العدالة، بينما كانت أدنى النسب في دهوك والمثنى واربيل وواسط. فيما جاءت بغداد بالمرتبة الرابعة من حيث نسبة المستجيبين الذين قالوا أنهم يستطيعون الوصول الى العدالة.

السؤال الثالث: نجد أن الاستعداد لدفع الرشى اعلى في أربيل وكربلاء وديالى، واقل في واسط والسليمانية وميسان والنجف.

السؤال الرابع: احتلت محافظات إقليم كردستان الثلاث (أربيل، والسليمانية ودهوك) الصدارة من حيث مستوى الرضى عن أداء الحكومة فيها من حيث نسبة الرضا عن الخدمات المقدمة إليهم، فيما كانت القادسية وذي قار وبغداد أقل المحافظات التي عبر فيها المستجيبون عن رضاهم عن الخدمات العامة المقدمة إليهم.

الشعور بالأمان (%)

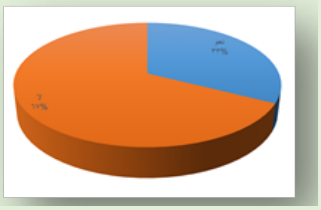

تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني(%)

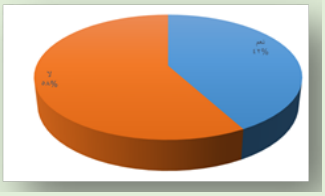

الاستعداد لدفع الرشى مجموع المستجيبين (%)

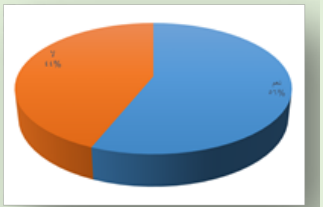

الرضا عن الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة (%)

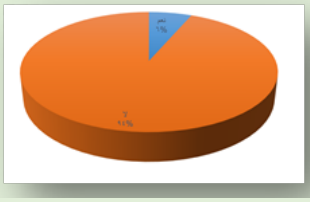

يسعى العراق ضمن الهدف الثاني، ووفق ما تم استعراضه من مؤشرات الى وضع مجموعة من خيارات التدخل التي تهدف في النهاية الى إرساء أسس الحكم الرشيد وبناء المجتمع الآمن:

الحكم الرشيد والمجتمع الآمن : خيارات التدخل

- مواجهة الفساد وتحسين اطر الرقابة المالية والإدارية وزيادة الشفافية.
- تحقيق المزيد من اللامركزية وتفويض المستويات المحلية المزيد من الصلاحيات.
- بناء السلام المستدام، وبخاصة في المناطق المحررة وإعادة دمج العائدين بعد النزوح وإيجاد سبل عيش مستدام وفرص العمل والخدمات في تلك المناطق.
- تطوير الحوكمة الالكترونية.

المصدر: رؤية العراق 2030

3-5: تنويع الاقتصاد

إنَّ الاعتماد على الموارد النفطية يفرض على الاقتصاد العراقي حساسية مفرطة للخارج، والتي تؤثر بدورها في قدرة الحكومة على حشد الموارد المالية اللازمة لتأمين الاستثمار الكافي لتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، والاهم ادماجها ضمن أولويات الموازنة الاتحادية. من جهة أخرى، فإنَّ أحادية الاقتصاد العراقي تفرض عليه اندماجا ضعيفا وسلبيا بالاقتصاد العالمي.

في عام 2014 حصلت ما اصطلح على تسميته الازمة المزدوجة، نتجت الأولى عن انهيار أسعار النفط، فقد انخفض سعر نفط البصرة الخفيف من 105.8 دولار/ برميل في حزيران (يونيو) 2014[56] الى 32.06 دولار/ برميل في كانون الاول (ديسمبر) 2015 والى 24.73 دولار/برميل في كانون الثاني (يناير) 2016[57]، فيما نتجت الازمة الثانية هي احتلال التنظيمات الإرهابية (داعش) لأراضي الموصل وصلاح الدين والانبار وجزء من محافظة ديالى.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط الى انخفاض الإيرادات المتحققة من صادرات العراق النفطية بحوالي 35 مليار دولار عام 2015. وأدت الزيادة في انتاج النفط وصادراته في عام 2016 الى احداث زيادة طفيفة في الإيرادات النفطية، على الرغم من استمرار تراجع أسعار النفط[58].

بعد النمو القوي الذي تحقق في الاعوام 2009-2013 والذي بلغ في المتوسط حوالي 9% طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي تباطأ النشاط الاقتصادي ليصل الى 0.7% عام 2014، وارتفع الى 4.8% عام 2015. وحتى بالنسبة للنشاط الاقتصادي غير النفطي فقد تأثر هو الاخر سلباً نتيجة الازمة المزدوجة، وانكمش هذا القطاع بصورة تراكمية بلغت نسبة التراجع فيه 21.6% خلال المدة 2014-2016 (ينظر الشكل الاتي). وعانت المناطق الخاضعة لاحتلال التنظيمات الإرهابية نتيجة تدمير الأصول الإنتاجية والبنى التحتية، وقطع طرق التجارة وانهيار ثقة المستثمرين والمستهلكين.

شكل (18): النمو الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الحقيقي غير لنفطي للمدة 2013-2022

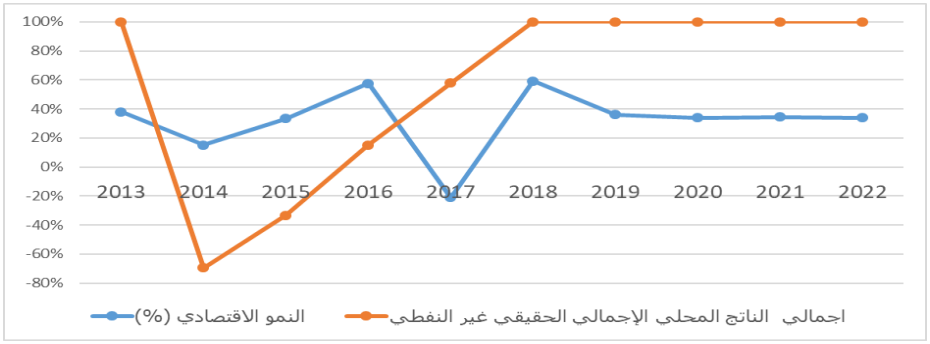

International Monetary Fund. Middle East and Central, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV CONSULTATION, SECOND REVIEW UNDER THE THREE-YEAR STAND-BY ARRANGEMENT, AND REQUESTS FOR WAIVERS OF NONOBSERVANCE AND APPLICABILITY OF PERFORMANCE CRITERIA, AND MODIFICATION OF PERFORMANCE CRITERIA- PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR IRAQ, 2017m p. 13 (https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/cr17252.ashx)

ومن جهتها فقد اضطرت الحكومة الى اجراء خفض كبير في الانفاق غير الأمني بصورة كبيرة لتأمين تكاليف الحرب، في ظل تراجع إيراداتها النفطية، وتراجع قدرتها على توفير الخدمات العامة، وتلبية احتياجات النازحين. وشمل التخفيض الانفاق الاستثماري غير النفطي على نحو أكبر من غيره. فيما واصلت الحكومة الالتزام بدفع رواتب حوالي 3 ملايين موظف وحوالي 1.5 مليون متقاعد.

وأبرمت الحكومة اتفاقا مع إقليم كردستان في كانون الأول (ديسمبر) 2014 نص على قيام الحكومة الاتحادية بدفع 17% من الموازنة الاتحادية الى حكومة الإقليم (مطروحاً منها النفقات السيادية) في مقابل قيام الإقليم بتصدير 550 ألف برميل يومياً من مناطق الإنتاج الخاضعة لسيطرته بما فيها نفط كركوك عبر ميناء جيهان. وقد توقف هذا الاتفاق في حزيران (يونيو) 2015، حتى تموز (يوليو) 2016 بسبب عدم الالتزام بالكميات المتفق عليها واكتفائها بتصدير 150 ألف برميل فقط، واقل من ذلك فيما بعد، لتبدأ بتصدير النفط لحسابها. وفي اب (أغسطس) 2016 اتفق الطرفان على استئناف صادرات النفط، وتقاسم عوائدها بالتساوي حتى نهاية عام 2016[59].

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تُشير التوقعات الى احتمال تحسن معدل النمو الاقتصادي في المستقبل بفضل التحسن في الأوضاع الأمنية والتزايد التدريجي في الاستثمار من أجل إعادة الإعمار، ولكن ذلك سيكون رهنا بتنفيذ إصلاحات هيكلية مناسبة، لتحقيق الاستدامة في النمو. ومن المتوقع أن يعود إنتاج النفط في عام 2019 الى مستويات ما قبل عام 2017، بعد انقضاء اجل اتفاقية منظمة أوبك القاضية بخفض الانتاج. وابتداءً من عام 2020 فان التوقعات ترجح أن زيادة إنتاج النفط لن تكون كبيرة، وهو ما سيؤثر في النمو الاقتصادي بسبب عدم قدرة الحكومة العراقية على تحمل الزيادة المحتملة في تكاليف الإنتاج في قطاع النفط. في الوقت نفسه يُتوقع أن تحسن زيادة الاستثمار في مجال إعادة الإعمار معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي، الا ان تعثر الإصلاحات الهيكلية بما فيها تلك المتعلقة بالإدارة المالية في القطاع العام، وتقديم الخدمات، وبيئة الاعمال، والقطاع المالي، فان استدامة النمو غير النفطي ستكون موضع شك[60].

تأتي المخاطر التي تكتنف مستقبل الاقتصاد من تذبذب أسعار النفط، وعدم القدرة على تحسين البيئة الأمنية، وعدم القدرة على تنفيذ الإصلاحات المالية المطلوبة لضبط الانفاق الجاري وإيلاء الأولوية للاستثمار من أجل إعادة الإعمار والتنمية. ففي الوقت الذي يُتوقع أن تظل فيه أسعار النفط أعلى من المستوى الأدنى الذي وصلت اليه في عام 2016، إلا أن التوقعات تشير الى انها ستبقى في المعدل أقل 50% مما كانت عليه في عام 2014. ويتوقع ان يظل الدين الخارجي الى حدٍ كبير مرتبطا بانخفاض أسعار النفط أو تخفيض سعر الصرف. ويمكن أن يشهد العراق مرةً ثانيةً أزمةً ماليةً إذا ما تأجج الصراع والعنف من جديد.

- بحسب المصادر الوطنية يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2010-2015 حوالي 6.6%، فيما وصل اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى 226 تريليون دينار عام 2017، بعدما كان 203.9 تريليون دينار عام 2016. مدفوعا بزيادة أسعار النفط ورفع معدلات صادرات النفط الخام والاستقرار النسبي في الأوضاع الامنية[61].

- يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 6.1 مليون دينار عراقي (حوالي 5160 دولار امريكي) عام 2017، بعدما كان 5.6 مليون دينار (حوالي 4737 دولار امريكي) عام 2016[62].

شكل (19): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2009-2017

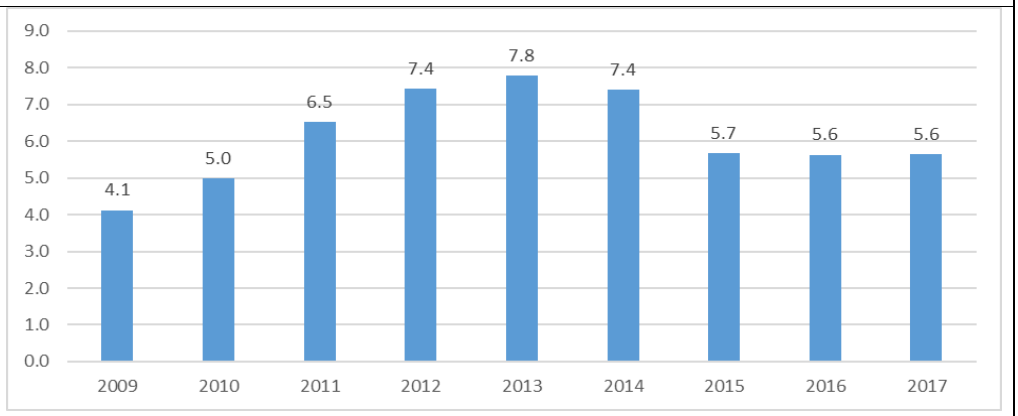

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2017، ص 506

- في عام 2018 بلغ معدل النشاط الاقتصادي للأفراد بعمر 15 عاما فأكثر 42.8% مع وجود تفاوت في النسبة ما بين الرجال (72.7 %) والنساء (13.0 %)[63].
- في عام 2018 بلغ معدل البطالة للبالغين (15 عاما فأكثر) حوالي 13.8%، وترتفع معدلات البطالة للفئة العمرية (15 -24) عاما الى 27.5%[64]. ويمكن توقع انخفاض معدلات البطالة مع إعادة التزام الحكومة بتعيين جزء من خريجي الجامعات من ذوي المهن الصحية، وإعادة تمويل المشروعات الحكومية التي تعمل على تشغيل العاطلين، وإعادة العمل ببرامج الإقراض الميسرة للعاطلين.

جدول (8): معدلات البطالة 2007-2017

	مصدر البيانات	ذكور	اناث	اجمالي
2007	المسح الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي 2007	11.7	11.7	11.7
2012	المسح الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي 2012	9.9	22.6	11.9
2014	المسح المستمر 2014	8.4	21.9	10.6
2016	مسح الامن الغذائي 2016	8.5	22.2	10.8
2017	مسح رصد وتقويم الفقر في العراق	10.9	31.0	13.8

- نصف العاملين باجر يعملون لدى القطاع الحكومي، وتعمل 90% من النساء العاملات بأجر في القطاع الحكومي[65].
- تبلغ نسبة العمالة الناقصة 28.19% عام 2014[66].

- يعاني القطاع المصرفي من التخلف وهيمنة البنوك الحكومية عليه، ونقص الكثافة المصرفية، وصعوبة الحصول على القروض، فيما تبلغ ملكية حساب مصرفي في مؤسسة مالية 22.7% عام 2016 كنسبة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما، مع تفاوت بين النساء والرجال (19.5 % للنساء و 25.8% للرجال). وقد اتخذت الحكومة خطوة مهمة باتجاه تعزيز الشمول المالي من خلال قرار توطين رواتب موظفي القطاع الحكومي والعام والمتقاعدين والمشمولين بالحماية الاجتماعية، الامر الذي يعني بعد اكماله زيادة عدد المستفيدين من الخدمات المصرفية لتشمل جميع هذه الفئات أي حوالي ستة ملايين شخص، الامر الذي سيمكنهم من الحصول على قروض وسلف من المصارف التي تم توطين رواتبهم فيها. الا ان التحدي يكمن في تحقيق الشمول المالي للفئات الفقيرة التي ما تزال بعيدة عن استخدام الخدمات المصرفية.
- يعاني قطاعا الزراعة والصناعة من مشكلات جدية نتجت عن استمرار المنافسة غير المتكافئة للسلع المستوردة وارتفاع سعر صرف العملة المحلية الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذين القطاعين وأدى الى انخفاض في اسهامهما في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2004، اذ انخفض اسهام قطاع الزراعة من 6.9% عام 2004 الى 3.4% عام 2017، وحتى عندما نستبعد قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي فان الانخفاض يكون أكبر من 16.5% الى 5.6% للمدة نفسها على التوالي. على الرغم من أن الزراعة تعد ثاني أكبر القطاعات بعد النفط من حيث اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن أنها تعد المصدر الرئيس لتوفير سبل عيش الفئات الفقيرة والمستضعفة وتوفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية.
- أما قطاع الصناعة فقد زاد اسهامها على نحو طفيف من 1.8% عام 2004 الى 2.4% عام 2017 نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي. وعند استبعاد قطاع النفط من الأخير فان اسهام الصناعة ينخفض من 4.2% الى 4.0% للمدة نفسها.
- على الرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية وبخاصة تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي تضمن مزايا مهمة للمستثمرين، الا أن تلك الجهود لم تثمر جذبا للاستثمار، اذ يبلغ اجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة 20.291 مليون دولار ما بين عامي 2013-2017 في 115 مشروعا، أغلبها في قطاع النفط (66.2 %)، تليها العقارات (15.6 %). بسبب الأداء الضعيف في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مقارنة مع الدول العربية، ونقص توفر المتطلبات الأساسية التي تمكنه من جذب الاستثمار وفي مقدمتها أداء الاقتصاد الكلي والوساطة المالية والقدرات التمويلية وبيئة الاعمال[67].

شكل (20): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق 2006-2017 (ألف دولار)

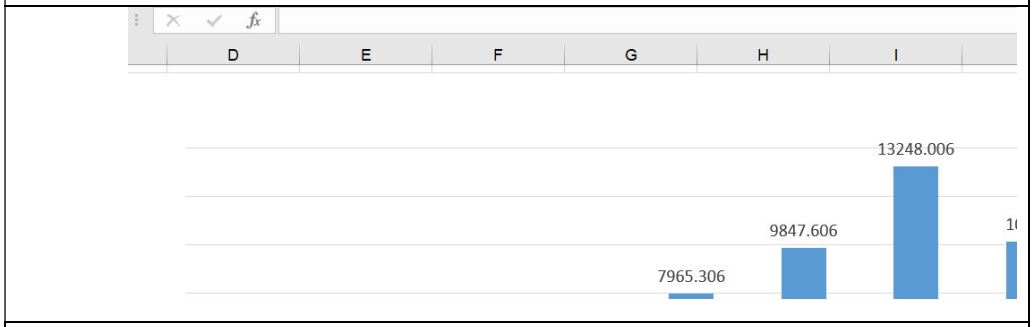

UNCTAD, World Investment Report 2018 (https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2018_en.pdf)

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنى الأساسية

- تبلغ نسبة اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2% فقط عامي 2014 و2015، على الرغم من أنها وصلت في نهاية الثمانينيات الى 13.9%، نتيجة التدهور الكبير في هذا القطاع بسبب تأثير العقوبات الاقتصادية (1990 -2003) وفقدان الامن بعد عام 2003.

شكل (21): اسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2017)

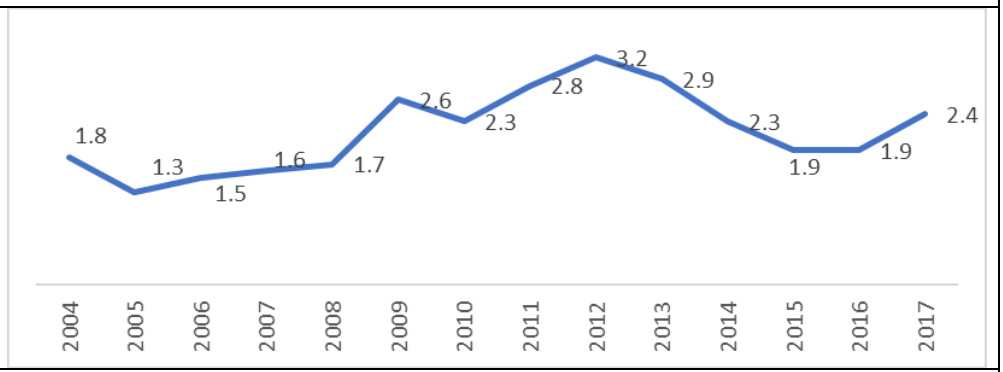

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017، نيسان 2018، ص 11

- تبلغ نسبة اسهام قطاع النقل والاتصالات حوالي 10.3% من اجمالي الناتج المحلي عام 2017 بعدما كانت 5.3% عام 2016[68].
- ما يزال اسهام النقل الجوي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلا اذ بلغت 342 مليار دينار أي حوالي 0.1% من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
- وصل عدد خطوط الهاتف النقال الى 35.95 مليون خط عام 2016، وارتفعت الكثافة الهاتفية من الهاتف النقال الى 92.3 هاتف لكل 100 شخص، وتبلغ نسبة الذكور الذين يملكون هاتفا نقالا 60.1% مقابل 39.9% للإناث.
- بلغ عدد مشتركي الانترنيت 2.209 مليون مشترك عام 2016.
- تبنى البنك المركزي العراقي في عام 2015 مشروعا طموحا للإقراض الصغير، وبمشاركة 34 مصرفا خاصا ومصرف حكومي واحد، وبمبلغ اجمالي يصل الى تريليون دينار عراقي، وحتى نهاية عام 2018 تم اقراض اكثر من 73 مليار دينار، كان حوالي 59% منها لمشاريع تجارية و 25% منها لمشاريع خدمية، و 12% منها لمشاريع صناعية، و4% منها لمشاريع زراعية[69].

اطار (12): مشاريع استراتيجية تدعم تحقيق الأهداف: ميناء الفاو الكبير
في عام 2010 تم وضع حجر الأساس لمشروع بناء ميناء الفاو الكبير والذي تبلغ كلفته الاجمالية حوالي خمسة مليارات دولار، ويضم مناطق صناعية متكاملة صديقة للبيئة، مدعومة بالبنى التحتية كافة لكي تكون جاهزة لاستقبال المستثمرين في القطاع الخاص المحلي والاجنبي. ومن المؤمل أن يضم مشروعات استثمارية بينها مطار للشحن الجوي، ومصفى للمنتجات النفطية، ومصنع للبتروكيمياويات، ومنطقة سكنية تتسع لنصف مليون نسمة. ويضم الميناء 46 رصيفا لاستقبال البواخر الناقلة للحاويات، وساحات كبيرة للخزن بمساحة تزيد على مليونين متر مربع، وبطاقة استيعابية تصل الى 99 مليون طن سنويا. وقد أوعز

مجلس الوزراء في 6 آذار (مارس) 2019 بإكمال المشروع ومنح وزير النقل الصلاحيات اللازمة لإكمال البنى التحتية البحرية للمشروع

يسعى العراق ضمن الهدف الثالث، ووفق ما تم استعراضه من مؤشرات الى وضع مجموعة من خيارات التدخل التي تهدف في النهاية الى تنويع الاقتصاد:

المصدر: رؤية العراق 2030

4-5: بيئة مستدامة

ما تزال قضية البيئة واحدة من القضايا التي تحتاج الى زيادة الاهتمام وطنيا، فقد شخص التقويم ضعف الاهتمام الوطني بإعطاء أولوية للكوكب، اذ تتزاحم أولويات الواقع والبيانات المؤسسات في دعم الاهتمام المطلوب بالأهداف الأربعة التي تتضمنها هذه الأولوية.

تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي العراق 438,317 كيلومترا مربعا، منها 94500 كيلومترا مربعا أراض زراعية (21.6%)، وهناك 11.9% من الأراضي صالحة للزراعة، وهناك 9.1% من الأراضي عبارة عن مروج ومراعي، والأراضي المغطاة بالغابات لا تساوي سوى 1.9%[70].

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

- تبلغ نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب 78% في المحافظات عدا بغداد التي تقترب فيها النسبة من 100%، وهي ترتفع في الحضر الى 86% وتنخفض في الريف الى 66%. وقد تأثرت هذه النسبة بالأوضاع التي انتجتها العمليات الإرهابية وبخاصة بعد عام 2014، اذ كانت نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب تصل الى 84% عام 2014[71].
- تبلغ النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة 47.7% عام 2016.
- بلغت درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية عام 2017 حوالي 25.1، وهو ما يشير الى ضعف في تلك الإدارة.

شكل (22): استعمالات المياه في العراق 2018

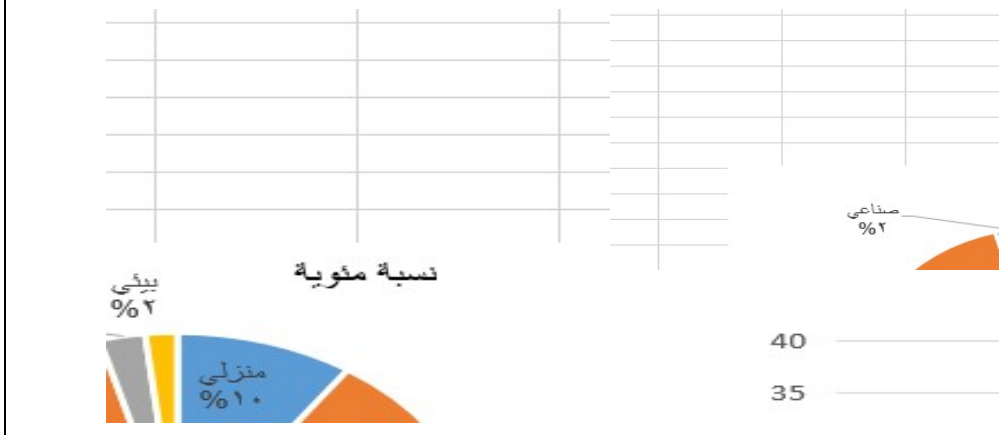

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

شكل (23): الشمول بالخدمات العامة (2018)

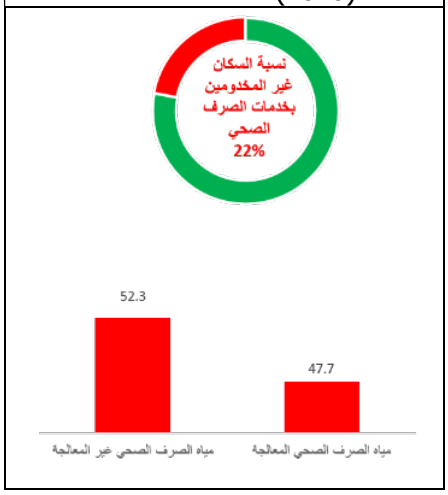

- يبلغ سكان الحضر 69.8% مقابل 30.2% في الريف عام 2017، وتتباين النسبة بحسب المحافظة اذ ترتفع في بغداد الى 87.5%، وتنخفض في بابل والمثنى وصلاح الدين الى 50%[72].
- تبلغ نسبة السكان المخدومين بخدمات جمع النفايات ورفعها يوميا بحوالي 65.7% من اجمالي السكان، الا أنها تتباين بين الحضر والريف، اذ ترتفع الى 91.3% في الحضر، وتنخفض الى 7.5% فقط في الريف. بسبب أن المؤسسات البلدية تعد غير مسؤولة عن تقديم الخدمات البلدية في القرى والارياف خارج الحدود البلدية على وفق قانون إدارة البلديات المعدل ذي الرقم 165 لعام 1965[73]. لكن ما تزال الاسر تواجه مشكلات جدية في عملية التخلص من النفايات المنزلية، وبحسب نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لعام 2018 فإنّ 53% فقط من الاسر يتم رفع نفاياتها من قبل البلدية، وحوالي 25% من النفايات ترمى خارج المنازل، وحوالي 13% يتم حرقها، و8% توضع في حاويات مخصصة لها.
- برزت خلال العقدين الاخيرين ظاهرة التوسع غير القانوني على المناطق الزراعية المحيطة بالمدن، وانتشار السكن العشوائي في محيط اغلب المدن، فضلا عن أنَّ المناطق الداخلية التي هجرها سكانها باتجاه الضواحي تحولت الى مناطق متخلّفة، ففي عموم العراق يوجد 3687 تجمعا عشوائيا، يبلغ عددها في بغداد وحدها 1022 تجمعا، تليها البصرة (677 تجمّعا عشوائيا)، وذي قار (333 تجمعا عشوائيا)، وكركوك (279 تجمعا عشوائيا).
- ما تزال الخدمات العامة تشكل مشكلة بالنسبة لتحسين أوضاع الناس، اذ تواجه هذه الخدمات منافسة شديدة في الانفاق عليها، إذ يتعرض الانفاق على الخدمات العامة لمنافسة شديدة من أنواع الانفاق الأخرى، وبخاصة الانفاق على الرواتب والأجور الذي يشكل 53.4% من إجمالي الانفاق الجاري في الموازنة الاتحادية لعام 2018، وبخاصة الرعاية الاجتماعية التي تشكل 22.6% من اجمالي الانفاق، وخدمة الدين العام (16.7%)، والتي تشكل بمجموعها 92.8% من اجمالي الانفاق الجاري لذلك العام[74]، الامر الذي يشكل قيدا على جودة الخدمات المقدمة وتغطيتها، وبخاصة بين الريف والحضر، الامر الذي ينعكس سلبا على أوضاع النساء بشكل خاص والفئات الفقيرة، وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
- قدر البنك الدولي ووزارة التخطيط العراقية تكاليف إعادة الاعمار تقدر بحوالي 88.2 مليار دولار، فيما وصلت قيمة الخسائر في الناتج المحلي غير النفطي التي نتجت عن الصراع حتى عام 2017 الى حوالي 107 مليار دولار[75]. ويفترض إنفاق 22.9 مليار دولار منها خلال الاجل القصير و65.3 مليار دولار أمريكي خلال الاجل الطويل[76].
- أسس صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية وفقا للمادة (28) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة (2015)، وذلك ليكون جهازاً ينسق بين

المنظمات الدولية والوزارات العراقية في عمليات اعادة الاعمار السريعة وينفذ عمليات اعادة الاعمار متوسطة وطويلة الاجل في المناطق التي يتم تحريرها من سيطرة (داعش). وخصصت حكومة العراق مبلغاً اولياً للصندوق قدره (500) مليار دينار عراقي في موازنة عام 2015، وسوف تتكون موارد الصندوق فيما بعد من المنح التي يمكن ان تقدمها الدول الصديقة والشقيقة بالإضافة الى ما تخصصه الدولة من اموال من خلال قانون الموازنة الاتحادية، وسيقوم الصندوق بإعادة اعمار المناطق التي تضررت بسبب الاعمال الارهابية في عموم العراق بعد تحريرها.

- خلال المدة 1970-2003 حوالي 90% من الأهوار جففت أو خربت، وتلاشت أغلب المستوطنات البشرية فيه وبخاصة في هور الحويزة، واجبر حوالي 170 ألف من سكانها على الفرار أو إعادة الاستقرار في مناطق أخرى، وبالنسبة للذين آثروا البقاء فإن أغلبهم عاش في حالة من الفقر والحرمان. وبعد عام 2003 تم تشجيع عملية إنعاش الأهوار، ودعمت العديد من المجتمعات والمؤسسات والمنظمات الحراك الساعي لاستعادتها. وتم استعادة 38% منها بنجاح، فيما يجري العمل لاستعادة حوالي 70% من المساحة التي كانت عليها عام 1970[77].

خريطة (1): المساحات المغمورة لأهوار جنوب العراق كانون الأول (ديسمبر) 2017

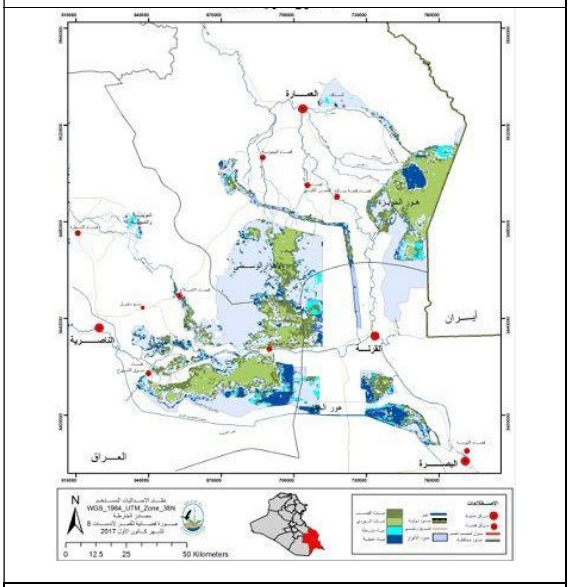

http://crim.mowr.gov.iq/ar/node/85

الهدف 13: العمل المناخي

لا يوجد بلد بمفرده يتصدى للتحديات التي تثيرها التغيرات المناخية. ومن اجل مناخ الغد والوصول الى سبل نمو منخفضة انبعاثات غاز الكاربون عقدت المؤتمرات الدولية بشأن تغير المناخ، وكان المؤتمر الرابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، مستجيباً لمقاصد الهدف الثالث عشر في خطة التنمية المستدامة 2030 الذي يدعو الى اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره داعياً دول العالم المتقدمة الى تعبئة 100 مليار دولار سنوياً من اجل توسيع نطاق تدابير التخفيف من اثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال ادماج تلك التدابير في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية .

يمتاز مناخ العراق بالتنوع والتطرف، اذ يتنوع بسبب التضاريس المختلفة بين وسط وجنوب العراق وشماله، ويتطرف بالتباين الكبير بين درجات الحرارة عبر فصول السنة بل وحتى في ايامها. ويقع 90% من مناخ العراق ضمن مناطق المناخ الجاف، وترتفع درجة الحرارة في فصل الصيف الطويل والجاف لتصل الى حوالي 56 درجة مئوية في بعض ايامه.

تعد الاستدامة البيئية هي أحد الاهتمامات الرئيسة لأهداف التنمية المستدامة 2030، والتي يجري التركيز عليها في أهداف المياه والصرف الصحي والطاقة المدن وتغير المناخ. وسيكون لتغير المناخ عواقب متزايدة على الإنجاز التنموي المستدام، تتراوح تأثيراته من التأثير المباشر لأحداث الطقس المتطرفة، إلى الآثار الطويلة الأجل

لحالات الجفاف والتصحر على إنتاج الأغذية وسوء التغذية، والزيادة في انتشار نواقل الأمراض المعدية، وبخاصة للسكان الأكثر هشاشة والأكثر فقرا.

يمثل التحدي المناخي تحديا وجوديا نتيجة تداعياته الخطيرة إذ إن احتمال ارتفاع درجات الحرارة حتى عام 2050 بدرجة أو درجتين مئويتين يعني تبدلا مناخيا متطرفا نتيجة الاثار السلبية المحتملة وتهديدها لأمن الناس ورفاههم والوصول الى الموارد بسهولة وبأسعار معقولة، كما تهدد وبشكل مباشر حقوق الفئات المستضعفة في الحصول على طعام آمن ومغذي والوصول الى مياه آمنة وبكميات مناسبة، وكلها يمكن أن تهدد الجهود لتحقيق التنمية. وبحسب دراسة الهيأة الحكومية المعنية بتغير المناخ IPCC فانه من المتوقع أن يتأثر العراق بالتغير المناخي نتيجة تقلص المناطق الساحلية ومن المحتمل أن يؤدي ذلك الى مزيد من الضغط على المناطق الأخرى لتأمين احتياجات السكان المتنامية[78].

اطار (13): اعمال تطوعية: مشروع زراعة مليون شجرة

في عام 2016 أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشروعا تطوعيا لزراعة مليون شجرة في عموم العراق يمتد لمدة خمس سنوات، وكان المشروع عند انطلاقه يقوم على قيام كليات الزراعة في الجامعات الحكومية بالعمل لكن سرعان ما انخرطت اغلب كليات من 22 جامعة و 6 اعداديات ومعاهد الزراعة في المحافظات 25 بلدية وامانة بغداد، فضلا عن التنسيق مع الأمانة العامة للعتبة الحسينية، ويسعى المشروع على جملة من الأهداف منها:

- نشر ثقافة التشجير والوعي بأهمية الشجرة ومخرجاتها للحفاظ على البيئة ومواجهة التغير المناخي.
- توفير فرص التدريب على المشاريع المنتجة لتطبيق مبدأ الاقتصاد الأخضر.
- إشاعة ثقافة العمل التطوعي.
- تدريب الطلبة في كليات الزراعة على انتقاء الأصناف المناسبة لبيئة كل منطقة.

ومن اهم مخرجات المشروع:

- توفير 500 فرصة تدريب لمهندسين وفنيين وعمال زراعيين وأكثر من 250 طالب وطالبة في المرحلة الإعدادية وأكثر من 4500 طالب جامعي.
- تم توفير 100 نوع من البذور.
- ادخال 18 نوع من الأشجار لأول مرة الى العراق.
- إعادة 20 نوع من الأشجار التي اختفت من العراق.

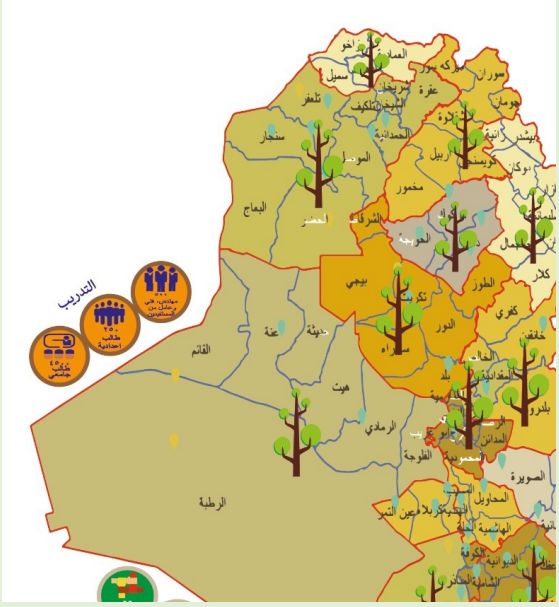

ما زالت قضية البيئة والتغير المناخي من القضايا التي لا تحتل أولوية، وما زال هناك قضايا تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة وأنشطة استغلال النفط وتوليد الكهرباء، وعدم توفر نظام مناسب للنقل العام من الموضوعات التي تسير ببطيء في الحوارات الوطنية والتي تنعكس آثارها السلبية في البيئة. ويعاني هذا الهدف من النقص الأشد في البيانات المعبرة عنه، لذا فان تحدي البيانات يبدو شاخصا بقوة في هذا الهدف الذي يعد الأقل من حيث توفرها.

- انخفض حجم الخزين المائي في العراق من حوالي 157 مليار متر مكعب الى حوالي 50 مليار متر مكعب عام 2015، نتيجة التغير المناخي وشحة الامطار وقلة الواردات المائية من دول المصدر[79]. فضلا عن ارتفاع مستوى الفقر المائي نتيجة التبخر من الأنهار او البحيرات والخزانات التي تقدر بحوالي 8 مليار متر مكعب سنويا[80]. فيما وصل حجم الخزين المائي في حزيران (يونيو) 2019 الى 58.4 مليار متر مكعب[81].

- تبلغ كمية المياه المسحوبة من المياه السطحية للسنة المائية 2016-2017 حوالي 40.7 مليار متر مكعب، منخفضة عن السنة المائية السابقة التي وصلت فيها الى 54.7 مليار متر مكعب؛ لذا فقد تم اللجوء الى خزين مياه البحيرات والخزانات والانهار[82].

- شهدت السنة الرطبة في العراق عام 2019 وزيادة معدلات سقوط الامطار توسع في الخطة الزراعية من حوالي مليون دونم الى حوالي 5 ملايين دونم للموسم الزراعي الحالي.

- يبلغ خزين المياه الجوفية الكلي حوالي 1000 مليار متر مكعب بحسب تقديرات وزارة الموارد المائية، فيما يبلغ الحد الأقصى المستدام للمياه الجوفية 5.2 مليار متر مكعب سنويا[83].

- بحسب البيانات الرسمية لعام 2016 فإن حوالي 160588 دونم من المساحة الكلية للبلاد مهددة بالتصحر[84].

- يُسهم العراق بحوالي 0.37% من اجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم بحسب إحصاءات عام 2005، أي ما يعادل 99 مليون طن متري[85].

اطار (14): قصة نجاح: الواحة الخضراء في صحراء كربلاء

بدأت العتبة الحسينية المقدسة مشروع مدينة سيد الشهداء الزراعية، وبمساحة اجمالية تبلغ 21000 دونم، وقد أنجزت المرحلة الأولى من المشروع بمساحة 7500 دونم، بدأ العمل بها في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، ويضم المشروع 14 مرشة محورية تغطي كل منها مساحة تتراوح ما بين 80-120 دونم، تغذى كل منها ببئر ماء. وتزرع خمسة أصناف من الحنطة.

وبهدف مواجهة التحدي المناخي سعى العراق الى التصدي لآثار التغييرات المناخية جاعلاً من التنسيق بين التشريعات والسياسات الوطنية والتدابير الدولية اساساً في التخفيف من اثار تغير مناخ الغد وتفعيل نتائجها بكفاءة واقتدار. للعراق اطاراً مؤسسياً بيئياً يمنحه قوة تحقيق آمن بيئته تتمثل بالآتي[86]:

- تأسيس دائرة حماية وتحسين البيئة بموجب قانون حماية وتحسين البيئة رقم 3 لسنة 1997 والذي تأسس بموجبه مجلس حماية وتحسين البيئة.
- تشكلت وزارة البيئة 7 اب (أغسطس) 2003 وانيط بها المهام والاختصاصات المنصوص عليها في قانون حماية وتحسين البيئة رقم (3) لسنة 1995، واضيف لها اختصاصات اخرى تتناسب والاهتمام العالمي بالبيئة.
- تم اعادة تنظيم وزارة البيئة وهيكلها الاداري ومهامها وادارتها بموجب قانون وزارة البيئة رقم (17) لسنة 2011 الذي نظم دوائر الوزارة واقسامها وتشكيلاتها.
- نظم قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 عمل الوزارة الفني والقانوني والذي تضمن احكاماً لحماية الانسان والبيئة والتنوع البيولوجي.
- انضمام العراق الى الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية بموجب القانون رقم (7) لسنة 2008، وصادق العراق على الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية وعلى اتفاقية كيتو الملحق بها في 28 تموز (يوليو) 2009، ودخلت حيز التنفيذ في 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2009 ومنذ هذا التاريخ يعمل العراق جاهداً للإيفاء بالتزاماته تجاهها، كما باشر بتشكيل وحدة وطنية بهيئة شعبة ضمن قسم مراقبة نوعية الهواء والضوضاء من اجل قيادة موضوع التغير المناخي على المستوى الوطني واجراء التنسيق الاقليمي والدولي اللازم.
- تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للتغيرات المناخية وهي المعنية بمتابعة وضع السياسات والاجراءات الوطنية تجاه التغيرات المناخية وحفز المؤسسات كافة من خلال ممثليها على تنفيذ هذه السياسات ووضع خطط العمل اللازمة لتنفيذها ونشر الوعي وبناء القدرات.

يسعى العراق ضمن الهدف الرابع، ووفق ما تم استعراضه من مؤشرات الى وضع مجموعة من خيارات التدخل التي تهدف في النهاية الى تحسين البيئة واستدامتها:

المصدر: رؤية العراق 2030

6 : وسائل التنفيذ

ينتظر العراق جهد طويل وحثيث لاستكمال تكييف اهداف التنمية المستدامة، وتحسين أطر التخطيط واليات تعبئة الموارد من أجل التنمية، وذلك يتطلب:

- اجراء مراجعة وطنية شاملة للأوضاع التنموية في البلد وتحديد أين نقف الان، ومن ثم الاتفاق على خطوات التحسين المأمولة.
- اتخاذ خطوات عاجلة لردم فجوة البيانات الخاصة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، الامر الذي يتطلب تحسين التعاون بين الوزارات المعنية وبناء القدرات الإحصائية المحلية والوطنية، وإيجاد آليات مستدامة وتشاركية لجمع البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتصنيفها محليا ووطنيا وعلى أساس مقاربة النوع الاجتماعي والبيئة والفئات السكانية.
- استخدام واسع النطاق لمؤشرات الأهداف في السياسات العامة.
- تعزيز ثقافة الاستدامة في البلد من خلال تطوير مناهج التربية والتعليم لتتناول هذا الانشغال، وتغيير أنماط السلوك الفردي والجماعي نحو الاستدامة، وإيجاد جيل واع للتحديات التي تواجه مصيره في المستقبل.
- تعزيز ثقافة التسامح والمواطنة، والتحفيز على العمل المنتج، والتضامن الاجتماعي، والعمل التطوعي، وتطوير المعارف والمهارات الإنتاجية والحياتية وبخاصة لدى جيل الشباب.
- العمل على تحقيق رؤية العراق 2030 ودمج مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها من خلال عملية تشاركية تشرك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.
- تعزيز النمو المستدام الذي يكون فيه دور أكبر للقطاعات الاقتصادية الأخرى الى جانب قطاع النفط.
- يمثل التمويل التنموي تحديا أساسيا في مجمل الجهود الإنمائية عموما، وتلك التي ترتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو خاص. اذ ما يزال التمويل المخصص للتعليم والصحة والبيئة منخفضا جدا، فضلا عن الانخفاض الحاد في الانفاق الاستثماري الذي يعد ضروريا وأساسيا في ظل النمو السكاني المرتفع (2.4 %)، ويمكن لهذا أن يحد من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، وبخاصة وأن الأوضاع مرشحة للتفاقم مع اضطراد عدم التأكد تجاه عوائد العراق من صادراته النفطية وارتفاع فاتورة الدين العام الداخلي والخارجي.

6-1: بناء القدرات

من المهم إيجاد مجموعة من التدابير التي من شأنها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية التي تستهدف تحسين عمليات جمع البيانات ورصد الإنجازات واعداد التقارير الوطنية والمحلية والقطاعية، والتي تغطي جوانب مختلفة من عملية التنمية.

- ينبغي العمل على بناء القدرات الذاتية على الحكم الرشيد بما في ذلك تصميم سياسات التنمية وتنفيذها وتقويمها، وتحسين فاعلية مؤسسات الدولة وتسريع وتيرة الإصلاح المؤسساتي.
- تحسين اتساق التخطيط للتنمية المستدامة بحيث تصبح الأهداف مرشدا وهاديا للسياسات وخطط التنمية الوطنية.
- تعزيز القدرات الإحصائية لتحسين المؤشرات الخاصة بالأهداف وتقليص الفجوة فيها، والاهتمام بتوفير بيانات مصنفة جغرافيا وعلى مستوى الجنس، فضلا عن بيانات الحكم الرشيد.
- تطوير مصادر البيانات غير التقليدية من خلال اعتماد طرق مبتكرة لجمع البيانات ومن خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- تعزيز قدرات الرصد والتقويم والمساءلة.

6-2: الشراكة الثلاثية

ليس من شك ان بناء الشراكات القوية المتعددة بين أصحاب المصلحة شكلت قاعدة أساسية لتعبئة المعرفة وتقاسمها، إذ وفرت الخبرة والتكنولوجيات والموارد المالية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، فكان التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة قوياً وحاسماً. وفي هذا السياق، نفذت الحكومة العراقية أنشطة مشتركة بين الوزارات حول أهداف التنمية المستدامة، كما شكلت مجموعات عمل فنية تعمل على جمع البيانات وتوفيرها، والتحقق منها، وتقديم تقارير المتابعة وفق آليات منظمة. ويتم تطوير آليات التنسيق باستمرار لتسهيل عمليات التنفيذ وتقديم تقارير عن الأهداف والمؤشرات الوطنية. كما تمكنت اللجان الوطنية وعبر منصات الحوار من توفير مستوى عال من المشاركة المباشرة والمستدامة بين مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين، الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، الأكاديمية، الشباب والمجتمع الدولي، مع الاهداف الدولية المشتركة للتنمية المستدامة.

تستند رؤيتنا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة الى أسس الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة، وممارسة دور مناسب لإمكاناتها في تلك العمليات، وقد عقدت عدد من ورش العمل التي استوعبت أصحاب المصلحة لبناء القدرات في جميع مراحل اعداد التقرير الطوعي. وينبغي دمج العمل التطوعي في عمليات التخطيط التنموي، وبخاصة ما يتعلق بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة، واهمية وجود منصة الكترونية للتواصل بين المنظمات والفعاليات التطوعية.

وجدير بالذكر أن عدد المنظمات غير الحكومية المحلية في العراق يبلغ مطلع عام 2019 حوالي 3541 منظمة[87]. وقد أفرزت الازمة التي انتجتها الحرب ضد التنظيمات الإرهابية بروز عدد من المنظمات التي نشطت في مواجهة أوضاع النازحين والعنف واضطرابات ضغوط ما بعد الازمة وإعادة التأهيل الاجتماعي.

وسيجري إشراك وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني كوسطاء رئيسيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر، لضمان الوصول إلى جميع المجموعات وشرائح المجتمع، مع الحاجة الى التركيز وبشكل خاص لسماع أصوات النساء والشباب والفئات الهشة، ولا سيما من اللاجئين والنازحين.

تشمل الشراكة في بناء السلام المجتمع المدني والشباب والنساء والقيادات العشائرية والدينية، ويمكن لهذه الشراكة أن تسهم في تحسين إمكانية الرصد المبكر لاحتمالات زيادة العنف في المناطق الأكثر عرضة لتفاقمه، وينبغي تشكيل شبكة واسعة لبناء السلام تقوم على نشاط موسع للمنظمات غير الحكومية في عمليات الرصد والإنذار المبكر لاحتمالات فقدان السلام، ومن المهم أن تضمن هذه الشراكة إدامة العلاقات بين مكونات المجتمع العراقي، وبناء أنشطة مشتركة بين تلك المكونات، وتجاوز التقسيمات الاثنية والقومية والدينية والمذهبية، لتشكيل شبكة من العلاقات العابرة للمكونات. من جهة أخرى، يمكن أن تسهم القوى التقليدية في المجتمعات المحلية (العشائر، رجال الدين، المختارين ...) في تعزيز فرص بناء السلام بإيجاد الحلول الوسطى للنزاعات وتوفر إمكانات تقاضي بديلة تساعد المؤسسات الحكومية في إنهاء الكثير من الخلافات حول حقوق الملكية والثأر في المناطق التي تحررت من الارهاب.

ويبرز دور المجتمع المدني بوصفه عنصراً فاعلاً في أوقات ما بعد النزاع، والاعتراف بدوره الحيوي في بناء السلام، وإعطائه المزيد من المساحة للحركة الفاعلة والتدخل في عملية بناء السلام المستدام، ومن الضرورة بمكان نقله إلى مستوى رأس المال الاجتماعي، الأمر الذي يعني إيجاد شبكة يمكنها دمج المجتمع وإضعاف قوى الفرقة والاستقطاب الطائفي والاثني. وتمكينه من إطلاق المبادرات حول الحوار المجتمعي وتمكين المرأة وتوثيق جرائم التنظيمات الارهابية ويمكن أن يتطور هذا الدور إلى تعزيز الديمقراطية ومراقبة الانتخابات ومحاربة الفساد.

3-6: التعاون الدولي

العراق عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الأممية، وهو طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومنذ عام 2008 انضم الى الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية وصادق على بروتوكول كيوتو الملحق بها في 28 تموز (يوليو) 2009، ويعمل جاهدا للوفاء بالالتزامات التي تشتمل عليها.

وعلى المستوى الدولي والاقليمي يبذل العراق جهودا كبيرة للتعاون مع الدول الجارة والصديقة لمواجهة التحديات التي تواجهه ومنها التنمية وإعادة الاعمار والإرهاب وتداعيات التغير المناخي. ويلتزم العراق أيضا بالشراكة العالمية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية وتعزيزها، ويشارك بفاعلية في المفاوضات في مختلف المحافل الدولية حول قضايا التنمية والبيئة والتغير المناخي، ويؤكد مع كل مناسبة على التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة من خلال التعاون.

وقد حصل العراق خلال المرحلة السابقة على دعم دولي كبير من المنظمات الدولية والإقليمية، في برامج ومشاريع كبيرة كان دور تلك المنظمات جديرا بالإشادة وأسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد حصل العراق على مساعدات مالية مهمة، الا انها بدأت تتناقص منذ عام 2009 على الرغم من زيادة حاجة العراق لها بعد عام 2014.

شكل (24): صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات الرسمية الواردة للعراق (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) (مليار دولار)

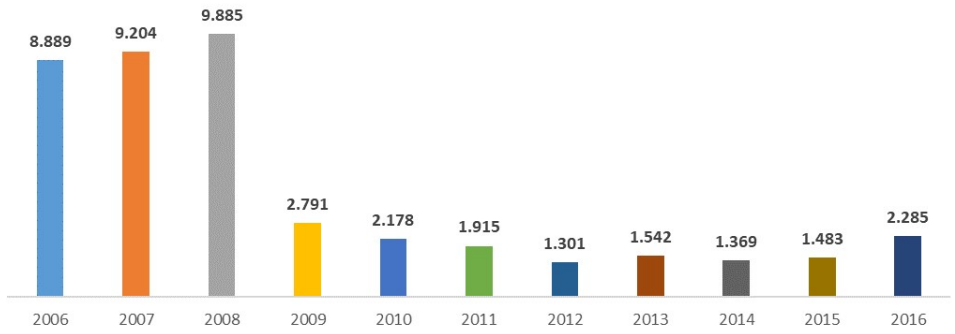

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية.

من جهة أخرى، فقد شهد التعاون الدولي مع العراق مرحلة من التطور وبخاصة منذ عام 2004 والذي شمل:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يدعم تشكيلة واسعة من المشروعات التنموية.
- وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبخاصة برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف وغيرها التي دعمت برامج وأنشطة مختلفة منها معالجة ملف النازحين واللاجئين.
- البنك الدولي الذي دعم اعداد وتنفيذ استراتيجيتي التخفيف من الفقر وعملية اصلاح نظام الحماية الاجتماعية.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي GEF اللذان عملا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشأن البيئي العراقي، ودعموا اصدار البلاغ الوطني الأول للعراق المقدم لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ عام 2016.

لقد ساعد التمويل الذي حصل عليه العراق في التخفيف من أثر الصدمة المالية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يمكن أن تُلحق الضرر البالغ بالفقراء وتتسبب بالمزيد من التأخير في التعافي الاقتصادي وتبطئ عملية إعادة الإعمار. وتشمل حزمة التمويل المُقدمة من المجتمع الدولي[88]:

- اتفاقية الاستعداد الائتماني الذي استلم العراق منها 2 مليار دولار أميركي مع صندوق النقد الدولي.
- عملية دعم للموازنة بقيمة 1.44 مليار دولار أميركي وافق عليها البنك الدولي في كانون الأول 2016، بما في ذلك ضمانات بقيمة 444 مليون دولار للبنك قدمتها المملكة المتحدة (372 مليون دولار) وكندا (72 مليون دولار).
- مبلغ 270 مليون دولار أميركي بشكل تمويل قدمته الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA .
- مبلغ 450 ميلون دولار أميركي قدمتها فرنسا.

- سندات بقيمة 1 مليار دولار أميركي أصدرت في كانون الثاني (يناير) 2017، مضمونةً من قبل الحكومة الأميركية.
- وفي آب 2017 وبعد إنهاء المراجعة الثانية لبرنامج صندوق النقد الدولي بنجاح، أصدرت، الحكومة العراقية سندات بقيمة مليار دولار أميركي باستحقاق في عام 2023 وهو الإصدار المستقل الأول منذ عام 2006.

7 : التطلع إلى الأمام

يتطلب تحقيق أهداف التنمية تعبئة قدرات الشركاء جميعا، على المستويات المحلية والوطنية والدولية، العامة والخاصة، علما أن الركن الأساس في هذه العملية هو العمل على تعبئة الموارد العامة والقدرات المؤسسية الحكومية، فضلا عن اتخاذ التدابير التي من شأنها تكييف أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها، وتضمينها في خطط التنمية وبرامجها، وتنظيم عمليات الرصد والتقويم والمتابعة، واجتذاب المزيد من الموارد والجهود الوطنية والدولية، وكل ذلك يستلزم بذل الجهود لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه العمليات كلها.

وتنظر الحكومة العراقية بجدية الى أن أهداف التنمية المستدامة هي خارطة طريق مناسبة لتوحيد الجهود الوطنية المشتركة، سواء من قبل مؤسساتها أو القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التربوية والتعليمية، فضلا عن المنظمات الدولية التي دعمت العراق خلال المرحلة السابقة. ويمكن للحكومة أن تنسق الجهود التنموية الوطنية، ودعم مبادراتها، وربط تلك الجهود المحلية والوطنية بما يخدم تحقيق الأهداف، انطلاقا من مبادئ التنمية المستدامة والتزاماتها، وبخاصة مبدأ عدم ترك أحد واشراك الجميع في تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها.

هذا التقرير الوطني الطوعي هو الأول للعراق حول ما تم اتخاذه من إجراءات، وما تم تحقيقه من أهداف خطة 2030، وقد قدم التقرير مراجعة أولية لأهداف التنمية المستدامة 2030، والإجراءات المتخذة وطنيا لتوكيد الالتزام بها، والتحديات التي تواجه تحقيقها، وقدم تحليلا لمجموعة الوثائق الوطنية ومدى مراعاتها للأهداف والمدى الذي تخدم فيه تحقيقها، ولا سيما رؤية العراق 2030 والمنهاج الوزاري وخطة التنمية الوطنية واستراتيجية التخفيف من الفقر.

وقد بينت هذه المراجعة قوة الالتزام المجتمعي بالتنمية، ففي أحلك الظروف كانت مؤسسات الدولة المعنية بالتنمية والتخطيط تعد تلك الوثائق وتعقد في سبيل ذلك الورش والندوات واللقاءات، وكان العديد من أصحاب المصلحة يحرصون على المشاركة يحدوهم الامل بمستقبل أفضل، لاسيما بعد النصر على التنظيمات الإرهابية وتحرير المناطق التي دنستها.

إن تحقيق فرص السلام والأمن الدائم والاستقرار والتماسك الاجتماعي هما من الشروط الرئيسة المسبقة من أجل التنمية. ومع ذلك، أثقل تأثر العراق بظروف الإرهاب والعنف ولسنوات طويلة فرص تحقيق أي تقدم كبير في المنطقة. وعلى الرغم من التقدم الذي شهده العراق خلال السنتين الماضيتين في مجال الامن وعودة السكان في المناطق المحررة، ما يزال بحدود 2 مليون شخص لم تتوفر لهم فرص العودة الى مناطقهم الاصلية، وتواصل الحكومة العراقية وبالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية جهودها الهادفة لا عادة الحياة، وتسهيل إجراءات مئات الآلاف من النازحين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في تلك المناطق، أملاً في ان يؤدي انهاء الصراع إلى تحقيق الاستقرار والتقدم وترسيخ السلام والعدالة في المنطقة بأكملها.

ان بناء تنمية شاملة ومرنة، وضمان التنمية تتطلب الانتقال من الاعتماد الرئيس على الاقتصاد الريعي (الاعتماد الكلي على النفط) الى اقتصاد أكثر تنوعا، والاستثمار المستمر في تنمية الإنسان (التنمية البشرية المستدامة)، وضمان قدر أكبر من التواصل مع الأسواق الإقليمية والعالمية لإطلاق العنان للقدرات التصديرية العراقية فضلاً عن التركيز على السياسات الاجتماعية المعززة للاستقرار. وعلى خلفية المسار التنموي العراقي للسنوات الماضية، اعتمد العراق خرائط طريق استراتيجية – أطلق مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التنموية ركزت تدابير السياسات العامة على محاولة إعادة التوازن في الاقتصاد من خلال دعم القطاعات "المتقدمة" الجديدة.

وفي الوقت الذي تتابع فيه الحكومة برنامج إصلاحات هيكلية طموحة في السنوات القادمة، تعد أهداف التنمية المستدامة 2030 بمثابة إطار شامل يوفر نهجًا متكاملًا لتطوير واستكمال وتعزيز خرائط الطريق الاستراتيجية. إذ تؤكد الطبيعة المعقدة لأهداف التنمية المستدامة حقيقة أن أهداف التنمية غير قابلة للتجزئة وتتطلب جهوداً متضافرة من جميع أصحاب المصلحة، وليس الحكومة فقط.

ان خطط وبرامج الحكومة التنموية (سواء الحالية او المزمع وضعها) خلال المدة حتى عام 2030 سيتم مراجعتها وتنسيقها بما ينسجم وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

سيتطلب النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة عام 2030 أيضا التعلم من أفضل وانجح التجارب والممارسات الدولية ولا سيما في إطار معرفة طريقة التعاطي والتعاون بين بلدان الجنوب. وسيظل العراق ملتزم بتقاسم وتوظيف معرفته وخبرته في صياغتها وتنفيذ أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

لكن ما الذي ينبغي عمله بعد انجاز التقرير وعرضه في المنتدى السياسي رفيع المستوى؟

- ادامة شبكات التعاون من أجل التنمية المستدامة في البلد وتشكيل تحالف واسع (يضم البرلمان والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) من أجل تحقيق الاجندة وإبقاء البلد على المسار الصحيح.
- دراسة معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل على تذليلها.
- جرد المشروعات الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق التنمية والعمل على إنجازها.
- جعل عملية التقرير الطوعي مستدامة عبر اعداد تقارير التقويم الذاتي السنوية.
- دعم العلاقة بين الوزارات الاتحادية والمحافظات والاقليم في إطار العمل على تحقيق اجندة التنمية وليس الأهداف فقط.
- تطوير السياسات الوطنية الداعمة للتنفيذ، واطر الرصد والمراقبة للأجندة على المستوى الوطني والمحلي (ينظر الجدول الاتي)

جدول (9): خطوات عمل اللجنة الوطنية للمدة 2019-2022

	2019	2020	2021	2022
اطلاع الوزارات والمحافظات على الاستعراض الطوعي والنتائج المتحققة بعد مناقشته في المنتدى رفيع المستوى.	جميع الوزارات والهيآت			
تطوير السياسات في ضوء التقرير الطوعي				
اليات عمل جديدة لإدماج المجتمع المدني والقطاع الخاص	انشاء منتدى التنمية المستدامة			
تطوير السياسات بالموائمة مع أجندة التنمية المستدامة 2030		الحماية الاجتماعية	التعليم الصحة	القطاع المالي
دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط الوزارات ومشروعاتها الاستراتيجية.				
الرصد والتقويم				
تطوير نظم بيانات اهداف التنمية المستدامة	وضع خطة لردم فجوة البيانات	انشاء Dashboard لمتابعة التقدم المحرز	تحسين جودة البيانات	تطوير البيانات الادارية
اعداد تقارير التنمية المستدامة للمحافظات	الانبار كربلاء البصرة	بغداد كردستان النجف المثنى	ميسان ذي قار واسط صلاح الدين كركوك ديالى الديوانية	
اعداد التقرير الطوعي الذاتي				
تقويم خطط التنمية الوطنية والقطاعية من منظور اهداف التنمية المستدامة				

الهوامش والمراجع

([1]) https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2019#vnrs

([2]) ينظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة 2014 ونظرة لما بعد عام 2015، بغداد، 2015.

([3]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 15-21

([4]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 47

([5]) https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_FullResults.zip

([6]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 121

([7]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح حصر وتقييم اضرار المباني السكنية للقطاع الخاص نتيجة الاعمال الإرهابية والحربية، بغداد، 2017.

([8]) حول ذلك ينظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير المراجعة لوظائف النظام الاحصائي العراقي، 2011، ص 12

([9]) جمهورية العراق، وزارة الصحة، الوضع الصحي في العراق... التحديات وأولويات العمل، بغداد، 2019، ص 18

([10]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022، ص 41

([11]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح وتقويم الفقر في العراق 2018

([12]) http://www.molsa.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=7359

([13]) جمهورية العراق، وزارة الصحة، السياسة الصحية الوطنية 2014-2023، ص 15

([14]) المصدر السابق نفسه، ص 18

([15]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 20

([16]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة.

([17]) بيت الحكمة ووزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص 113.

([18]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 21

([19]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، العراق: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018: تقرير نتائج المسح، الجزء الأول، شباط 2019، ص 70

([20]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 19

([21]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018

([22]) جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لوزارة الصحة 2017.

([23]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 785

([24]) The impact of Chronic Disease in Iraq (www.wto.int/chp/chronic_disease_report/en/)

([25]) https://www.iraqbodycount.org/database/

([26]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 263

([27]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 216

([28]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 30

([29]) المصدر السابق نفسه، ص 27

([30]) موقع الجهاز المركزي للإحصاء (http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31)

([31]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، جدول 23/9 و جدول 24/9 ص 416-418

([32]) http://www.momd.gov.iq/Posts/RangeDownload?id=7146

([33])
http://iraqdtm.iom.int/Downloads/DTM%202019/February%202019/Round108_Report_English_2019_February_IOM_DTM.pdf

([34]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد، 2018، ص 6

([35]) موقع وزارة الداخلية العراقية
(https://moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=111)

([36]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وآخرون، المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018، ص 3

([37]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد، 2018، ص 17

([38]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 792

([39]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة برنامج لقرض مقترح بمبلغ 1443.82 مليون دولار الى جمهورية العراق، (تقرير رقم: IQ -108714)، ص 34

([40]) البنك الدولي، الفقر والإدماج والرفاهية في العراق 2007-2012، واشنطن، ص 34

([41]) المصدر السابق نفسه، ص 34

([42]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2018.

([43]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، 788

([44]) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، الفصل الخامس

([45]) المصدر السابق نفسه، ص2

([46]) دوغلاس سي. نورث وآخرون، في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة: كمال المصري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016، ص 9

([47]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، 775

([48]) www.iraqbodycount.org/database/ (visit at 17 November 2016)

([49]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 776

([50]) تقرير السفارة الامريكية في بغداد عن أوضاع حقوق الانسان في العراق، ص 34 (https://iq.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/245/IRAQ-HRR-2017-ARA-FINAL.DOC.pdf)

([51]) https://news.un.org/ar/interview/2018/11/1021621

([52]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، ص 777

([53]) المصدر السابق نفسه، ص 828

([54]) جمهورية العراق، اللجنة الوطنية العراقية لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب، الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة 1.10.16 و2، بغداد، 2019، ص 15

([55]) The Institute for Economics & Peace (IEP), Global Peace Index 2018, (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Global-Peace-Index-2018-2.pdf)

([56]) OPEC, Monthly Oil Market Report , July 2014, p.6.

([57]) OPEC, Monthly Oil Market Report , February 2016, p.6.

([58]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سبق ذكره، ص 12

([59]) المصدر السابق نفسه، ص 13

([60]) World Bank, Iraq Economic Monitor from War to Reconstruction and Economic Recovery, Spring 2018, P. 2

([61]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017، نيسان 2018، ص 11

([62]) المصدر السابق نفسه، ص 11

([63]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2018.

([64]) المصدر السابق نفسه.

([65]) المصدر السابق نفسه.

([66]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 50

([67]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، الكويت، 2018، ص 70

([68]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017، نيسان 2018، ص 11

([69]) البنك المركزي العراقي، (بيان) مبادرة الواحد تريليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، (14 كانون الثاني / يناير 2019) https://cbi.iq/news/view/968

([70]) http://en.worldstat.info/Asia/Iraq/Land

([71]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 178

([72]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 33-34

([73]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء واليونسيف، المسح البيئي في العراق 2010، ص25

([74]) جمهورية العراق، وزارة المالية، حساب الدولة لغاية كانون الأول (ديسمبر) 2018 (http://mof.gov.iq/SiteAssets/pages/ar/MonthlyReportForFiscalYear/A9.xlsx)

([75]) World Bank, Iraq Economic Monitor from War to Reconstruction and Economic Recovery, Spring 2018, P. xiii

([76]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، 2018، ص 126

([77]) United Nations Integrated Water Task Force for Iraq, Managing Change in the Marshlands: Iraq's Critical Challenge, United Nations White Paper, United Nations, 2011

([78]) W. J. MCG. Tegart, G.W. Sheldon & D.C. Griffiths (ed.), Climate Change: The IPCC Impacts Assessment, WMO, UNEP, 1990, p. 3

([79]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 31

([80]) جمهورية العراق، وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة 2013-2017، بغداد، 2013، ص 15

([81]) جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية.

([82]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2018، ص 75

([83]) جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية.

([84]) المصدر السابق نفسه، ص 57

([85]) World Bank, World Development Report 2010: Development and Climate Change, Washington DC., 2010, p. 362

([86]) جمهورية العراق، وزارة البيئة، البلاغ الوطني الأول: اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، حزيران (يونيو) 2015، ص38-39

([87]) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، (تمت الزيارة في 2019/1/7)
(
http://www.ngoao.gov.iq/uploads/certificate_org/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%202018%20%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9.xlsx)

([88]) World Bank, Iraq Economic Monitor from War to Reconstruction and Economic Recovery, Spring 2018, P. xiv